العلاقة بين العلامة الإعرابية

والمعنى في كتاب سيبويه



أ.د. إبراهيم إبراهيم بركات



دراسات لغوية عربية

العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه

الدكتور

إبراهيم إبراهيم بركات

الطبعة الثانية



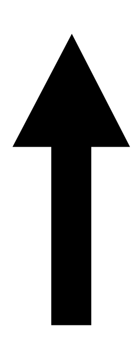


رقم الإيداع:
ISBN



النحو هو الضابط الصحيح والمنظم الدقيق للعلاقات المعنوية بين الكلمات في الجملة الواحدة ، وبين الجمل بعضها وبعضها الآخر.







مقدمة

تداول النحاةُ العربُ في عرضهم للنحو فكرةَ أنه قوانينُ وقواعدُ وأحكامُ تُستنبطُ من كلامِ العرب(١) ، وكان هذا في فترةٍ استوى فيها النحوُ العربي ، وأصبح مجالًا للتدريس والتعليم ، كما أصبح مجالًا لإظهار القدراتِ البارعةِ ، والمهاراتِ الفائقة في الإيجازِ والفنِّ التعبيريِّ عن طريقِ الشعر، فَوُضِعَتْ المتون والأشعارُ(٢)، بعد أن ذاعت الموجَزاتُ والمخْتَصرات(٣)، وبذلك وُضع النحوُ في قواعدَ جافةٍ ، وقوالبَ يُقاسُ عليها الألفاظُ هيئةً وضبطًا ، بحيث أصبح من الشائع أنَّ المتحدثَ الذي يهتمُّ بالمعنى لا يضبطُ قواعدَه النحويةَ ، والذي يهتمُّ بالقواعدِ النحويةِ لا يُحكِمُ معناه إحكامًا دقيقا ، حيث تحول النحوُ إلى فكرٍ ووسائلَ تحتاجُ إلى مجهودٍ ذهنيٍّ موازٍ للمجهودِ اللازمِ لتتابُعِ الأفكارِ وربطها ، ولكن المتأملَ في علمِ النحوِ يرى غيرَ ذلك ، لأن النحوَ لا يوازي المعنى فقط ، ولكنه يرتبطُ به ارتباطًا وثيقا ، إلى درجةٍ لا تستطيعُ معها أن تفرقَ بين النحوِ والمعنى ، فهما ملتزمان التزامًا تاما ، ومندمجان اندماجًا وثيقًا ، لهذا فإن

---

(١) انظر : ابن جنى : الخصائص ١ ـ ٣٤ ، ابن عصفور : المقرب ١ ـ ٤٥ ، السيوطي : الاقتراح ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، حاشية الصبان ١ ـ ١٥ .

(٢) من أمثال : متن الكافية والشافية والأجرومية ، ومتن شذور الذهب .

(٣) من أمثال: المفصل للزمخشري، الجامع الصغير لابن هشام ، وجمع الجوامع للسيوطي.



النحوَ يجب أن يُفهمَ على أنه[1] : «الضابط الدقيق والمنظم الصحيح للعلاقات المعنوية بين الوحدات اللغوية (الكلمات) ، أو بين الجمل في الفكرة الواحدة» .

فالنحوُ لا يطبقُ قاعديا إلا من خلالِ المعنى ، كما أن المعنى لا يُفْهمُ فكريًّا إلا من خلالِ النحو .

وقد كانت هذه الفكرةُ لدى سيبويه في كتابه ، وحرص عليها حرصا شديدا ، ويمكن استنتاجُ هذا من خلالِ تحليلِهِ النحوي ، حيثُ يربِطُ ربطًا وثيقا بين النحوِ بقضاياه المتعددةِ ، أو وسائلِه المتنوعةِ في بناءِ الجملة ، وبين المعنى المقصودِ أو الدلالةِ المرجوةِ ، ويلتزم سيبويه في كتابه باستخدامِ التوجيهِ المعنوي في إيضاحِ القاعدةِ النحوية ، وضبطِ أواخرِ الكلمات ، كما أنه يوجِّه الموقعَ الإعرابي للكلمةِ على أساسٍ من المعنى ، فالمعنى لدى سيبويه أساسُ تكوين القاعدة النحوية ، والمعنى هو المعلل والمبرر للضبط الإعرابي .

وإذا كان (الكتاب) لسيبويه أول مدون نحوي يصل إلينا ، وما زال اللغويون يتناقلونه جيلا بعد جيل ، فإنه أجدر بمثل هذه الدراسة : (دراسة العلاقةِ بين العلامةِ الإعرابية والمعنى) ، لأن النحو الذي وضعه سيبويه في كتابه نحو فطري ، لا ينبنى على اصطناع في قوالب جامدة ، بل ينبنى على فهم واع ، وجدال معنوي ، ومن خلال (كتاب سيبويه) يمكن الوقوف على كيفية فهم اللغويين الأوائل للنحو في مهده الأول ، وهذه

(١) انظر : الجملة العربية ، دكتور إبراهيم بركات ١٠ .



إلفاتة هامة تجعلنا ننظر إلى النحو نظرتهم إليه ، فيستساغ لنا النحو استساغتهم له .

لهذا فإن مجال البحث وهو العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية يستنتج من خلال (كتاب سيبويه) ، موضحا ذلك في جوانب ستة ، هي :

ـ قضية الرفع والمعنى .

ـ قضية النصب والمعنى .

ـ التابع والمعنى .

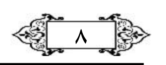
ـ الخلاف الإعرابي والمعنى .

ـ الخلاف الدلالي والإعراب .

ـ الإعراب والمحذوف معنويا .

ومن خلال دراسة كل جانب تقدم الشواهد من خلال حقل البحث ، مع التنبيه إلى أن هذه الدراسة ليست مجالا لحصر كل القضايا التي تقع في مجال البحث ، ولكنها تنويهٌ إلى فكرة البحث ، وتمثيلُ لكيفية دراسته ، ففكرة هذا البحث تركز في إبداء قضية الارتباط بين العلامة الإعرابية والمعنى من خلال تقدير العلامة الإعرابية لتلك المظهرات التي تكتمل في جملتها وبيان العلاقة المعنوية بينها وبين مكوناتِ جملتها ، هذا في إيجاز شديد ليس بالـمُخِل ، بل يوضح الفكرةَ في عَجَلة ، ولكنه يهتم بتلك الـمُظْهَرات التي لا تكتمل جملتها نطقيا ، فتقدر لها علامتُها الإعرابية ،





وربما تتعدد بين أنواع الإعراب المختلفة تبعا للمعنى المفهوم من العلاقةِ بين ما هو مظهر وما هو مقدر مضمر .

كما تبدو قضيةُ الارتباط بين العلامة الإعرابية والمعنى في التأويل المعنوي لبعض الأدوات النحوية ، فيتأثر إعرابُ ما يليها ، ويختلف تبعا لمعانيها ، وتبدو في التأويلِ اللفظي لبعضِ الأسماء ، فتتحولُ صيغتها تقديريا إلى صيغة أخرى تتلاءم مع ما وضع عليه من علامات إعرابية ، وهي بذلك تتأول معنويا ، كعدم صلاح الاسم للوصفية ، فيصلح لها بعد التأول اللفظي ، وكذلك الحالية أو غيرها .

ففكرة البحث لا تحصر القضايا ، ولكنها توضيحٌ لفكرة ما . وإذا كان البحث يجعل كتاب سيبويه حقلا لتوضيح فكرته ، والاستدلال منه عليه، إلا أنه لا يهمل من جاء من بعده من النحاة الأوائل أمثال : المبرد ، والزجاج، والسيرافي ، ويمتد البحث في اعتماده إلى ما بعد ذلك من أمثال: الزمخشري، وابن مالك، وابن عصفور، وابن هشام الأنصاري، بل يذهب إلى أبعد من ذلك إلى السيوطي ، والأزهري ، ويفاد البحث من الدراسات اللغوية الحديثة في أفرع علم اللغة المختلفة ، وبخاصة بناء الجملة ، كما يفاد من النحويين المحدثين وجهودهم المشكورة في هذا العلم الجليل ، فلهم من الله جميعا أجزل الثواب .

المنصورة في ١٢/ ١/ ١٩٨٣ **إبراهيم إبراهيم بركات**



القضية الأولى
الرفع والمعنى

يفهم من استقراء كتاب سيبويه أن الرفع مقرون بالابتدائية والفاعلية ، أما المعنى في الفاعلية فهو واضح ، ولكن هل يجوز لنا أن نجعل الابتدائية معنى حتى يساير ذلك موضوع البحث ومجاله ؟ ويتجمع المعنيان معا (الابتدائية والفاعلية) في معنى الاسناد .

الابتدائية

لا جدال في أن الابتدائيةَ عند سيبويه يعني بها المعنى المذكور أولًا في الجملةِ الاسميةِ والذي يحتاجُ إلى غيره ، وهو ما يسميه بباب المسندِ والمسندِ إليه[١] ـ يقول فيه : «وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجدُ المتكلمُ منه بدًّا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولُك : عبدُ الله أخوك ، وهذا أخوك » .

فالمسندُ والمسندُ إليه ، وهما المبتدأُ والخبرُ ، مرفوعان لابتدائية الاسم المبتدأ ـ وبناء الخبر عليه ، أو إسناده إليه .

ونستطيع أن نجعل الإسناد فكرة معنوية ، حيث نقرر أن كل مسند إليه مرفوع دائما ، إذ إنَّ كلَّ الأسماء صالحةٌ للابتدائية ، حتى الأسماء المبهمة منها (الضمائر وغيرها) ، وكذلك كثير من النكرات في شروط معنوية

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٣ .



معينة[١] ، وهي في ذات الوقت صالحةٌ للإسناد إليها ، ومن علاماتِ الاسمِ أنه يمكننا الإسنادُ إليه[٢] ، وبه تُعرفُ اسميةُ (ما) في قوله تعالى : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل:٩٦] .

وإذا وضعنا في مفهومنا فكرةَ الإسنادِ دلالةً على الرفع ، فإن الفاعلَ ونائبَه يدخلان في هذه الفكرة ، ثم نعود فنذكر أنَّ سيبويه يقرر فكرةَ الابتداءِ هذه في موضعٍ آخرَ من الكتاب ، حيثُ يذكرُ[٣] «هذا بابُ الابتداء،فالمبتدأُ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ،والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفع، فالابتداءُ لا يكونُ إلى بمبنى عليه ، فالمبتدأُ الأولُ ، والمبنيُّ ما بعده عليه ، فهو مسندٌ ومسندٌ إليه» .

وواضحٌ أنه مزج بين فكرتي الابتدائيةِ والإسناد ، ولكنه ربطهما معا بالموقعِ الإعرابي ، وهو الرفع ، وهو في ذات الوقت يقررُ أن الذي يبنى عليه إنما ارتفع بالابتدائية .

أما المبنيُّ عليه فإنه يرتفع به ، فالمبنى على المبتدأ بمنزلته .

وقد لفت ذلك نظرَ كثيرٍ من النحاة[٤] في مناقشاتِهم النحويةِ حولَ العامل في رفع المبتدأ ، حيث يذكر بعضُهم أن العامل في الرفعِ عاملٌ معنويٌّ وهو الابتدائية .

---

(١) الجملة العربية ٤٠ .

(٢) المفصل ٦ ، شرح الشذور ١٨ ، حاشية الصبان ١ ـ ٣٨ ، شرح ابن عقيل ١ ـ ٢١ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٩ .

(٣) الكتاب ٢ ـ ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ ـ ١٢٧ ، المقتضب ٢ ـ ٤١٩ ، ٤ ـ ١٢ ، ١٢٦ ، المفصل ٢٤ ، التسهيل ٢٤٤ ، همع الهوامع ١ ـ ٩٤ .

وعندما نقرنُ هذا الرأيَ بما ذكره سيبويه سابقا يتضح لنا أن الابتدائيةَ فكرةٌ معنويةٌ ، فهم يجعلونها عاملًا معنويا ، وهذا يفسر لنا علاقةَ الرفعِ بالابتدائية ، وهي معنوية .

ومما يؤيدُ هذه الفكرةَ لدى سيبويه أنه يربطُ بين التغيرِ الإعرابي للمبتدأ وبين فقدانه للابتدائية، فيذكر(١) : (واعلم أن الاسمَ أولُ أحواله الابتداءُ، وإنما يدخلُ الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجار على المبتدأ ، ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكونَ غيرَ مبتدإٍ ، ولا تصلُ إلى الابتداءِ ما دام ما ذكرتُ لك إلَّا أن تَدَعَه) .

وواضح أن الاسمَ يتغير موقعُه الإعرابيُّ وبالتالي تتغير علامتُه الإعرابيةُ لأنه فقد الابتدائيةَ بسبقه بعواملَ رافعةٍ ، أو ناصبةٍ أو جارةٍ ، وهو يصرح بأنه أصبح غيرَ مبتدإٍ لذلك .

لهذا فإن سيبويه يوجب الرفعَ في ثلاثةِ تعبيرات ، وهي :

أ – هذا باب ما الرفع فيه الوجه

(وذلك قولُك : هذا صوتٌ صوتُ حمار ، لأنك لم تذكرْ فاعلًا ، ولأن الآخرَ هو الأولُ ، حيث قلت : هذا ، فالصوت هو هذا ، ثم قلت : هو صوتُ حمار) (٢) .

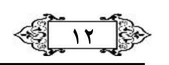
وتعليله لهذا الرفع هو البناء على الابتدائية ، حيث ابتدأت كما تبتدئُ الأسماءَ ، ثم بُنى عليه شيءٌ هو هو .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الكتاب ١ ـ ٣٦٥ .





ب – هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع

(وذلك قولُك : له يدٌ يدُ الثور ، وله رأسٌ رأسُ الحمار ، لأن هذا اسمٌ ، ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يدًا ولا رجْلا ، وليس بفعل) [١] .

وتعليلُ الرفع متعلقٌ بالمعنى ، ذلك أن الرأسَ لا تُصنعُ وكذلك اليد والرجل ، وبالتالي فيجب الرفع على البنائية على ما هو مبتدأ محذوف ، حيث لا تصح الفاعليةُ بالرغم من ذكرِ المضمر ، حيث لا تُصنعُ اليدُ أو الرأسُ ، وبذلك تنعدمُ علاقةُ المفعولية .

جـ – هذا بابُ لا يكون فيه إلا الرفع

(وذلك قولُك : صوته صوتُ حمار ، وتلويحه تضميرك السابق ، ووجدى به وجدُ الثكلى ، لأن هذا ابتداءٌ ، فالذي يُبْنى على الابتداء بمنزلة الابتداء) [٢] .

ومن المواضعِ الثلاثةِ يتضحُ لنا كيف أن سيبويه ربط بين الإعرابِ والمعنى في المقام الأول ، والمعنى مُـمَثلٌ في الابتدائية في كلِّ تعبير ، حيث ترتبط الابتدائيةُ بتعليلٍ معنوي ، ففي التعبيرِ الأولِ : الآخرُ هو الأولُ ، فبُنَى الآخرُ على الأول فاكتسب الرفعَ لذلك ، وفي التعبيرِ الثاني تصلحُ البنائيةُ على ما هو محذوفٌ وهو عائدٌ على الأول ، حيث لا تصحُّ المفعوليةُ، لأن ما هو مذكور من اسمٍ لا يصلحُ أن يُصْنَع ، أما التعبيرُ الثالثُ فهو مبنيٌّ على ما هو مبتدأٌ حقيقة ، لأن ما هو مبتدأٌ به محتاجُ إليه ، ولهذا فإنه لا يصحُّ للبدلية .

---

(١) الموضع السابق .

(٢) الكتاب ١ ـ ٣٦٦ .



ومما يُحملُ رفعُه على الابتدائيةِ في هذه القضيةِ ما ذكره سيبويه في قوله تعالى: ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[آل عمران: ١٥٤] حيث كانت الواوُ للابتداء، لا للعطف، وتوجيهُ ذلك على التقدير: يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ في هذه الحال(١)، فالتعليلُ معنويٌّ في المقامِ الأولِ حيث أفادت الواوُ الحاليةَ،والحاليةُ ابتدائيةٌ مقرونةٌ معنويًّا بما قبلها، والابتدائيةُ توجبُ رفعَ ما بها من اسم، فلهذا رفعت (طائفةٌ) الثانيةُ.

البناءُ على ما هو مضمرٌ من ابتدائية

ومما يقوى فكرةَ علاقةِ رفعِ الاسمِ بمعنى الابتدائيةِ عند سيبويه رفعُ الأسماءِ لتوهمِ بنائِها على ما هو مبتدأٌ مضمرٌ، ولا يُفْهَمُ إلا من خلالِ التحليلِ المعنوي، أو التقديرِ المعنوي، وقد وضع سيبويه لهذه القضيةِ عنوانًا هو: (هذا بابٌ يكون المبتدأُ فيه مُضمرًا، ويكونُ المبنيُّ عليه مظهرًا، وذلك أنك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفةِ الشخص، فقلت: عبدُ الله وربِّي، كأنك قلت: ذلك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله)(٢).

ويضربُ سيبويه على غرارِ ذلك أمثلةً متعددةً، والمعمول الأساسي للرفعِ في هذه القضيةِ هو الابتدائيةُ المقدرة، وما يبنى عليه من اسمُ مظهرٍ مرفوعٍ، فربط بذلك بين معنى الابتدائيةِ وما بنى عليها وبين الرفع.

(١) انظر: الكتاب ١ـ ٩٠، المقتضب ٢ـ ٦٦، ٣ـ ٢٦٣، ٤ـ ١٢٥.
(٢) الكتاب ٢ـ ١٣٠.



ما يكون محمولا على (إن)

ويمكن لنا أن نربطَ فكرةَ الابتدائيةِ بالرفع فيما ذكره سيبويه من تعليلٍ لرفعِ الاسمِ الواقعِ بعد الجملة الاسمية المنسوخة (إن وأخواتها) ،ـ حيث يذكر : (فأما ما حُمِلَ على الابتداءِ فقولُك : إن زيدًا ظريفٌ وعمرو ، وإن زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، وهما : الحملُ على الابتدائية، وهو وجهٌ حسنٌ ، أو الحملُ على الاسمِ المضْمرِ في (ظريف ومنطلق) ، وهو وجهٌ ضعيف) [(١)] ، وكلاهما فيه معنى الإسناد ، والابتدائيةُ ـ كما ذكرنا ـ شِقٌ من فكرةِ الإسناد ، إلا أن الوجهَ المستْحَسَنَ ينبني على الابتدائية ، فكان الرفعُ ، وفي هذا ربطٌ بين فكرةِ الابتدائيةِ معنويًّا وبين الرفعِ إعرابيًّا .

مع ملاحظة أن فيهما وجهَ النصب حملًا على نصبِ اسمِ (إن) ، فيقال : إن زيدًا منطلقٌ ، وعمرًا ظريفٌ .

الفاعلية

ذكرت أن الإسنادَ له شقان : أحدُهما ما فُسر سابقا في فكرةِ الابتدائية ، وثانيهما : الفاعليةُ ، فالفاعليةُ هي الجانبُ الثاني من الإسناد والذي تنبني عليها الرفعُ ، إذنْ هناك علاقةٌ بين الرفعِ وعلاماتِه وبينَ الفاعلية ، ويتمثل ذلك في قولِ سيبويه : (هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يَتَعَدَّ فعلُه إلى مفعول ،

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٤٤ .

والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعلُ فاعل ، ولم يتعدَّه فعلُه إلى مفعولٍ آخرَ ، ثم يقولُ : والفاعلُ والمفعولُ في هذا سواء،يرتفع المفعولُ كما يرتفعُ الفاعلُ، لأنك لم تشغلِ الفعلَ بغيره وفرَّغته له،كما فعلت ذلك بالفاعل) [(١)] .

وواضحٌ أن سيبويه يقصد من هذا أن فكرةَ الفاعليةِ تتمثل في الفاعلِ ونائبِ الفاعل ، حيثُ يسندُ الحدثُ إليهما ، فإنا لم يوجدِ الفاعلُ فلابدَّ من ذكرِ ما ينوبُ عنه حتى تتحققَ فكرةُ الإسنادِ ، ويكون الرفعُ في الفاعل أو نائب الفاعل .

ومن هنا ربط سيبويه بين الرفعِ وفكرةِ الإسناد ممثلةً في شقَّها الثاني ، وهو الفاعلية .

مما سبق يظهر لنا في جلاء ربْطَ سيبويه بين العلامةِ الإعرابيةِ في حالِ الرفعِ والمعنى ممثَّلًا في فكرةِ الإسنادِ بشقيها : الابتدائيةِ والفاعلية ، فكل ما هو مبتدأٌ أو محمولٌ على المبتدأ أو مسندٌ إلى المبتدأ ، وكل ما هو فاعلٌ أو محمولٌ على الفاعلية أو نائبٌ عن الفاعل فهو مرفوعٌ .

(١) الكتاب ١ ـ ٣٣ .





القضية الثانية
النصبُ والمعنى

تتنوعُ المنصوباتُ في اللغةِ العربيةِ إلى حدٍّ كبير ، ولست في مجالِ حصرِ لهذه المنصوبات ، لكنَ الاهتمامَ بقضيةِ الربطِ بين هذه المنصوباتِ وبين المعنى ، حيث نلحظُ من استقراءاتنا في كتاب سيبويه أنه علَّل لهذه المنصوبات ، كما علل لمنصوباتٍ أخرى حفظَتْها اللغةُ ولم يُلْفَظْ بها يعملُ على نصبِها ، أو بمعنى أدقَّ ، لم يُلْفَظْ بما له علاقةٌ معنوية بينه وبينها ، فكان لهذه العلاقةِ المعنويةِ أثرُ النصب ، بين هذه وتلك نجد أنَّ سيبويه يستخدم التحليلَ المعنويَّ للسببِ الإعرابي بالنصب،وهذا ما سمَّيْتُه بقضيةِ النصبِ والمعنى ، ويمكنُ توضيحُ الفكرةِ من خلالِ دراسةِ : قضايا المفعولِ به ، الظروف (المفعول فيه)، المفعول معه ، المفعول له ، ما بعد المقادير ، الحالية وما في معناها ، الحذف في معنى المفعولية ، التحذير والإغراء ، النداء ، الاختصاص ، المنصوب على التعجب ، المنصوبات لمضمرات عامة.

ولا تهتم هذه الدراسة إلا بجانب العلاقة بين المعنى والأثر الإعرابي .



١ - المفعـــول بـــه

من المعاني الأساسيةِ التي نلحظها لتعليل نصب الأسماءِ في اللغة العربية المفعوليةُ ، فالاسمُ إذا وقع مفعولًا به فإنه يُنْصب ، والمفعوليةُ معنى ، لذلك فإن نصبَ المفعولية يدلُّ على ارتباطِ النحوِ بالمعنى ، أو وجود علاقةٍ بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى ، وفي مجالِ المفعول به يذكر سيبويه[1] :(هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول، وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدًا .. ثم يذكر : وانتصب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدى إليه فعلُ الفاعل ، فَإن قدَّمَتَ المفعولَ وأخرت الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول .....) .

وندرك من كلامِ سيبويه السابقِ أن سببَ النصبِ للاسمِ هو المفعوليةُ، ويظل النصبُ مرتبطًا بالاسم مهما تغيرت رتبتُه ، فلو قُدِّمَ الاسمُ فإنه يحتفظُ بعلامتِه الإعرابيةِ ، لأن معناه من حيثُ المفعوليةِ لم يتغيرْ .

ولابد لكلِّ فعلٍ من مفعولٍ في اللغة العربية ، فالفعل الذي لا يتعدى إلى مفعولٍ به ، أي : لا يتعدى الفاعلَ ، فإنه يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه[2] ، وهو منصوبٌ كذلك .

وتتضح العلاقة بين المفعولية والنصب في كتاب سيبويه في مجال حديثه عن نواصب المفعولين .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٤ .   (٢) الموضع السابق .

الفعل المتعدى إلى اثنين

يذكر سيبويه في كتابه أن الفعلَ الذي يتعدى إلى مفعولين ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصرَ على أحدهما دون الآخر ، نحو : حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا(١) ، بنصب كل من : (زيد ، بكر) .

ويعلل لسبب نصبِ المفعولين وعدمِ الاقتصارِ على أحدِهما دونَ الآخر أنك إنَّما أردت أن تبينَ ما استقر عندك من حالِ المفعول الأول يقينًا كان أو شكًّا .

ثانيهما : ما يتعدى إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرتَ على الأول ، وإن شئت تعدَّى إلى الثاني ، كما تعدى إلى الأول ، ومن ذلك : اخترتُ الرجالَ عبدَ الله ، ومثلُ ذلك قولُه ﷻ : « ﴿ **وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا** ﴾ [الأعراف:١٥٥] ، وسميتُهُ زيدًا ، وكنَّيْتُ زيدًا أبا عبد الله»(٢) .

فإذا تعدى الفعلُ إلى المفعولين بلا واسطةٍ ، فالفعلُ هو المؤثرُ إعرابيًّا ، فيكونُ النصبُ للمفعولين ، وهذا مرتبط بالناحيةِ المعنويةِ ، حيث وقعت المفعوليةُ على كل منهما .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٩ .

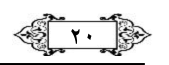
(٢) الكتاب ١ ـ ٣٧ .



وتحقيقًا للعلاقةِ بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى نجد أن هذه الأفعالَ ربما اقتُصِرَ بها على مفعولٍ واحدٍ فتنصبه[١]،ثم تقع حدثيتها على الثاني بواسطة حرف من أحرف الجر ، فيميز بين الأثرين المعنويين بأن يُـجَرَّ المفعولُ الثاني الذي تعدى إليه الفعلُ بواسطة .

(١) انظر : المقتضب ٤ ـ ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ ، ٣٣٨ .





نواصب ثلاثة المفاعيل

وذاتُ الفكرةِ السابقةِ تتحققُ في نصبِ ثلاثةِ مفاعيلَ ، لأننا نلمسُ أن معنى المفعولية وقع في المفاعيلِ الثلاثةِ ، فإذا قيل : أعلَمْتُ محمدًا عليًّا مجتهدًا ، فإن الإعلامَ يقعُ على كل من : محمد ؛ حيث إعلامهُ بخبر ما ، ثم يَقع على (علي) بالإخبارِ عنه بالاجتهاد ، وجهةُ الإخبارِ إلى محمد مِنِّي ، فالعلاقةُ بين (تاء الفاعل) وبين الأسماءِ الثلاثةِ التاليةِ له علاقةُ فاعليةٍ ومفعوليةٍ ، والوساطةُ بينهما هو الحدثُ (الإعلام) .

ويذكر سيبويه[1] أن هذا البابَ هو بابُ الفاعلِ الذي يتعدَّاه فعلُه إلى ثلاثةِ مفعولين ، ولا يجوزُ أن تقتصرَ على مفعولٍ منها واحدٍ دونَ الثلاثة ، لأن المفعولَ ههنا كالفاعل .

فلأن الحدثيةَ تستلزمُ وجودَ المفعول به الأول الذي هو فاعلٌ في المعنى فإنه لا يستغنى عنه ، ولأن الإخبار يقع في المفعولين الثاني والثالث ، وهو المعوّل عليه من إنشاءِ الجملة ، فلذلك لا يُستغْنَى عنهما .

لهذا يمكننا أن ندركَ في يسرٍ مدى أثرِ المعنى في العلامةِ الإعرابية ، ومدى أثرِهِ في الاحتفاظِ بكلماتٍ معينةٍ يوجبُها التمامُ المعنوي .

ويلحقُ بهذه الفكرةِ تلك الصفاتُ المشتقةُ التي تعملُ عملَ الفعل في نصبِها لمفعولٍ به أو أكثر ، والعاملُ المعنويُّ لأثرِها الإعرابي إنما يكمنُ في العلاقةِ بينها وبين ما يُنْصبُ بعدَها ، وهي علاقةُ الحدثية والمفعولية .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٤١ .



٢ - الظـــروف

من العلاقات المعنوية التي توجب النصب في الأسماء علاقةُ الظرفية ، سواء أكانت دالةً على الزمان ، أم دالةً على المكان ، فالاسمُ ينصبُ لأن معناه دالٌّ على الزمان ، أو لأن معناه دالٌّ على المكان ، بشرط أمرين :

الأول: ضابطٌ معنوي، حيث يشترط أن يدلَّ الاسمُ على زمانٍ محددٍ ، أو مكانٍ محددٍ، ويستنتج ذلك من قول سيبويه[1] : (وتقول: متى سير عليه ؟ فيقول: أمسِ، أو أولَّ من أمس، فيكون ظرفًا، على أنه كان السير في ساعةٍ دونَ سائرِ ساعاتِ اليوم ، أو حينٍ دونَ سائرِ أحيانِ اليوم ... وقد تقول : سير عليه اليومُ فترفقع وأنت تعنى في بعضه) .

الثاني : ألا يسبق الاسم الزماني أو المكاني بما يجره .

وهذا تقنينٌ لطيفٌ للغة ، وفيه ربطٌ بين المعنى والعلاقة الإعرابية ولا عجبَ أننا نقرأ عنوانَ هذه الفكرةِ عند سيبويه في قوله : (هذا بابُ وقوع الأسماءِ ظروفًا وتصحيح اللفظِ على المعنى) ، فندرك أنه قد ربط ربطًا كاملًا بين اللفظِ وما يؤديه من معانٍ ، وأعتقد أن سيبويه يقصد باللفظ الجانبَ المنطقيَّ في الكلمة ، وهو العلامةُ الإعرابية .

وتسري هذه الفكرةُ على كل اسمٍ يمكن أن يُلمسَ فيه معنى الزمان أو معنى المكان في وجود الشرطين السابقين،فيقال:متى سير عليه ؟ فيقـول: مقدمَ الحاج ، وخفوقَ النجم ، وخلافةَ فلان ، وصلاةَ العصر ، فـإنما هـو

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢١٦ .



زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم ، ولكنه على سعة الكلام والاختصار[١] .

بهذا ندرك مدى التقنين الضبطي لنطق الوحداتِ اللغوية في اللغةِ العربية ، وأنها قائمةٌ على أساسِ العلاقةِ بين المعنى والعلامةِ الإعرابية .

(١) الكتاب ١ ـ ٢٢٢ .





٣ - المفعول معه

من الأسماءِ التي تقع عليها المفعوليةُ ، ويظهر عليها النصبُ ، ما يُسمَّى في النحو العربي بالمفعولِ معه ، ذلك قولُك : ما صنعتَ وأباك ، ولو تركت الناقةُ وفصيلها لرضعها ، ويفسر سيبويه ذلك بأنه إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيلُ مفعول معه ، والأبُ كذلك، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلَها[1] .

فمذهبُ سيبويه كما يذكر السيرافي : أنَّ ما بعد الواو منصوبٌ بالفعل لأنها بمعنى (مع) ، وجعلوا العلامةَ الإعرابيةَ التي كانت في (مع) في الاسم الذي بعد الواو ، لأن الواو حرف .

أما الزجاجُ فقد خالفه في ذلك حيثُ رأى أن النصبَ في ذلك بإِضْمارِ فعلٍ ، كأنه قيل : ما صنعت ولابست أباك[2] .

والـمُسْتَخْلَصُ من الرأيين أن كل ما وقعت الحدثيةُ معه وليس بفاعلٍ لها يُنْصَبُ ، وسماه النحاةُ بالمفعول معه ، أي أن الفعلَ حادثُ معه ولا حيلةَ له في إحداث الحدث ، ونسبةُ مثلِ هذه الأسماءِ إلى المفعوليةِ يؤكدُ مدى إدراكِ العربِ واضعي اللغة ، ومدى فهمِ اللغويين الأوائلِ للعلاقةِ بين ما يُفهمُ من هذهِ الأسماءِ من علاقاتٍ معنوية مع ما يجاورُها وبين العلامةِ الإعرابيةِ ، وهذا يسايرُ فكرة المنصوباتِ في اللغةِ العربية .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٩٧.

(٢) شرح المفصل ٢ ـ ٤٩ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٤٤ .

ويزيد هذه الفكرةَ إيضاحًا ما يستشهدُ به سيبويه في هذا المجال بقوله (ويدلك على أنَّ الاسمَ ليس على الفعل في صنعت ، أنك لو قلت : اقعدْ وأخوك كان قبيحًا ، حتى تقولَ : أنت ، لأنه قبيحٌ أن تعطفَ على المرفوع المضمر) (١) .

والأمرُ أمرٌ معنوي في المقامِ الأول ، وإنْ وجهه سيبويه وجهةً نحويةً قاعديةً في قوله : لأنه قبيحٌ أن تعطفَ على المرفوعِ المضمرِ ، إلا أن القبحَ يأتي من التوجيهِ المعنوي ، حيث نلمس أنَّ المضمرَ وقعت منه الفاعليةُ ، لذا فهو مرفوعٌ ، كما اتضح سابقا ، لكن ما بعد الواوِ وقعت معه الحدثيةُ ، فهو مفعولٌ معه ، حيث يجبُ فيه النصبُ ، وهذا راجعٌ إلى معنى الواو ، فما بعدها لم يشتركْ في إحداثِ الحدث .

ولهذا فإننا نجد سيبويه يذكر بعد ذلك : فإذا قلت : ما صنعت أنت ، ولو تركت هي ، فـأنت بالخيار ، إن شئت حملْت الآخر على ما حملت عليه الأولَ ، وإن شئتَ حملتَه على المعنى الأول .

فالإعرابُ راجعٌ إلى الحملِ المعنوي ، إن شئتَ جعلتَ المعنى فاعليًّا ، فيكونُ الرفعُ، وتأخذ الواوُ معنًى يتلاءمُ مع معنى الفاعلية، وهو المشاركة أو العطف ، وإن شئتَ جعلتَ المعنى مفعوليًّا فيكون النصبُ وتأخذ الواو معنى يتلاءمُ مع معنى المفعولية ، وهو المعيةُ والمصاحبةُ التي تبين أن ما بعدها من اسم لا يشترك في الفاعلية ، وإنما وقعت الحدثيةُ بمصاحبته .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٩٨ .

٤- المفعول له

علل سيبويه(١) لنصبِ مثلِ هذه الأسماء بأنها عذرٌ لوقوعِ الأمر ، فانتصب لأنه موقوعٌ له ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله ، لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه .

وندرك من ذلك أن التعليلَ للنصب تعليلٌ معنوي ، فلأن الحدثَ حادثٌ من أجل المعنى الذي يدلُّ عليه اسمٌ ما ، فإن هذا سبيلٌ إلى نصب هذا الاسم ، ويكونُ من أسرةِ المفعولاتِ التي يقع فيها النصب ، لأنها مفعولاتٌ من جهة ما،ولهذا سماه سيبويه مفعولًا له،وذلك قولُك: فعلت ذاك حذارَ الشر ، وفعلت ذلك مخالفةَ فلان ، وادخارَ فلان ، ولهذا فإن النحاة(٢) يسمونه كذلك : المفعولَ من أجله ، ذلك لأنه ما فعل من أجله فعل ، فالمعنى هو المحدد للضبط الإعرابي .

ويلحظ أن سيبويه علَّلَ لخروج مثل هذه الأسماء مما عدا المفعولات ، حيثُ يذكر : وليس بصفةٍ لما قبله ، ولا منه .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٦٧ .

(٢) انظر : المفصل ٦١ ، التسهيل ٩٠ ، شرح المفصل ٢ ـ ٥٢ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٣٤.



٥ - ما بعد المقادير

من المواضع التي تنصب فيها الأسماءُ أن تقعَ بعد المقادير ، وهذا ما يسمونه بالتمييز ، والتمييز توضيحُ معنى مبهم ، أي توضيحُ اسمٍ أو معنى مقدر لما بعده ، أو محدد لجهةٍ من جهاته ، كجهاتِ الكيلِ أو المساحةِ أو الوزنِ أو العددِ أو النسبةِ أو صفةٍ ما ، فأي معنى من هذه المعاني ينصب الاسمَ المحددَ ، هذا بالإضافة إلى نواحٍ إعرابية أخرى[1] .

ومما ينتصبُ انتصابَ الاسمِ بعدَ المقادير ما ينصبُ في قولك : ويحَهُ رجلًا ، ولله درُّهُ فارسا ، وحسبُك به رجلًا ، وما أشبه ذلك ويعلل سيبويه لذلك بقوله[2] : (وانتصب الرجلُ لأنه ليس من الكلام الأول ، وعمل فيه الكلامُ الأول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين ، ومع هذا أيضا أنك إذا قلت ويحه فقد تعجبت ، وأبهمت من أي الأمور تعجبت ، وأي الأنواع تعجبت منه ، فإذا قلت : فارسا وحافظا فقد اختصصت ولم تبهم ، وبينت في أي نوع هو) .

فالعلاقةُ بين المنصوب هنا وما سبقه من الناحيةِ المعنويةِ في نظر سيبويه علاقةُ الإيضاح والتعجب ، أما العلاقةُ اللفظيةُ فهي علاقةُ العاملِ أو الأثر النحوي الذي يتضح في النصب .

---

(١) انظر : المقتضب ٢ ـ ٣٢، ٣٨، ٢ ـ ١٥٣، المفصل ٦٥ ، ٢١٢ ، التسهيل ١١٤ ، ١١٦، شرح المفصل ٢ ـ ٧٠، شرح التصريح ١ ـ ٣٩٣ ، ٢ ـ ٢٦٩ ، ضياء السالك ٢ ـ ٢٥٦.
(٢) الكتاب ٢ ـ ١٧٤ .



والقضيةُ تحتاج إلى إعادة فكر ...

ويدخل في هذه القضية ما ينتصب بعد (كم) ، فهي بمثابة الأعداد التي تحتاجُ إلى توضيح إبهام ، لأن (كم) اسم يصلح لأشياءٍ كثيرةٍ يحدد جهتَها ما بعدها من اسم ، فلهذا يُنْصب ، كما اتضح سابقا في التمييز ، ويقولُ سيبويه[١] : (واعلم أن «كم» تعمل في كلِّ شيء حَسُنَ للعشرين أن تعمل فيه ، فإذا قبح للعشرينَ أن تعمل في شيء قبح ذلك في (كم) .

ومن ذلك التعبيرات التالية[٢] :

ـ له كذا وكذا درهمًا .

ـ كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ ، وذيَّتَ وذيَّتَ ، وكيْتَ وكيْتَ .

ـ كأيِّنْ رجلًا قد رأيت .

ـ ما في السماء موضعُ كفٍّ سحابا .

ـ لي مثلُه عبدًا ، عليها مثلُها زيدًا .

ـ ما في الناس مثلُه فارسًا .

ـ لي ملءُ الدار رجلًا .

ـ لا كزيدٍ فارسًا .

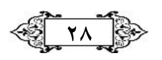
ـ إن لنا غيرَهَا إبِلًا وشَاهْ .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٥٧.

(٢) انظر : الكتاب ٢ ـ ١٧٠ ، ١٧٢ .





هذا لأنها مبهمةٌ في الأشياء بمنزلة (كم) ، فمنها ما هو كنايات عن العدد، نحو: كذا وكذا،وكأين، ومنها ما يحتاجُ إلى توضيح إبهام كالتمييز تماما ، وهو سائر التعبيرات ، ويفسرها سيبويه في قوله : (فكذلك (مثله)، هو مبهم يقع على أنواع : على الشجاعة ، والفروسة ، والعبيد ، فإذا قال عبدا فقد بين من أي أنواع المثل ، والعبد ضربٌ من الضروب التي تكون على مقدار المثل ، فاستخرج على المقدار نوعا ، والنوع هو المثل ولكنه ليس من اسمه) [(١)] .

وقد قيدها النحاة[(٢)] بأنها مما يشبهُ المقاديرَ ، وليست بمقاديرَ حقيقيةٍ لها حدٌّ معلوم، وتكون هذه فيما يشبه الكيلَ والمساحةَ والوزنَ وكذلك العدد، نحو : كذا وكذا وغيرها .

والمثل شبيهٌ بالمساحةِ وإن لم تكن مساحةً محددةَ ، والواقعُ أن المماثلةَ والمغايرةَ وما يعبأ أو يملأ أو يماثل أو يغاير كيلا أو مساحة أو وزنا أو عددا إنما هي محاولاتٌ لتحديد ، فهي تفيدُ توضيحَ المبهم .

لهذا يجوز أن يُنْصب ما بعدها نصب التمييزِ المحدد والموضح لما قبله من مبهم .

ويتضحُ من شروح سيبويه لهذه المواضع أن تعليلَ النصب فيها معنويٌّ، وهو توضيحُ مُبهم ، أو تخصيصه وتحديدُه ، وتتضحُ العلاقةُ المعنويةُ في

(١) الكتاب ٢ ـ ١٧٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٧٣ ، ٣ ، ١٨٣ ، المفصل ٦٥ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٩٦ ، ضياء السالك ٢ ـ ٢٥٧ .





نصب المتشابهاتِ السابقةِ في هذه المواضعِ فيما ذكر من مغايرةٍ أو مماثلةِ أو غيرها .

ومنها يتضح جليا مدى العلاقة بين المعنى وتحديدِ العلامةِ الإعرابيةِ ممثلًا ذلك فيما سماه النحاةُ بالتمييز ، وما جرى مجراه ، أو فسر تفسيره معنويا .





٦ - الحالية وما يكون في معناها

من المعاني الموجبةِ للنصبِ معنى الحالية ، والحاليةُ بيانُ هيئة[(١)] ، فكلُّ ما يبينُ الهيئةَ حالَ حدوثِ الحدث يجبُ نصبُه ، وإن لم تظهرْ علامةُ نصبٍ فإن محله النصب .

ولست في مجال شرح الحالية ، ولكنِّي أود أن أذكرَ المنصوبات التي ذكرها سيبويه مع تأويله نصبَها على معنى الحالية ، كي يتضحَ مدى الاستواء النحوي في كتابه ، وكيف أنه وجه النصبَ على أساسِ معنويٍّ مقترنٍ بالحالية .

أ - النصب على الحالية مع الجملة الاسمية

ذكر سيبويه عدةَ منصوبات بعد الجملة الاسمية ووجَّه نصبَها على أساسٍ من المعنى ، وذلك على النحوِ التالي :

ـ في القول : هو ابنُ عمي دِنْيًا ، والقول : هو جاري بيتَ بيتَ ، بالنصب في كل من : (دنيا ، بيت بيت) ، يفسر سيبويه النصبَ في القولين، بأن المنصوباتِ أحوالٌ قد وقع في كل واحد منها شيءٌ ، فسببُ النصبِ هو الحاليةُ ، والحاليةُ كما اتضح قبل ذلك معنى ، فهذا تأكيد للعلاقةِ بين المعنى والعلامة الإعرابية .

(١) انظر:المفصل ٦١،التسهيل ١٠٨، همع الهوامع ١ ـ ٢٣٦،وشرح ابن عقيل ١ ـ ١٩٠.



ويذكر سيبويه تعليلَ النصب فيما سبق معنويا بأن المنصوبَ من هذا البابِ ليس ما قبله ولا هو هو[(١)] ، والخروج من اسميةِ ما قبله يخرجُ الاسمَ المخروجَ به من الخبريةِ التي توجب الرفعَ ، كما أن الاسمَ إذا لم يكن هو فإنه يخرج كذلك من الخبرية ، وبهذا فإن ما يُذْكَر من اسم بعد تمامِ الجملةِ الاسمية ، مبتدئِها وَخَبرِها ، يبين حاليةً بالنسبة لعلاقةِ كلٍّ من الخبرِ بالمبتدأ ، وهذه العلاقةُ المعنويةُ هي التي أوجبتِ النصبَ ، كما أخرجتْ هذه العلاقةُ المعنويةُ هذا الاسمَ من الخبرية ، فأبعدَتْهُ عن الرفعِ ، فهذا الاسمُ المنصوبُ لا يصح معنويا أن يكونَ إخبارًا ثانيا للمبتدأ .

فأساسُ التعليلِ الإعرابي هو المعنى ، فهو الذي أخرج الاسم فيما سبق من الرفعِ إلى النصب .

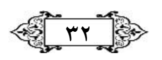
ـ القول : ما شأنك قائـمًا وما شأن زيدٍ قائـمًا ، وما لأخيك قائـمًا ، وتعليلُ سيبويه للنصبِ في الصفة (قائما) في التعبيرات الثلاثة إنما هو الحالية[(٢)] ، حيث صار المسئولُ عنه في حال ، فكأن أسلوب الاستفهام فيما سبق بشطريه المسئول ، والمسئول عنه ، بينهما علاقةٌ معنويةً أخرى ، ويرتبط المسئولُ بالمسئولِ عنه في حال الأداءِ الاستفهامي بمعنى محدد ، هو الذي يبين حالَ المستفهم عنه ، هذه العلاقةُ المعنويةُ التي تدخلُ طَرفًا ثالثًا في الأداء الاستفهامي ؛ لأنها علاقةٌ حاليةٌ فوجب فيها لذلك النصبُ .

ومثله : من ذا قائـمًا بالباب ؟ وكذلك : لمن الدارُ مفتوحًا بابُها .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١١٨ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٦٠ .





وتتأكد العلاقةُ الحاليةُ فيما سبق حالَ قولنا ، من ذا خيرٌ منك ، حيث يرفع الاسم (خير) ، وتعليلُ سيبويه لهذا الرفعِ أنك لم تشأ أن تشيرَ أو تومئَ إلى إِنسان قد استبان لك فضلُه على المسئول فيعلمَكَه ، فإذا أردتَ هذا الإيماءَ ، أي إذا أشرت إلى إنسان قد استبان لك فضلُه ، فإن الجملة الاسميةَ تكون تامةَ الركنين بذكر المسئول والمسئول عنه المشار إليه، وبذا فإن الخبرية تصبحُ علاقةً ثالثةً بين المسئول والمسئول عنه المشارِ إليه ، وهي علاقةُ الحالية ، هنا يجبُ النصبُ على الحالية ، كما هو مذكورٌ في الأمثلة السابقة[(١)] .

ـ القول : هذا رجلٌ مع رجل قائمين[(٢)] ، حيث تنصبُ الصفةُ المشتقة (قائمين) ، وسببُ النصب معنوي ، وهو الحاليةُ ، لأنه لا سبيلَ إلى أن يكونَ صفة تابعة في الإعراب ، وتعليلُ سيبويه لذلك ، لأن الهاءَ التي في (معه) معرفة فأشرك بينهما ، وكأنه قال : معه رجل قائمين .

فالإشراكُ بين الاسمين اللذين اعتمدا على الابتداءِ والخبر مرفوعان ، وهما : رجلٌ ورجلٌ ، فكأنك أخبرت عن المشار إليه بالاسمين في حالٍ معينة ، هذه علاقةُ الخبرية تحدثُ في حالٍ معينةٍ ، أو في وضعٍ معينٍ يتحددُ بالصفة (القيام) ، فهذه الصفةُ أدت معنى الحالية لهذا نصبت[(٣)] ، وهذا اطرادٌ لما في التعبيراتِ السابقةِ من تقنينٍ للعلاقةِ بين المعنى والعلامةِ الإعرابية .

---

(١) انظر في ذلك : المقتضب ٣ ـ ٢٧٣ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٥٧ .
(٣) انظر ذلك : المقتضب ٤ ـ ٣١٦ .



أما من حيثُ الناحيةِ البنيويةِ أو الصيغيةِ فإن سيبويه قد ذكر سابقا أن الهاءَ في (معه) معرفة، فهي علمٌ، وإن لم يصرح بالهاء، فهي مضمرة مقدرة، وهي علم بالنية .

وإذا كانت الناحيةُ البنيويةُ في تعليل سيبويه تغْمُض بين تحديدِ العلميةِ والإضمارِ المقدر فهذا لا يعنيني في هذا البحث ؛ أما ما يعنيني وقد كرره سيبويه فيما بعد ذلك ، وقارن بين هذا التعبيرِ وتعبيرٍ آخرَ باستخدامه، فهو العلاقةُ المعنويةُ التي توجهُ العلامةَ الإعرابية .

فعندما قارن بين القولِ السابقِ والقولِ : فوق الدارِ رجلٌ وقد جئتُك برجلٍ آخرَ عاقلين مسلمين ، ومعه القولُ : اصنعْ ما سرَّ أخاك وأحب أبُوك الرجلان الصالحان ، حيثُ الرفعُ على الابتدائية ، أو النصب على المدح والتعظيم ، فقد فرق بين تعليل نصب (قائمين) في القول الأول والقول الثاني في قوله : «ولا يكون نصبُ هذا كنصب الحال ، وإن كان ليس فيه الألف واللام ، لأنك لم تجعل :(في الدار رجل وقد جئتك بآخر) في حال تنبيه يكونان فيه لإشارة ، ولا في حالِ عملٍ يكونان فيه» .

وواضحٌ أن المعنى عاملٌ في نصبِ الأول على الحالية ، في ذات الوقت يكون معنى المفعولية هو عاملَ النصب في الثاني ، لأن العلاقةَ المعنويةَ في التعبيرِ الأولِ وهي الحاليةُ ليست مقصودةً في التعبير الثاني فنصبت من وجه آخر .

ـ القول : إن هذا عبدُ الله منطلقا[١] ، حيث تنصب الصفةُ المشتقة .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٤٧ ، وانظر كذلك : المقتضب ٣ ـ ٢٥٦ ، ٢٥٧ و ٤ ـ ١٣٢ ، ١٦٦ .





(منطلقا)، وما قيل في القولِ السابق يقال في تعليلِ هذا النصب ، حيث الإخبارُ بعبدِ الله عن اسمِ الإشارة ، وبهذا يبني (عبد الله) على الابتداء ، ويرفعُ على الخبرية ، لكن المشارَ به والمشارَ إليه يرتبطان ببعضهما معنويا في حالٍ محددة ، يعينها القولُ (منطلقا) ، فالانطلاقُ يتعلق بالمشار به والمشار إليه معا علاقة حالية ، ولهذه العلاقةِ المعنويةِ القائمةِ على الحاليةِ كان نصبُ الصفة (منطلقا) .

فإذا أريد بالإخبار الانطلاقُ ، أي : إذا بنى الانطلاقُ على المبتدأ فإن الانطلاقَ يرفع ، لأنه يراد به حينئذٍ معنى إتمامِ الجملة أي الأخبار ، وهنا يختلفُ معنى المشار إليه، حيث يكون الانطلاق فيما إذا رفعناه ، ولكنه كان (عبد الله) فيما إذا رفعناه ، ونصبنا الانطلاق .

فالعلاقة الإعرابية تتوجه تبعا للمعنى المقصود .

القول : مررت به فإذا له صوتٌ صوتُ حمار[1] ، بنصب (صوت) الثانية، وقد أدركنا قبلَ ذلك أن من معاني نصبِ الأسماءِ المفعوليةَ والحاليةَ بجوانبها المتعددة ، وعلل سيبويه لنصب (صوت) في هذا القولِ بأحد المعنيين ، فهو إما منصوبٌ لأنه في معنى الحالية ، وإما منصوبٌ لأنه في معنى المفعوليةِ المطلقةِ بإضمار فعلٍ من جنسِ اللفظ ، ويستنتج هذا من قوله : وصوت حمار انتصب على أنه مثالٌ أو حال يخرج عليه الفعل .

ويجب أن ينَّوه إلى أن هذه القضيةَ يحكمها عدةُ جوانب :

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٥٥، ٣٦١ .



أولها :إذا كان الاسم الثاني نكرةً فإنه ينصب على الحاليةِ أو على المثاليةِ.

ثانيها : إذا كان معرفةً فإنه لا يكونُ حالًا ، بل ينصبُ على فعل مظهر إن جاز أن يعمل فيه. وإنْ لم يجز أضمر الفعل ، كما في قول أبي كبير الهذلي .

مـا إنْ يَمَـسُ الأرضَ إلا منكـب   منه وحرفُ الساق طـيّ الـمِحمَل[١]

ثالثها : يجوز رفعُ الاسمِ الثاني إذا أردت أن يكونَ صفةَ الصوت ، ولم تشأ فعلًا مظهرًا ولا مضمرًا .

رابعها : إذا كان الاسمُ الثاني معرفةً فإنه لا يجوزُ أن يكونَ صفةً لنكرة كما لا يكون حالًا .

مع مراعاة أن سيبويه ذكر أن الخليل يجيز الوصفيةَ في ذلك .

خامسها : في القول : له علمٌ علمُ الفقهاء ،ـ وله رأيٌ رأيُ الأصلاء ، فإن سيبويه يختار[٢] الرفعَ في الاسم الثاني ، ويعلل لذلك بأن هذه خصالٌ تذكرها في الرجل كالحلم والعقل والفضل ، ولم ترد أن تخبرَ بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم، ولكنك أردت أن تذكرَ الرجلَ بفضل فيه .

ومع ذلك فيجوزُ النصبُ ، ويعلل لذلك بقوله : كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه. والتفرقةُ بين هذا وبين الصوت لأن الصوتَ علاج ، أما العلمُ فقد صار عندهم بمنزلةِ اليدِ والرجل .

(١) ديوان الهذليين ٢ ـ ٩٣ ، الكتاب ١ ـ ٣٥٩ ، شرح الحماسة ٩٠ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٣٦١ ، ٣٦٣ .





فالعلاقاتُ التي تحكم العلامةَ الإعرابيةَ في مثل هذه الأمثلة علاقاتٌ معنوية ، تختلف بين الحاليةِ فيكون النصب ، أو المثاليةِ فيكونُ النصب ، أو الوصفيةِ فتكون التابعية في العلامة الإعرابية ، هذا إلى جانب مراعاة الجانب البنيوي من حيث التعريف والتنكير ، وهو الآخر راجعٌ إلى الناحيةِ المعنويةِ حيثُ لا تكونُ الحالُ معرفةً ، ولا توصفُ النكرةُ بمعرفة ، ولا المعرفة بنكرة ، إلى غير ذلك من هذه الأحكام ، فالمعنى هو الفيصلُ بين النصبِ أو الإتباع ، وكذلك بين صحةِ الوصفيةِ أو الحاليةِ .

ـ القول : عبدُ الله أحسنُ ما يكونُ قائمًا[1] . النصب في (قائما) ، ويعللُ سيبويه لذلك بقوله : لأنه لا يجوز لك أن تجعلَ أحسن أحوالِه قائمًا على وجهٍ من الوجوه .

فالنصبُ على أساس معنوي ، وهو كونُ العلاقة بين الاسم وما قبله علاقةً حاليةً ، لذا كان النصب .

أما الوجوبُ فلأن المعنى محضٌ في الحالية،ولا يجوز أن يكونَ غير ذلك، حيث لا يخبر بالقيامِ عن أحسنِ أحواله ، إذِ التقدير : عبدُ الله أحسنُ أحواله ، لذا لزمت الحالية ، وفي معنى الحالية يكون النصب .

وإن كان الأخفشُ يجيزُ رفعَ (قائم)، كما أجازه المبرد ، إذ يكون التقدير: أحسن أحواله،وأحواله هو عبد الله،فيكون (قائما) خبرًا له[2].أما (أحسن أحواله) لدى سيبويه فليست هي عبدَ الله ، أما القائمُ فهو عبدُ الله ، وقد

(١) الكتاب ١ ـ ٤٠٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ ـ ٢٥٢ ، ٢٥٣ .



اختار الزجاج مذهب سيبويه ، والسيرافي كذلك[(١)] ، فعندما يجوز الإخبار ـ معنويا ـ لدى سيبويه في تعبيرات أخرى يجوز الرفع كذلك في نحو القول : البُرُّ أرخصُ ما يكون قفيزان، والتقدير: البر أرخص أحواله التي يكون عليها قفيزان ، فكأنك قلت : البر أرخصُه قفيزان ، فجاز الرفع حيث جاز الإخبار بالقول : (قفيزان) عن أرخص الأحوال ، ويجوز النصب على الوجه السابق في القول الأول ، وينشد قول عمرو بن معد يكرب على أوجه ، وهو[(٢)] :

الحـربُ أولُ مـا تكـون فُتَيَّـة   تسـعى بِبِزَّتِهَـا لكـل جهـول

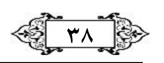
حيث يرفع (أول) ، وينصب (فتية) ، والعكس ، ويرفعان ، وينصبان ، ونصبُ الثاني يكون على معنى الحالية دائما .

ومنه تتضح العلاقةُ بين معنى الحاليةِ والنصب .

ـ القول: هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا[(٣)]، بنصب كل من (بسرا)، ورطبًا)، وعلل سيبويه للنصب بمعنى الحالية ، فليس على (كان) ولكنه حال ، و(بسرًا ورطبا) حالان من المشار إليه في زمانين ، مع مراعاة إضمار ما يدل على المضي أو الاستقبال من :(إذْ كان) ، و(إذا كان) ، أما ما يفهم من المبرد فهو النصبُ على تقدير : (كان وصار) ، ويتضح ذلك من قوله[(٤)] : أي

(١) انظر : هامش الكتاب ١ ـ ٤٠٢ .
(٢) انظر : الكتاب ١ ـ ٤٠١ ، المقتضب ٣ ـ ٢٥١ ، شرح سقط الزند ١٦٧٨ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٤٠٠ .
(٤) المقتضب ٣ ـ ٢٥١ .





هذا إذا كان بسرا أطيبُ منه إذ صار تمرا ، فإنما على هذا هذا يوجه ، لأن الانتقال فيه موجود .

أما ظاهر النصب عند سيبوبه فهو قائمٌ على معنى الحالية ، ومثلُ ذلك في كتاب سيبويه[1] : مررت برجل أخبثَ ما يكون أخبثَ منك أخبثَ ما تكونَ ، وبرجل خيرَ ما يكون خيرًا منك خيرَ ما تكون ، ويوجهان لدى سيبويه على التحليل السابق ، كما يوجه لدى المبرد على تحليله السابق ، ويجوز لك الرفعُ على التحليل في القول السابق أي على تقدير : خير من أحوالك ، أوخير منك ، أي خير من أحوالك فكذلك إذا أومئ إلى البسرِ فإنك ترفع ، حيث تقول : هذا بسرٌ أطيبُ منه رطبٌ .

فالعلامة الإعرابيةُ تُـوَجَّهُ تبعًا للمعنى المقصودِ أو المرادِ ، فإن أريد التفضيل بين الشيء ونفسه في زمانين كانت جهتا التفضيل في معنى الحالية[2]، والحاليةُ توجبُ النصب ، وإذا أومئَ أو أشيرَ إلى أولهما ، أو بمعنى آخر : إذا بنى الاسمُ الأولُ على الابتدائية فيخبر به عن المبتدأ فإنهما يرفعان ، فالمعنى المرادُ أو المفهومُ هو الفيصلُ في وجوب علامةٍ إعرابيةٍ أو غيرِها .

ب - نصب الصفة على الحالية

الصفةُ تابعٌ ، والحالُ صفةٌ تبين هيئةً ، إلا أن الصفةَ تابعٌ للموصوف في كل أحوالها ، ومنها الضبطُ الإعرابي ، أما الحال فإنها تلزم النصبَ ، وقد يتحولُ النعتُ ضبطيا إلى حال ، ومن ذلك الأقوالُ الآتية :

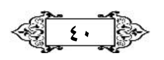
(١) الكتاب ١ ـ ٤٠٠ ، ٤٠١ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ ـ ٢٥١ ، المفصل ٦٣ ، التسهيل ١١٠ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٨٣.



ـ أما صديقًا مصافيًا فليس بصديقٍ مصافٍ ، حيث تنصب الصفةُ (صديقا) ، ويقول سيبويه في ذلك[(١)] ، وما ينتصبُ من الصفاتِ حالًا كما انتصب المصدرُ الذي يوضع موضعَه ، ولا يكون إلا حالا ... وتعليل نصب الصفة هو معنى الحاليةِ الملموسةِ في الصفة (صديقا) ، ومثلُه ما ذكره سيبويه كذلك في هذه القضيةِ من القولين : أما طاهرًا فليس بطاهرٍ ، وأما عالـمًا فعالـمٌ ، فهذا نصب لأنه جعله كائنًا في حال علم وخارجًا من حال طهور ومصادقة ، فسبب إدخال هذه الصفات في الحالية هو اعتمادُها على حدثية مقدرة ، حددها سيبويه بالكينونة والخروج ، وبذلك انتقلت الصفةُ من النعتيةِ إلى الحالية ، فوجب فيها النصبُ ، ويقرر سيبويه ذلك حيث يذكر أن الرفعَ لا يجوزُ هنا ، لأنك قد أضمرت صاحبَ الصفة ، ويختلفُ هذا عن وجود المصدرِ المعرف بالألف واللام في موضع الصفة في هذا القول، ويعلل سيبويه لذلك بأنك لا تستطيع الإضمارَ قبل المصدر، ولهذا حَسُنَ في المصدر الرفعُ ، ولم يجز الرفعُ في الصفةِ فالإضمار قبل ذكر الاسم يتيح للصفة أن تعتمدَ على ابتدائية ، وتصلح لأن تكون فيها معنى الحدثية ، وارتباطُ هذا المعنى بالمعنى الذي يلحق به بعد فاء الجزاء يجعلُ الوصفيةَ حاليةً ، فالقول : أما عالما فعالـمٌ ، تقديره : أما هو عالما فعالـمٌ ، حيث وجب نصبُ الصفةِ على الحاليةِ ليكونَ الجوابُ التالي لفاء الجزاء ، إذ المعنى التقديري يكون : أما هو من حيث حالة العلميةِ فعالم ، أي : أن الضميرَ المقدرَ يحتاجُ إلى حكم ، والحكمُ بعد فاءِ الجزاء ، وعلاقةُ الحكمِ المخبرِ به بالمضمرِ محددة في حالة معينة تتمثل في الصفة (عالما) ، فهي

(١) الكتاب ١ ـ ٣٨٧ .



بذلك لا يُشكُّ في حاليتها ، ولهذا فقد انتصبت ، ومن مجموع ما سبق يمكن أن نفهمَ ما يريده سيبويه من الكينونة في حال علم ، والخروج من حال طهور ومصادقة .

ويتضح في هذا التفسير والتوضيح علاقةُ المعنى بالعلامة الإعرابية .

ـ القول : مررت بهم جميعًا ، وعامةً وجماعةً ، يضع سيبويه لهذا القول عنوان[١] : هذا باب ما ينتصَب أنه حال يقع فيه الأمر ، وهو اسم ، فهناك علاقةٌ بين العلامةِ الإعرابية التي تنطلق من النصب والمعنى الذي يفهم من المنصوب ، وهو الحالية ، ويفسر السيرافي ذلك[٢] بأن في هذا القول وجهين :

أحدهما : أنك تريد مررت بهم وهم مجتمعون ، وهي في هذا الوجه حال،لا وجه له غيره.

وثانيهما:أنك تريد مررت بهم فجمعتهم بمرورك، وإن كانوا متفرقين في مواضع ، ويجوز في هذا الوجه أن يكونَ في موضعِ مصدرٍ ، فينصب بإضمار فعلٍ آخر ، ويجوز أن يكون المنصوبُ حالًا .

وفي تفسير السيرافي فإن نصبَ الاسم على الحالية وجهٌ أرجحُ ، كما أن التفسير يساير المعنى المفهومَ ، سواء أكان النصب على الحالية أو المصدرية.

ويذكر سيبويه أن كلهم وجميعهم وأجمعين وعامتهم وأنفسهم ، لا يكن أبدا إلا صفة ، وعلى هذا الاتجاه فإن هذه الصفاتِ لا يكنَّ إلا أحوالًا في

(١) الكتاب ١ ـ ٣٧٦ ، وانظر : ١ ـ ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .
(٢) هامش الكتاب ١ ـ ٣٧٦ .



هذا الموضع ، ويكنَّ منصوباتٍ ، فقد ذكرنا ـ سابقا ـ أن الحالَ صفةٌ تبين هيئة ، إلا أن هذه الأسماء نسبت إلى مضمر ما تبعته فوجب كونها تابعًا لها في جوانبها المختلفة ، ومنها الضبط ، حيث صارت تكرارا لها ، مفيدةً للشمول والإحاطة ، فهي تأكيدٌ لهذه المتبوعات ، فلزمت حالتها الضبطية إعرابيا ، لكن بعضها عندما خلا من الضمير في هذه المواضع تحولت من النعتية التابعة إلى الحالية المنصوبة ، وهي صفةٌ كذلك تبين هيئة ، لهذا فإنها تنتصب في مواضع وقوعها أحوالا .

ويمكن أن يلحقَ بهذا ما جعله سيبويه من الأسماء مصادرَ تقع أحوالا، كما في نحو : مررت به وحدَه ، مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم .

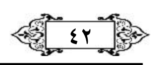
وكذلك ما جاء من مثل ذلك بالألف واللام ، نحو : مررت بهم الجَمَّاءَ الغفير ، والناس فيها الجماء الغفير .

ومن ذلك: طُرًّا، وقاطبةً، وكافةً، حيث يذكر سيبويه أنها بمنزلة الجميع وعامة ، كقولك : كفاحًا ومكافحةً وفجاءةً ، فجعلت هذه كالمصادرِ المعروفةِ البينة ، ثم يذكر كذلك ، وأما طُرًّا وقاطبةً فأشبه بذلك ، (أي : الأحوال) ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ويذكر المبرد[(١)] حول القول (طرا) أن يونس قد كان يزعم أنه اسم نكرة للجماعة ، وإن لم يقعْ إلا حالا،ويقال:طررت القوم، أي: مررت بهم جميعا،وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضعِ المصدرِ الذي يكون حالًا .

---

(١) انظر : المقتضب ٣ـ ٢٣٨ .





ـ القول : هذا قائـمًا رجل ، وفيها قائما رجل ، حيث نصبت الصفةَ (قائما) ، ويعلل سيبويه لهذا النصبِ بأنها أخذت موقعَ الحالية[1] ، ذلك لأنه من القبح أن توصفَ الصفةُ بالاسم ، فلما لم يجز ذلك جعلت الصفةَ حالًا ، فانتصبت ، ومن هذا التحليل ألفت النظرَ إلى نقطتين :

أولاهما : العلاقةُ بين الوصفية والحاليةِ قائمةٌ مطلقا ، إلا أن لكل منهما موضعًا تُـفَسَّرُ على أساسه الصفةُ بين النعتِ والحال ، فتختلف العلامةُ الإعرابيةُ بين الإتباعِ لما سبقها ، أو وجوبِ النصب .

ثانيتهما : سواء أكانت الصفةُ نعتًا أم حالًا بالتأخير أو التقديم ، فالمعنى هو الموجِّهُ الأساسي للعلامةِ الإعرابيةِ بين الإتباع ، أو وجوبِ النصب .

لكنني أودُّ أن أوضحَ أن الصفةَ بتقدمها على الموصوف أصبحت مرتبطةً بما سبقها أكثرَ من ارتباطها بالموصوف الذي يلحقُ بها ، مع مراعاة أن الصفةَ في مثل هذه المواضع مشتقة ، فهي تشمل في معناها الذي تتضمنه موصوفًا وصفة ، وارتباطها بما يسبقها من شبه جملة يجعلُها حالا ، لأنها تكون قد ارتبطت بما فيه معنى الحدثية ، وعندما يقال : (فيها) ثم يذكر بعده مباشرة الصفةُ المشتقة ، تكون هذه الصفة موضحةً لحال الوضع في داخلها الذي يتضمنه شبهُ جملة (فيها) ، أو بمعنى آخر ، تبين الصفة حالَ الوجودية فيها ، ويأتي هذا المعنى المستَنتج من ارتباط الصفةِ

(١) الكتاب ٢ ـ ١٢٢.



المشتقةِ بشبهِ الجملةِ (فيها) ، ولا شك أن هذا المعنى يفيد الحاليةَ التي تلزم النصبَ في لفظه ، ثم يُذكرُ بعد هذه الحالية ما يراد به من اسمٍ مذكور ، وهو في الأساس موصوفٌ ، ولا شك أن اسمَ الإشارة فيه معنى الحدثية كشبه الجملة .

ولا عجبَ أن نلمسَ أن ما يذكر من شواهد في هذه القضية تكون الصفةُ المشتقةُ فيها والتي تسبق الموصوفَ مسبوقةً بشبه جملة ، ومن هذه الشواهد قول ذي الرمة[١] :

وتحت العَوَالي في القنا مستظلة ... ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذر

وقول آخر[٢] :

وبالجسم مني بَيِّنًا لو عَلِمْتِه ... شحوبٌ وإن تَسْتَشْهدي العينَ تشهد

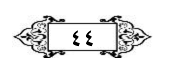
وقول كثير[٣] :

لِمَيَة موحشًا طَلَلُ ... يلوحُ كَأَنَّه خِلَلُ

---

(١) ديوانه ٢٥٤ ، الكتاب ٢ ـ ١٢٣ ، ابن يعيش ٢ ـ ٦٤ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ١٢٣ ، العيني ٣ ـ ١٤٧ ، الأشموني ٢ ـ ٧٥ ، وهو من الأبيات التي لم يعرف قائلها .
(٣) ديوانه ٢ ـ ٢١٠ ، الكتاب ٢ ـ ١٢٣ ، الخصائص : ٢ ـ ٤٩٢ ، الخزانة ١ ـ ٥٣٣ ، الأشموني ٢ ـ ١٧٤ .





جـ - نصب المصدر على الحالية

المعلوم أن المصدرَ منصوبٌ إذا أدى معنى المفعولية ، حيث يدخلُ في نطاق المفعولات ، لكن المصدرَ قد ينصب على الحالية كما يذكر سيبويه في كتابه ، ويتضح هذا في الأقوال الآتية :

ـ القول : أما سِمَنًّا فسمين .

يضع سيبويه لهذا القول عنوانًا هو[(١)] ، هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكورُ ، فربط سيبويه بين النصب وبين الحالية التي صار فيها المذكورُ ، والنظرةُ إلى هذا التعبير لا تختلف كثيرًا عن النظرة إلى التعبير: أما عالما فعالم، فالاختلاف يبدو بين المصدريةِ المنصوبةِ والوصفيةِ المنصوبة ، وندرك أن النحاةَ يؤولون المصدرَ في أحوالٍ كثيرةٍ بالوصف المشتق .

وإذا كان لابدَّ لنا من تأويلِ المصدرِ بالمشتق فليس هذا بمُجْدٍ ، ما دمنا ندرك أن الأحوالَ قد تكون مصادرَ في صيغتها البنائية[(٢)] .

أما من حيثُ العلاقةِ بين المعنى والعلامةِ الإعرابية فلا جدال في أن سبقَ المصدريةِ للحكمِ التقريري الذي يتلوها بعد فاء الجزاء يعطي معنى الحالية، حيث لا يرادُ بالمصدر تأكيد للوصف المشتق الذي يتلو فاءَ الجزاء، ولكن يُرَاد به بيانُ وجهة معنوية يحكم عليها بها بعد فاء الجزاء ، وكأن هذه الجهةَ لابد أن ندرك أن فيها معنى الحالية وكأن المتحدثَ يريد أن يقولَ :

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٨٤.

(٢) الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ، رسالة دكتوراه للباحث آداب القاهرة ١٩٧٩ .



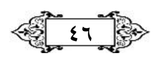
أما من حيث حالة السمن ، ثم يحكم على هذه الجهة المعنوية أو الحالية بمايصدر بعد فاء الجزاء ، فيقال : فسمين ، ولهذا فإن المصدرَ هو المعنى الحالي الذي يبين الجهةَ التي يحكمُ عليها بالحكم التقريري الذي يتلو فاءَ الجزاء ، ولهذا انْتُصِب .

ويذكرُ سيبويه لهذا القول أمثلةً مشابهةً من نحو : أما عِلْمًا فَعَالِـمٌ .

ويذكر سيبويه أن الخليلَ ـ رحمه الله ـ زعم أن هذا بمنزلة قولك : أنت الرجلُ علـمًا ودينا ، وأنت الرجلُ فهمًا وأدبا ، فيربط بين النصبِ والمعنى الذي صار فيه الكلمات :(علما ، دينا ، فهما ، أدبا) ، حيث يجعلها أحوالًا ، وإذا تمعَّنَّا المعنى قليلًا فإننا ندرك أن هذه المصادرَ المنصوبةَ تحمل في مدلولها هي الأخرى بيانَ جهةٍ يُحْكَمُ على الاسمِ الذي يسبقُها من ناحيتها، فالخلافُ بين هذا القول وما سبقه هو : أن الحكمَ التقريريَّ الذي يحكمُ به قد سبق الجهةَ التي يُحْكَمُ به من ناحيتها في هذا القول : أما هو فقد تأخر في القولِ السابقِ، إلا أن المنصوبَ في كلا القولين يبين جهةً ما، تمثل حالةً ما، فنُصِبَ المصدرُ لذلك .

وقد يحكم بالنفي من حيثُ هذه الجهة في الأقوال:أما علـمًا فلا علمَ له، وأما علمًا فلا علمَ عنده،وأما علمًا فلا علمَ ، وتضمر له ، لأنك إنما تعني رجلًا.

وأما من حيث الناحية الصيغية فإن سيبويه وهو في مجال تأكيده للحالية يذكر أنه لم يحسن في هذا الوجه الألفُ واللام ، كما لم يحسن فيها كان حالًا ، وكان في موضع فاعل حالا ، وكذلك هذا ، فانتصب المصدرُ لأنه حالٌ مصير فيه .



فالتقى التعليلُ اللفظي مع التعليلِ المعنوي ، والقضايا النحويةُ مطردةٌ ومتسقة في عللِها الضبطية .

ـ القول : أتيتُه مَشْيًا .

ينصب فيه المصدر (مشيا) ، ويعلل سيبويه للنصب لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر(١) ، ويذكر مصادرَ أخرى تأخذ هذا المعنى ، من مثل : قتلته صبرًا ، ولقيته فَجْأَةً ، وكفاحا ومكافحة ، ولقيته عيانًا ، وكلمته مشافهةً ، وأتيته ركضًا وعدوًا ، وأخذت ذلك عنه سمعًا وسماعًا ، ثم يوضح أنه ليس كلُّ مصدر وإن كان القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضعَ ، ويعلل لذلك بأن المصدرَ هنا في موضعِ فاعلٍ إذا كان حالا ، وهذا هو القياسُ عند سيبويه لهذا المصدر ، كي يربطَ بين مصدريته لفظيا وحاليته معنويا ، إذ أن المصدرَ في موضع فاعل ، ويفسر السيرافي ذلك بأنه قد قيل : أتيته ماشيًا وراكضًا وعاديًا ، وكذلك صبرا ، أي : قتلته مصبورا ، ولقيته مفاجئا ، ومكافحا ، ومعاتبا ، وكلمته مشافها ، وأخذت ذلك عنه سامعًا ، كما قال ذلك المبرد(٢) .

وفي هذا تأويلٌ للمصدر بالوصفِ المشتق، وينهج النحاةُ هذا النهجَ(٣)، حيث يؤولون المصدرَ الواقعَ حالًا بوصفٍ مشتق .

(١) هامش الكتاب ١ ـ ٣٧٠.
(٢) انظر : المقتضب ٣ـ ٢٤٣، ٢٦٨، ٢٦٩، ٤ ـ ٣١٢ .
(٣) انظر : المفصل ٦٢ ، التسهيل ١٠٧ ، همع الهوامع ١ ـ ٢٣٨ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٧٣، ٣٧٦، ابن عقيل ١ ـ ١٩١، ١٩٢ .



وفي رأيي أن القضيةَ غيرُ ذلك،حيث لا يربطُ النحاةُ بين الحال والحدث كصاحبٍ للحال ، أو أن الحالَ مبنيةٌ لهيئته ، وإنما يقصرون ربطَهم الحال بصواحبِها من الفاعلِ والمفعولِ به ، والمجرورِ والمضافِ ، وإنما يمكن القولُ إنَّ الحالَ إذا كانت مصدرًا فهي مبنية لهيئة الحدثِ ذاتِهِ ، ويتضحُ ذلك من خلالِ الأمثلة السابقة ، فالقتلُ صبرا ، واللقاء فجأةً ، والتكلم مشافهة ، إلى غير ذلك وهذه الفكرةُ يمكن إدراكُها في يسر .

كما يربط بينَ المصدر وهو منصوبٌ وبين معنى الحالية الذي يوجبُ النصبَ .

وإن كان سيبويه يذكر أن هذا لا يطرد في كل مصدر ، ولكن أبا العباس كان يجيز هذا في كلِّ شيءٍ دل عليه الفعلُ[(١)] ، نحو : أتانا سرعةً ، وأتانا رُجْلَةً ، لأن السرعة والرجلة يدلان على الإتيان ، ولا تقول : أتانا ضربًا ، ولا أتانا ضحكا، لأن الضربَ والضحكَ ليسا من ضروب الإتيان، وقولُ المبرد مع تفسير السيرافي يمكن أن يفهمَ منهما ما يتفق مع الفكرة السابقة التي تركز على أن المصادرَ إذا كانت أحوالًا فهي مبنيةٌ لهيئة الحدث .

ويلحقُ بهذا القولِ ما جاء منه بالألف واللام في نحو : أرسلها العراك ، وكذلك ما أضيف إلى معرفة ، نحو طلبته جهدك أي : اجتهادًا .

د - الحالية والحذف

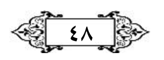
قد ينصب الاسم على الحالية مع حذف ما ينصبه ، وذلك في نحو[(٢)] :

---

(١) المقتضب ٣ ـ ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ ـ ٣١٢ .

(٢) الكتاب ١ ـ ٢٩٠ .





أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، ويعلل سيبويه لحذف الفعل بكثرة استعمالهم إياه ، وأنهم أمنوا أن يكونُ الاسمُ على الباء ، حيث لا يقال أخذته بصاعد ، لأن (صاعد) صفة ، ولا توضعُ الصفةُ موضعَ الاسم (درهم) ، لهذا حذف الفعل ، والتقدير في القولِ السابقِ ، أخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعدا ، أو فذهب صاعدا .

فالوصفيةُ التي تتمثلُ في (صاعدا) نصبت لتحولها إلى معنى الحالية ، ويتضح معنى الحالية إذا استحضرنا المحذوفَ (ذهب الثمن صاعدا) ، حيث نتبين أن الثمنَ ذاهبٌ في اتجاهٍ معين ، أو حالة معينة تتحدد في الصفة (صاعدا) ، فأصبحت في موضعِ الحالية ، ولهذا فقد نصبت . ويتصل بهذه القضيةِ معنويًّا أنك تسبق ما يدل على الحالية بالفاء بخاصة،ولا يجوز الواو لأنك لا تريد أن تخبرَ أن الدرهمَ مع صاعدٍ ثمنٌ لشيء ، كقولك بدرهم وزيادة ، ولكنك تخبرُ بأدنى الثمن ، فتجعلهُ أولًا ، ثم تقرر شيئًا بعد شيءٍ لأثمان شتى ، لهذا كانت الفاء التي تفيد الترتيبَ والتعقيب المباشر في الزمن ، فالأمرُ معنويٌّ في المقام الأول ، لهذا كانت الحالية ، وكانت الفاءُ دون الواو،و(ثم) بمنزلة الفاء كما يذكر سيبويه،إلا أن المبردَ يذكر أن الفاءَ أجودُ ، لأن معناه الاتصال(١) ، ولا بد من التنويه إلى أن الأقوالَ السابقةَ جميعَها والتي تشترك في معنى الحالية نصب فيها ما يدل على الحالية ، مما يدل دلالةً قاطعةً على مدى دقة اللغة العربية ودقة تقنينها في أحكامِ الضبطِ الإعرابي ، ويرينا إلى مدى أبعد تكون العلاقةُ بين المعنى والعلامة الإعرابية ، وهي علاقةٌ مقننةٌ ومحددةٌ ، وغير ملتبسة أو متناقضة .

---

(١) المقتضب ٣ ـ ٢٥٥ .



٧- حذف الناصب في معنى المفعولية

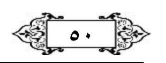
بتمعننا في اللغةِ العربية وفي كتابِ سيبويه نجد أسماء منصوبة دون وجودها في جملةٍ تامةِ الأركان ، وفي هذه المواضعِ تؤول هذه الأسماءُ معنويا ، وفي هذا التأويلِ المعنوي يمكن لنا أن نربطَ بين العلامةِ الإعرابية والتي وضعت عليها هذه الأسماء ، وبين المعاني التي أولَت إليها ، ومن خلال ذلك نجدُ استقامةً في الأحكام النحوية وتقنينا دقيقا لها ، ويتم التأويلُ المعنويُّ عن طريق تقديرِ محذوف أو أكثر يتمم بها بنائيا أو صيغيا جملة ما ، وعن طريق العلاقات المعنويةِ بين وحداتِها اللغويةِ والاسمِ المذكورِ يحدد الموقعُ الإعرابي فتحدد العلاقةُ الإعرابيةُ،وهذه المواضعُ هي:

ما ينصب على المفعولية المطلقة أو شبهها في معنى الدعاء من المواضع التي تنصب فيها الأسماء نصبًا مطلقًا ، المصادر الصريحة إذا وقعت عليها المفعولية فإذا توفر فيها شرطان سُميت مفعولات مطلقة ، والشرطان هما:

ـ أن يُؤخذَ المصدرُ بنائيا من الفعلِ السابقِ عليه ، أي أن يتضمنَ الوحداتِ الصوتيةَ التي تكونُ الفعل .

ـ أو يؤديَ المصدرُ الصريحُ معنى في الفعل ، كتأكيده ، أو بيان نوعه ، أو عدده ، وتسمى مفعولاتٍ مطلقةً ، حيث تقع عليها المفعولية ، دون وساطة ، لذا فإننا نجد أن الأفعالَ اللازمةَ التي لا تتعدى إلى مفعول به





تتعدى إلى مصدرها بالضرورة ، فكلُّ فعل سواء أكان لازما أم متعديا يمكنُ تعديه إلى مصدَرِه ، أو إلى اسم الحدثان الذي أُخِذَ منه[١] .

فالعلاقةُ في هذه الفكرة قائمةٌ بين العلامةِ الإعرابيةِ (علامة النصب) ، والمعنى (المفعولية) ، والمفعوليةُ هنا مطلقةٌ ، والأسماءُ التي تنصب على المفعولية المطلقة أو شبهِها مع حذف الجملة التي تعتمد عليها نقسمها إلى قسمين :

ـ أسماء تشترك فيما بين مجموعاتها الصيغية المختلفة في معنى الدعاء .

ـ وأسماء أخرى لا تشترك في هذا المعنى ، ولكن القسمين يشتركان في ظاهرةٍ بنائيةٍ واحدة ، وهي حذف الجملة الفعلية التي تعتمد عليها ، وسأبحث كل قسم من القسمين المعنويين السابقين على حدة .

القسم الأول

مصادر أو شبهها تشترك في معنى الدعاء ، ويمكن لنا أن نقسم هذه المصادر أو شبهها إلى مجموعات صيغية على النحو التالي :

أ – مصادرُ دعائية منصوبة على إضمار الفعل :

وذلك قولُك[٢] سقيا،ورعيًا،خيبة،ودَفرا،وجدعًا،وعَقْرا،وبُؤْسا،وأُفَّة، وتُفَّة ، وبُعْدا، وسُحْقا، وتَعْسا، وتَبًّا، وجُوعًا، وجُوسا، وكما هو موجود في قول ابن مَيَّادة[٣] :

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٤ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٣١١ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣١١ ، الكامل ٣٨١ .



تفاقد قومي إذ يبيعون مُهْجتي بجاريــة بَهْــرًا لهــم بعــدها بَهْــرا

أي : تبالهم .

ويعلل سيبويه لهذا النصبِ مستخدمًا التحليلَ اللفظي والتحليلَ المعنوي، فمن حيثُ الناحية اللفظية يذكر سيبويه[1] :كأنك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعْيا، وخيبك الله خيبة ، وأما من حيثُ الناحية المعنوية فيذكر: وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل .

فالمعنى دعاءٌ باستخدام فعل ومصدره ، فينصب الاسم لأنه مفعولٌ مطلق وقعت عليه المفعوليةُ ، وحُذفَ الفعلُ اختزالا ، حيث جعل الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل .

وأما كلامُ سيبويه الذي يذكره مبرهنًا على أن مثلَ هذه الأسماء منصوبةٌ على الأفعال حيثُ لم يذكر شيءٌ من هذه المصادر ليُبنَى عليه كلام، وأنه لم يُبْنَ على اسم مضمر في نيتك ، فهذا الكلامُ يُفْهمُ منه أن هذه المصادرَ المنصوبةَ يمكن أن يكونَ لها وجهان إعرابيان آخران ، وهما :

ـ الرفع على الخبرية ، حيثُ اعتمادها على مضمر في النية .

والتقديرُ معنوي يرتبط بالتقديرِ اللفظي ، فإن بنيت على محذوفِ اسم فالمصدرُ مرفوعٌ لأنه خبرُه ، وإن قدرت محذوفًا فعلا فالمصدرُ منصوبٌ على المفعولية ، وكلاهما معناه دعائي .

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٢ .





ب – أسماء دعائية منصوبة كالمصادر على إضمار الفعل :

يلحق بالقسم السابق أسماءُ تنصبُ وتجرى مُـجْرَى المصادرِ السابقة،إلا أنها تفترقُ عنها في نقطتين :

أولاهما : أن هذه أسماء ، وليست بمصادرَ كسابقتها ، وتسمى بأسماءِ الجواهر ، يُدْعَى بها .

ثانيهما : أن هذه الأسماءَ لا أفعالَ لها منها ، تصير هذه مصدرًا لها ، أو مفعولًا مطلقا منها، ذلك نحو : تَرْبًا وجندلا ، ولأن هذه الأسماء لا أفعال منها فتصير مصادرَ لها ، فإن سيبويه يذكر جملة فعلية سابقة لها فعلها ملائم للمعنى ، نحو : ألزمك الله ، وأطعمك اللهُ تَرْبًا وجندلا(١) ، وما أشبه هذا من الفعل ، وسببُ حذفِ الفعل هو أنهم جعلوه بدلًا من قولهم : تربت يداك ، وجُنْدِلْتَ ، ويفسره المبرد كذلك بالقول : أطعمه الله ولقاه الله ، ونحو ذلك(٢) ، والتبريرُ واضحٌ في علاقةِ العلامة الإعرابية الدالةِ على النصب بالمعنى الذي الْتُمِسَ فيه المفعولية بتقديرِ فعلٍ محذوفٍ مع فاعله ، ثم يوجه سيبويه هذا القسمَ توجيهًا معقولًا حيثُ يجعله كالمصادر السابقة التي اسْتخدمت في الدعاء فنصبت مع اختزالِ أفعالها ، وكان هذا التوجيه مقبولا للأسباب الآتية :

الأول : المعنى الذي يُسْتَخْدم في مثل هذه الأسماء المنصوبة هو الدعاء ، وما اسْتُخْدم فيه المصادر السابقة هو الدعاء كذلك .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٤ ، ٣١٥ ، وانظر : الهامش .

(٢) المقتضب ٣ ـ ٢٢٢ .



الثاني : اشتراكُ الاسمين في موقع إعرابي واحد ، وهو النصب .

الثالث :الاختزالُ الواضحُ لأفعال النوعين، وإن كان الأول يحدد فعله من وحداته الصوتية ، أما الثاني فينتقى له فعلٌ ملائمٌ ، حيثُ لا فعلَ له .

الرابع : كل منهما يَدَلُّ من فعله ، أو الفعل المختزل .

الخامس : كما جاز أن تُرفعَ المصادرُ السابقة ، يجوز كذلك أن ترفعَ هذه الأسماءُ ، وتوجَّهُ إعرابيا في حال رفعها توجيهَ المصادر السابقة من رفعٍ على الابتدائية، وعلى البناء على الابتدائية ويذكر من ذلك قول الشاعر[(١)] :

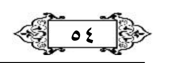
لقد أَلَبَ الواشون أَلْبًا لبينهم فتربٌ لأفواه الوشاة وجندلُ

فرفع (ترب) على أحد الوجهين السابقين ، ويذكر سيبويه من ذلك قولهم: فاها لفيك، وهم يقصدون بضمير الغائبة (الداهية)، فكأن القول: فَالدَّاهية لفيك ، فكأنه قال : تربا لفيك ، فصار بدلا من الفظ بالفعل ، وأضمر له كما أضمر فيما سبق ، وكأنه صار بدلا من اللفظ بالقول : دهاك الله ، ويستشهد سيبويه لذلك بقول أبي سدرة الهُجَمي[(٢)] :

فقلت له : فاهًا لفيك فإنها قلوص امرئ قاريك ما أنت حاذره

حيث نصبت (فا) بتقدير فعل مضمر ، ويقدرونه بالفعل : الصق ، أو اجعل ، أو ضع ، ونصبت (فا) للأسباب السابقة .

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٥ ، المقتضب ٣ ـ ٢٢٢ ، شرح المفصل ١ ـ ١٢٢ ، الهمع ١ ـ ١٩٤ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٣١٦ ، الخزانة ١ ـ ٢٧٩ ، شرح المفصل ١ ـ ١٢٢ ، نوادر أبي زيد ١٩٠.



جـ - المصادر الدعائية المضافة المنصوبة المدعو بها :

يذكر سيبويه[1] مصادرَ لا فعلَ منها تجرى مجراه ، ولكنها جعلت بدلا من اللفظ بالفعل ، وهذه المصادرُ تفترق عن النوعِ الأولِ من المصادر في أن هذه مضافةٌ ، لكن الأولى لاتضاف ، بل تحددُ وتخصصُ عن طريقِ شبهِ الجملةِ من الجار والمجرور ، فيقال في هذه : ويحك وَوَيْسَك ، وَيْبَك، ويقال في تلك:سقيا لك،ولا يقال:سقيك،وفكرةُ سيبويه في هذه أننا نلزم ما سمعناه عن العرب من هذه المصادر بأبنيتها المحددة وعلاقتها بما بعدها عن طريق الإضافة المباشرة أو باستخدام حرف جر ، وهذه المصادرُ تنتصب كسابقتها ، حيث تقع عليه المفعوليةُ المطلقةُ من توهم فعلٍ من جنس المصدر مختزل ، ووضع المصدرُ بدلًا من لفظه ، وهو مستخدمٌ في الدعاء ، فانتصب لذلك .

ويذكرُ سيبويه مصدرًا لا يستعمل لغويا بمفرده ، بلى يذكر مرادفًا وتابعا للمصدر (ويلك)، فيقال : ويلك وعولك ، ولا يجوز عولك ، ولابد أن لهذه المصادر جوازَ رفعها على الوجهين السابقين ، ويقيد ذلك بأنه إذا أضيفت لم يكن إلا النصب ، وإذا أفردت جاز النصبُ والرفعُ[2] ، والنصبُ على الدعاء ، أما الرفعُ فعلى تقدير : ويل له ، حيث الويل مبتدأ ، وهي شيءٌ ثابت ومستقر.

د - الصفات المنصوبة المدعو بها :

ويذكر سيبويه صفتين في هذا القسم وهما: هنيئًا مريئًا، وهما منصوبتان،

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ ـ ٢٢٠ .



ويُعنْوِن لهما بقوله[(١)] : «هذا باب ما جرى مُجْرَى المصادر المدعو بها من الصفات» ، فثبت بذلك :

١ ـ أنهما صفتان ، حيث يقال كما يذكر السيرافي[(٢)] : هذا شيءٌ هنئٌ مرئٌ ، فليستا بمصدرين ولا هما من أسماء الجواهر : كالترب والجندل .

٢ ـ أنهما لا تشبهان المصادرَ من حيث الهدف المعنوي ، فيستخدم كلٌّ منهما للدعاء ومن حيث الموقع الإعرابي حيث المفعولية التي تستوجب النصبَ .

٣ ـ أنهما فعلان يُحْذَفُ فعلاهما كالمصادرِ المدعوِّ بها ، إلا أن الفعلَ يقدرُ ملائما لمعناهما ، نحو : ثبت لك ، أو هنأهُ ذلك هنيئا مريئا ، وصار بذلك بدلًا من فعليهما ، فاختزل الفعلُ لذلك .

القسم الثاني

مصادر أو شبيهها غيرُ دعائية منصوبة على إضمار الفعل ، ويمكن لنا أن نقسمَها إلى مجموعاتٍ صيغيةٍ على النحو التالي :

أ – مصادر غير دعائية منصوبة على الإضمار :

يذكر سيبويه كثيرًا من المصادر التي تستخدم في غير الدعاء[(٣)] وهي منصوبة ، ولا تعتمد على جملة ظاهرة ، ذلك نحو : حمدًا وشكرا ، لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرة ، ونعمة عين ، وحبا ونعامَ عين ، ولا

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٦ .
(٢) هامش الكتاب : الموضع السابق .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣١٨ ، ٣١٩ ، وانظر : المقتضب ٣ ـ ٢٢٦ .



أفعلُ ذاك ولا كيدًا ولا همًّا ، ولأفْعلن ذاك ورغمًا وهوانًا ، وإنما الجامعُ المشتركُ بينها يرجع إلى الضبطِ الإعرابي والتقديرِ اللفظي لما هو محذوف ، ولما نصبت من أجله ويسبب العلاقةِ المعنويةِ بينهما .

وقد لحظنا أنَّ الموقعَ الإعرابي، وهو النصبُ، يحدده المعنى الذي تشترك فيه هذه المصادرُ ، وهو المفعولية ، مفعولية مطلقة ، فيذكر سيبويه أن هذه تنتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت : أحمدُ اللهَ حمدا ، وأشكرُه شكرًا ، أعجب عَجَبًا ... إلى غير ذلك .

فالفعلُ من أصوات المصدر المذكور المنصوب ، وتقديرُ الجملة الفعلية مضمرة يؤكد لنا هذه المفعولية المطلقة،وإنما اختزل الفعل،ووضع المصدرُ بدلًا من لفظه فنصب .

ولابد أن هذه المصادرَ يسْرِي عليها من وجهى الرفع كما سرى على سابقتها ، حيث يجوز رفعُها على الابتدائية ، أو البناءُ على الابتدائية ، أي : الخبرية ، فيذكر سيبويه أن يونسَ قد زعم أن رؤبةَ بنَ العجاج كان ينشد رفعًا قولَ هانئ بن أحمر الكتاني(١) :

عجبٌ لَتِلْكَ قَضيةٌ وإقامتي ... فيكم على تِلْكَ القضيةِ أَعْجُبُ

حيث يرفع (عجب) على أنه مبتدأ ، ويجوز الابتدائية به نكرة حيث إنه بمعنى ولفظ العجَب،كما أنه بدلٌ من لفظ فعله ، كما أنه مخصصٌ بالإضافة

(١) الكتاب ١ ـ ٣١٩ ، الخزانة ١ ـ ٢٤١ ، شرح المفصل ١ ـ ١٢٤ ، الهمع ١ ـ ١٩١ ، تنصب (قضية) على التمييز .

التقديرية،فالتقدير: عجبي أو عجبنا،وكلها مبررات للابتدائية بالنكرة[١]، أو يرفع على إضمار مبتدأ ، فيكون المصدرُ المرفوعُ خبره ، ومما يؤيد الرفع كذلك ما يؤدي من شعر المنذر بن درهم الكلبي (على الأرجح) [٢] :

فقالت : حنانٌ ما أتى بك ههنا   أذو نسب ، أم أنت بِالحَيِّ عارفُ

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [يوسف].

ويمكننا أن نوجهَ هذه المصادرَ إنشائيا أو خبريا ، فإذا كنت في حال أمر أو إرشاد أو غير ذلك من معاني الإنشاءِ الجائزةِ مع المعنى ، فالجملةُ المقدرةُ إنشائيةٌ ، كأن تقدرَ: أحمدُ اللهَ حمدًا ، وأشكرُه شكرًا .

وإن كنت في حال إخبار فالجملةُ المقدرةُ خبريةٌ كما سبق ، وقد يعتمدُ المصدرُ المضمرُ فعلهُ على استفهام ، نحو : أقيامًا يا فلان ، والناسُ قعودٌ ؟ وأجلوسًا والناس يَعْدُون؟ويعقب سيبويه على ذلك[٣] بأنه لا يريدُ أن يخبر أنه يجلس ، ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسُه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحالِ في جلوسٍ وفي قيامٍ، ويشتشهدُ لذلك بقول العجاج[٤]: طربًا وأنت قِنَّسري ، وقول عامر بن الطفيل[٥] ، أغُدَّةً كغُدَّة البعير ، ومَوْتًا في بيت سَلُولِية ؟ والتقدير: أأغُدُّ غُدَّةً كغُدَّة البعير، وأموت موتا في بيت سلولية ؟

(١) انظر : الجملة العربية ٤٠ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٣٢٠ ، الكامل ٣٤٨، الخزانة ١ ـ ٢٢٧ ، شرح المفصل ١ ـ ١١٨ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣٢٨ .
(٤) ديوان : ديوان العجاج ٦٦ ، الكتاب ١ ـ ٣٢٨ ، الخزانة ٤ ـ ٥١١ ، شواهد المغني ١٨٠ ، لسان العرب : مادة (قنسر) والقنسري : الشيخ المسن الكبير .
(٥) الكتاب ١ ـ ٣٢٨ ، أمثال الميداني ٢ ـ ٥٧ . الكتاب ١ ـ ٣٢٨ .



وكلها مصادرُ اخْتُزِلَتْ أفعالُـها مع فاعلها فوضُعِتْ بدلًا من ألفاظ أفعالها.

ويذكر المبردُ في ذلك أنه لولا دلالةُ الحال على ذلك لم يجرِ الإضمار ، لأن الفعلَ إنما يُضمر إذا دل عليه دالٌّ ، كما أن الاسمَ لا يُضْمرُ حتى يذكر ، وإنما رأيتَهُ في حال قيامٍ في وقتٍ يُـجِبْهُ فيه غيره ، فقلت له منكرا[1] ، فالتعليلُ للضبطِ الإعرابي قائمٌ على التحليلِ المعنوي ، وفي هذا ربطٌ بين العلامةِ الإعرابية والمعنى .

ويلحقُ بهذه ماثُنِّى من مصادرَ ، نحو : لَبَّـيْك وسَعْدَيْك وحَنَانَيْك ، فإذا ثَنَّيْت لزم نصبها ، وإن أفردت جاز الرفعُ والنصبُ .

ب – مصادر جامدة غير دعائية منصوبة على الإضمار :

يضف سيبويه هذه المصادرَ بأنها وُضِعَتْ موضعًا واحدا لا تتصرفُ في الكلام تصرُّفَ ما ذكرنا من المصادر[2] ، ويفسر التصرف بأنها تقع في موضع الجر والرفع وتدخُلها الألفُ واللام .

فهذه المصادرُ لا تدخلُها الألف واللام ، ولا تخرج عن النصب إلى الرفع أو الجر، ومن هذه المصادر: سبحانَ الله، ومعاذَ الله، وعَمْرَك الله إلا فعلت ، وقِعْدَك الله إلا فعلت ، فهذه المصادر اختزلت أفعالُـها مع فواعلها، ووضعت مواضعها ، وهي منصوبةٌ على إضمار الفعل الذي هو من جنس أصواتها، ولذا كان نصبُها للمفعولية مفعولية مطلقة ، وكأنه قيل: تسبيحًا وعياذًا، وعمرا،ونَشْدا،وأضمرت الأفعال من هذه المصادر.

(١) المقتضب ٣ ـ ٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٢٢ ، ٤٢٣ .

ويلاحظ أن (قِعْدَك) لا فعل له ، وهو بمنزلة (نشدك الله) ، وإن لم يتكلم بنشدك . وتسمى هذه بأسماءِ مصادرَ ، حيث لا تجرى على ألفاظ أفعالها مُجْرى قاعديا صرفيا .

ويذكر سيبويه (ريحانه) بمعنى استرزاقه ضمن هذه المصادر ، ولكن يذكر السيرافي[١] أنه مصدر متصرف يخفض ويرفع ، فلعل سيبويه أراد إذا ذكر (ريحانه) مع (سبحانه) كان غير متمكن كسبحانه .

ومثل هذا يقول به المبرد فيذكر[٢] : ومن كلامهم : سبحان الله وريحانه، فتأويل (ريحان) في هذا الموضعِ : الرزق ، وتقديره في المصادر : تسبيحًا ، واسترزاقا،وتصديق هذا في قوله ﷻ:﴿ وَٱلْحَبُّ ذُو ٱلْعَصْفِ وَٱلرَّيْحَانُ ﴿١٢﴾ ﴾ [الرحمن] .

ولكنه يذكرُ أنَّ (سبحان) ليس منه فعلٌ ، وهو في موضعِ المصدر ، وحدُّه الإضافة ، وهو ما لا يلزَمُه إلا النصب[٣] .

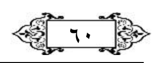
والمعول عليه في هذا الموضع أن مثلَ هذه الأسماءِ نُصِبَتْ لأنها مصادرُ، وجَرَتْ مُجْرى المصادر في التقدير ، مما يدل على التقنين النحوي المطرد ، والعلاقةُ القائمةُ بين التحليل النحوي والتعليلِ المعنوي .

ويمكن أن يلحقَ بهذه : أفة وتفة ، وجعلها سيبويه من المصادرِ التي تُنْصَب على إضمارِ الفعلِ غيرِ المستعمَلِ إظهارُه ، وجعلهما قريني : سقيا ،

---

(١) هامش الكتاب ١ ـ ٣٢٢ .
(٢) المقتضب ٣ ـ ٢٢٠ .
(٣) المقتضب ٣ ـ ٢١٧ .





ورعيا ، وخيبة ، ودفرا ، وجدعا ، وعقرا ، وبؤسا ، وبعدا ، وسحقا ، وتعسا ، وتبا ، وجوعا ، وجوسًا ، وبهرا[١] . ويقدرهما المبرد من المصادر : نتنا ، ودفرا[٢] .

جـ- مصادر غير دعائية مؤكدة منصوبة على الإضمار :

هذه المجموعة من المصادر يجمعها معنى التأكيد ، فهي إما محصورةٌ باستخدام النفي والاستثناء أو باستخدام إنما ، وإما مكررة على التوالي ، وذلك قولك[٣] :ما أنت إلا سيرًا ، وإلا سيرًا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا، وسيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا سير البريد .

والمصادر وكلها في هذه التعبيرات منصوبةٌ لأن معناها معنى المفعولية ، ولأنها يضمر قبلها فعلٌ من أصواتها ، فهي مفعولية مطلقة .

ويسرى هذا في الجملة الاسمية المنسوخة باستخدام الأحرف الناسخة، والجملة الفعلية المحولة باستخدام الأفعال الناسخة .

د - أسماء تعامل معاملة المصادر المنصوبة السابقة :

ذكر سيبويه أسماء ليست بمصادر وهي منصوبة ، وعاملَها معاملةَ المصادر السابقة في اختزال أفعالِـها وإضمارها وإقامة الأسماء بدلا منها ، وتذكر هذه الأسماءُ في ثلاث مجموعات صيغية :

أولاها : أسماء الفواعل التي يجعلها سيبويه قائمةً مقامَ أفعالها المضمرة، نحو[٤] : أقائـمًا وقد قعد الناس ؟ وأقاعدًا وقد سار الركب ؟ ويجوز هذا

(١)الكتاب ١ ـ ٣١١ .
(٢) المقتضب ٣ ـ ٢٢٢ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣٥٥ .
(٤) الكتاب ١ ـ ٣٤٠ .





المعنى دون تقدير استفهام ، فتقول : قاعدا علم الله وقد سار الركبُ ، وقائـمًا قد علم الله وقد قعد الناس .

وفكرة سيبويه في نصب هذه الأسماء فكرةُ معنويةٌ محضة ، حيث يفسر ما سبق بأنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهَه ، فكأنه لفظ بقوله : أتقوم قائما ؟ ، وأتقعد قاعدا ؟ ، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلًا من اللفظ بالفعل ، فجرى مُجْرَى المصدر في هذا الموضع ، فالاسم فيه معنى المفعولية ، ويخرج على ما يخرج به المفعولُ المطلق ، لأن الفعلَ المضمرَ من جنس أصوات اسم الفاعل المنصوب ، وحُذِفَ الفعلُ لأن الاسمَ المنصوبَ بدلٌ منه ، فجرى على ما جرى عليه ما سبق من المصادر المنصوبة .

وأنكره المبرد[١] حيث لا يكادُ يعملُ لفظُ الفعل في اسم الفاعل الذي من لفظه ، وما جاء من ذلك يصرف إلى أنه مصدرٌ لا اسمَ فاعل ، أما السيرافي فيؤيد سيبويه معللًا ذلك بأنه قد تكون الحال توْكيدا كما يكون المصدرُ توكيدا ، وإن كان الفعلُ قد دل عليه[٢] ، ويجعله المبرد حالًا .

ثانيتها : ما يذكر في القـول : سُبُّوحًا قُدُّوسًـا رَبَّ الملائكـة والـروح ويقول سيبويه[٣] : ليس بمنزلة سبحان الله ، لأن السبوح والقدوس اسم، ولكنه على قوله : أذكر سبوحا قدوسا ، فهما منصوبا بفعل مضمر ولكنهما وضعا مع هذه المجموعات ، حيث يجعل سيبويه اختزال الفعـل لأن هـذا

(١) انظر المقتضب ٣ ـ ٢٢٩ .
(٢) هامش الكتاب ١ ـ ٣٤١ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣٢٧ .



الكلام صار بدلا من : رحبت بلادك وأهلتْ ، كما أنه ذكر ذلك تحت عنوان : هذا باب ما يُنْتصب على إضمار الفعلِ المتروكِ إظهارُه من المصادر في غير الدعاء ، ويذكر سيبويه أنه من العرب من يرفع ذلك .

ثالثتها : ما يكونُ في مثل القول : أتميميا مرةً وقيسيا أخرى .

ويعللُ سيبويه لنصب (تميميا ، وقيسيا) من حيث الناحية البنيوية بتقدير فعل مضمر،فكأنك قلت أتتحول تميميا مرة وقيسيا مرة أخرى، أما المعنى فهو مفعولي،حيث التحول الذي وقع على حالة التميمية والقيسية، ويجعل سيبويه هذا القول تحت عنوان(١) : «هذا باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤْخَذْ من الفعل مُجْرَى الأسماء التي أُخْذَتْ من الفعل» ، فقد جعل هذه الأسماء التي ليست بمصادرَ وليست مأخوذةً من أفعال بمثابة المصادرِ المنصوبةِ المأخوذة ضمن أفعال تحمل أصواتها ، وبذلك فهو يعاملها معاملةَ المفعولية المطلقة، وهو يقدرفعلًا ليس من أصوات الاسم.

وإن عبر عن هذا بالإخبار نصبت أيضا، فتقول:تميميا قد علم الله مرة، وقيسيا أخرى .والمراد به الشتم وكأنك قلت : أتتمم مرة وتتقيس أخرى، وبذلك اختزلت الأفعالُ، ووضعت الأسماءُ بدلا من لفظها، فسرى عليها نحويا ومعنويا معنى ما سرى في الأقوالِ السابقة .

ويلحظ ما يأتي :

ـ يجوز في الصور الثلاثِ السابقةِ أن يسري عليها ما سرى على سابقتها من جواز الرفع على وجهين .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٤٣ .

ـ يمكن لنا أن نؤول النصبَ في الأسماءِ الثلاثةِ على سبيل الحالية ، ولا يستطيع سيبويه وهو يشرح كل صورة من الصور الثلاث أن يتخلص من معنى الحالية ولفظها ، أو يتركها ذكرًا .

ـ يلحق بهذا القسم المصادرُ التي تُستَخْدم للدلالة على التعجب ، وهي منصوبةٌ بما يُضْمر ، ذلك نحو[1] : كرما وصلفا ، وكأنه قال : ألزمك الله وأدام لك كرما وأُلْزِمْتَ صلفا ، ولكن اختزالَ الفعل يرجعه سيبويه إلى سبب اختزال الأفعال السابقة ، حيث صار المصدرُ بدلا من لفظ فعله ، فقد صار بدلًا من القول: أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ، على معنى التعجب وصيغته، ويذكر سيبويه: وسمعت أعرابيا وهو أبو مرهب يقول: كرمًا وطولَ أنف، أي : أكرم بك ، وأطول بأنفك .

ملحوظات :

في القسمين السابقين : القسم الذي يدل على الدعاء والآخر الذي لا يدل عليه ، يلحظ ما يلي :

أ ـ أنهما يشتركان في المعنى الذي بسببه كان الموقع الإعرابي ، وهو النصب.

ب ـ أنهما يجوزُ فيهما وجها الرفع على الابتداء ، أو البناء عليهما .

جـ ـ أن الفعل في كل صورهما مخزول وأقيم المصدَر أو الاسم غير المصدر محله .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٢٨ .





د ـ أن ما لم يكن مصدريَّ الصيغة من صورهما وهو منصوب يؤول بالمصدرية ، أو يؤول الفعل المضمر منه .

هـ ـ أن العلاقةَ بين الموقع الإعرابي ، وهو النصب ، وبين المعنى الواقع على كل من صورهما قائمةً على أساس واحد مقنن ، هذا إذا لم نجعل الصور الأربع قبل الأخيرة من قبيل الحالية ، والعلاقةُ الحاليةُ منصوبةٌ هي الأخرى .



٨- حذف الناصب في معنى التحذير أو الإغراء

من المنصوبات التي تحدث بها العرب وعرضها سيبويه في كتابه ما ينصب على معنى الإغراء والتحذير ، كأن تحث مخاطبا وتغريه إلى إحداث حدث ما ، أو تحذره وتبعده عن إحداث حدث ما ، وذلك قولك[١] إذا كنت تحذر: إياك ، كأنك قلت إياك اتَّقِ ، وما أشبه ذلك ، ومن ذلك أيضا: إياك والأسدَ ، وإيايَ والشرَّ ، ومثل ذلك من معنى الإغراء ، والأولُ يجوزُ فيه إظهارُ الفعل المضمر لقلة المنطوق ، أما الباقي فلا يجوز فيه إظهارُ المضمر .

وتعليلُ سيبويه للنصب يبدو في قوله : فكلاهما مفعول أومفعول منه ، فأساسُ النصب معنى المفعولية ، وقد ثبتت المفعوليةُ باحتساب ما هو مضمر من حدث وفاعله ، وإذا كان المغرى به أو المحذرُ منه لفظًا واحدًا فإنه مفعولٌ منه ، أي : مغرى به ، أو محذر منه ، وإن كانا لفظين فأحدُهما مفعولٌ ، والآخرُ مفعولُ منه ، فاللفظُ الواحدُ أو اللفظان وقع على كل منهما المفعوليةُ ، وكما نعلم فإن معنى المفعولية يوجبُ النصب .

وهذا يسايرُ الفكرةَ التي نحن بصددها حيث العلاقة الوطيدة بين العلامة الإعرابية والمعنى .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٧٣ .

ويذكر سيبويه أن حذفَ الفعل في مثل هذه المواضع لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ، فصار المنصوبُ بدلًا من الفعل[1] ، واستكمالًا لتوطيد العلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية يذكر سيبويه بابًا يتبع هذا الباب يؤكد فيه تغيرَ العلامةِ الإعرابية لتغير المعنى بين الفاعليةِ والمفعولية ، وذلك قولُك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ، حيث تتغير العلامةُ الإعرابية للتابع (نفسي) تبعا لحمله على متبوعه الذي يختلف موقعة الإعرابي، فيجوز لك أن تحملَ (نفس) على الاسم المضمر في (نحّ)بعد تأكيده لفظيا بالضمير المنفصل (أنت) ، وحينئذ يرفع التابعُ (نفس)، كما يجوز لك أن تحملَه على الـمُضْمَر المظهر (إياك) ، فتنصبه وهو في حال الرفع تابع لفاعل ، فمعنى الفاعلية هو الذي أحدث الرفع ، كما أن معنى المفعولية هو الذي أحدث النصبَ حالَ النصب ، بل إن الخليل يذكر ، لو أن رجلًا قال : إياك نفسك (بالجر) لم أعنفه ، لأن هذه الكافَ مجرورة[2]، فالمعنى هو الموجهُ الأساسي والحقيقي للعلامة الإعرابية .

(١) انظر ذلك : المقتضب ٣ ـ ٢١٢ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٢٧٩ .





٩ ـ النداء

من المواضع التي تلزم نصبَ الأسماء كما ذكر سيبويه ما يدل على النداء، والمنادى منصوبٌ دائما ، وما لم يظهر عليه علامةُ النصب فهو في محل نصب[(١)] .

إذن النصبُ هو الموقعُ الإعرابي الأساسي للمنادى ، ولكن ما تعليل سيبويه لنصب المنادى ؟

يقول سيبويه : ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك : يا عبد الله والنداء كله[(٢)] .

فالمنادى ـ كما يذكر سيبويه ـ في موضع مضمر قبله جملةٌ فعلية ، والعلاقة بين الاسم المنادى وما أضمر قبله علاقةُ المفعولية ، ومعنى المفعولية يوجب النصبَ ، لهذا كانت فكرة سيبويه في نصب المنادى ، وما لم يظهر عليه علامةُ نصب كان مبنيا في محل نصب ، وجعل سيبويه أداة النداء (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه يقول : يا أريدُ عبدَ الله ... ويستدل على ذلك بما تقوله العرب من : يا إياك ـ إنما قيل : يا إياك أعني .

وسواء وافقنا سيبويه في كل ما ذكره حول المنادى بأنواعِه المختلفةِ وموقعه الإعرابي ، أم لم نوافقه أو وافقناه موافقةً جزئية ، فقد بنى سيبويه

(١) الكتاب ٢ ـ ١٨٢.
(٢) الكتاب ١ ـ ٢٩١ .





الأساسَ الإعرابيَّ للمنادى على قاعدة معنوية مطردة لديه، نحن بصددها، وهي العلاقةُ بين العلامة الإعرابية التي تدل على النصب ، وبين المعنى الذي جعله في المنادى يدل على المفعوليةِ على إضمار فعل وفاعل ، يحذفان لكثرةِ الاستعمال ، ولابد من بديل للفظ الفعل ، وهذا البديل يتمثل في وسائل النداء ، وعلى هذا كان نهجُ النحاة في دراسة النداء[1] .

(١) انظر : المقتضب ٢ ـ ٣١٨ ، ٤ ـ ٢٠٢ ، المفصل ٣٥ ، التسهيل ١٧٩ ، شرح امفصل ١ ـ ١٢٧ ، شرح التصريح ٢ ـ ١٦٣ .



١٠ ـ الاختصاص

يجعل سيبويه المختصَّ محمولًا ما حمل عليه المنادى(١) من حيث النصب، فلقد لفظ العربُ ما يحمل معنى الاختصاص منصوبا إذا وقع اسمه بعد ضمير ، وكان المختصُّ غيرَ مقصود بالحكم الأساسي في الجملة الـمُنشأة ،ـ بل يؤتى به لتفسير أو توضيح ما يسبقه من مضمر ، فيجعل سيبويه هذا المختصَّ المنصوبَ ذا علاقة بفعل مضمر مع فاعله ، وذلك قولك : إنا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا .. كأنه قال : أعني ، فيجيء لفظُه على موضع النداء في النصب ، لأن موضعَ كلٍّ منهما منصوب ، ولكن لا تجرى الأسماءُ في الاختصاص مجراها في النداء ، فهناك فارقٌ معنوي بين أسلوب النداء وأسلوب الاختصاص ، لكن العلاقةَ المعنويةَ بين كل من المنادى والمختص بما يضمر قبلهما من أفعال واحدة، وهي علاقةُ المفعولية، لذا كان الموضعُ الإعرابي واحدًا ، وهو النصب ، ولهذا فإنَّ المبردَ يذكر أن المختصَّ ليس مدعوًّا ، ولكن فيه الاختصاص الذي في النداء(٢) .

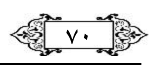
وقد ذكر سيبويه عبارةً هامةً توضح أن المختصَّ لا يقصد بالحكم المنشأ من أجله الجملة ، ولكنه يؤتى به لتوضيح مضمر بالجملة المنشأة ، حيث يقول : ولكنه (أي : الفعل المضمر أعنى) فعل لا يظهر ولا يستعمل كما لم

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٢٣٣.

(٢) انظر : المقتضب ٣ ـ ٢٩٨ ، والمفصل ٤٥ .





يكن ذلك في النداء ، لأنهم اكتَفَوْا بعلم المخاطب ، وأنهم لا يريدون أن يَحْمِلُوا الكلام على أوله ، ولكن ما بعده معمول على أوله ، وهذا التفسير يوضح لنا أن ما بعد المختص هو المحمولُ على ما قبله من كلام ، ولذا فإن المختصَّ يخرج من معنى الإخبار عما ابتدئ به إلى معنى التفسير والتوضيح والاختصاص لما ابتُدِئَ به ، فأخذ المختصُّ موقعًا إعرابيا خاصا به ، نشأ من العلاقةِ المعنوية بينه وبين ما أضمره سيبويه من فعل وفاعل ، وهي علاقة المفعولية كما اتضح آنفا .

لهذا فإن سيبويه يحذرُ من الإبهامِ في هذا الباب ، فلا يجوز لك القول : إني هذا أفعل كذا وكذا ، ولكن تقول : إني زيدا أفعل ، ولا يجوز أن تذكر إلا اسما معروفا [(١)] .

هذا لأنه كما ذكرت يوتى بالمختص ليوضح مضمرا مبهما سابقا عليه ، فيجب ألا يكون هو الآخر مبهما . ويستشهد لنصب المختص بقول عمرو بن الأهتم[(٢)] :

إنا بنى مِنْقَرٍ قومٌ ذوو حَسَب   فينا سَرَاةُ بنى سَعْدٍ ونَادِيَها

وقول الفرزدق[(٣)] :

ألم تر أنَّا بني دارم   زُرارةُ منا أبُو مَعْبَد

(١) الكتاب ٢ ـ ٢٣٦ ، وانظر : شرح التصريح ٢ ـ ١٩١ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٢٣٣ ، شرح المفصل ٢ ـ ١٨ ، همع الهوامع ١ ـ ١٧١ .
(٣) ديوانه ٢٠٢ ، الكتاب ٢ ـ ٢٣٤ .



وذلك بنصب المختصين (بني ، بني) .

أما إذا حمل ما يتوهم تخصيصه على المبتدأ فإنه يرفع كما هو قول لبيد[(١)] :

نحـن بنـو أم البنـين الأربعـة ... ونحـن خـير عـامر بـنِ صعصـعه

حيث لا يُنْشَد إلا برفع (بنو) ، وتفسير ذلك لدى سيبويه في قوله : لأنه لم يرد أن يجْعَلَهم إذا افتخروا أن يعرفُوا بأن عدتهم أربعةٌ ، ولكنه جعل الأربعةَ وصفا .

وإن كان بعضُ النحاة يجوز النصبَ على وجهين : على الفخر ، أو على (أعنى) ، ولكن السيرافي يردُّ ذلك ويؤيد سيبويه في رأيه[(٢)] .

(١) ديوانه ٣٤٠ ، الكتاب ٢ ـ ٢٣٥ ، الخزانة ٤ ـ ١٧١ .
(٢) هامش الكتاب ٢ ـ ٢٣٥ .

١١ ـــ المنصوب على التعجب

ينطق المتعجبُ منه في صيغة (ما أفعله) منصوبا ، وذلك قولُك : ما أحسن عبدَ الله[١] ، بنصب المتعجب منه (عبد الله) وهنا يذكر سيبويه تعليلَ النصب في قوله:زعم الخليل أنه بمنزلة قولك:شيء أحسن عبدَ الله، ودخلهُ معنى التعجب ، وهذا تمثيلٌ ولم يُتكَلَّم به ، فالصيغةُ التعجبية تكون بما نطقه العرب على مثالِ هذا المثل ، ويلائم النحاة بين الموقع الإعرابي للمتعجب منه وما ظهر عليه من علاماتِ النصب وبين موقعة في المعنى عن طريق العلاقةِ بينه وبين ما سبقه من كلام ، ويجعلون المتعجبَ منه مرفوعًا في جملة فعلية ، والعلاقاتُ المعنو يةُ بينه وبين وحداتها اللغوية تتركز في المفعولية ، وهي توجب النصبَ ، لذا نصب المتعجب منه في هذه الصيغة .

ولابد أن ندركَ أن اتجاهَ النحاة الأوائل[٢] إلى محاولة تفسير المتعجب منه على أنه مفعول به بالنسبة لصيغة التعجب (ما أفعل) ، هذا يجعلنا ندركُ أنهم فهموا العلاقةَ بين الموقع الإعرابي والمعنى فهمًا دقيقا ، وقننوا الاتجاهاتِ النحويةَ على أساس هذه العلاقة .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٧٢ .
(٢) انظر كذلك : المقتضب ٤ ـ ١٧٥ .

١٢ - منصوبات لمضمرات عامة

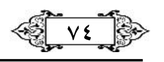
يذكر سيبويه في كتابه أسماء منصوبة ، ولا يصرح لفظا بما ينصبها ، فكأن هذه المنصوباتِ تمثل جملةً قائمة بذاتها ، ويفسرها سيبويه على أنها جملةٌ فعليةٌ أُضْمِرَ فيها فعلٌ وفاعل ، وليس الفعلُ في معنى محدد ، أو لفظٍ معين، وإنما يختار ملائـمًا للمعنى العام للجملة ، ويختلف باختلاف المعنى، ويمكنني أن أقسمَ هذه المنصوباتِ إلى قسمين باحتساب ما ترتبط به من حروفٍ أو أساليبَ معينة تذكر دائما معها حروف وأساليب معينة ، ذلك على النحو التالي :

أ - منصوبات ذات أبنية خاصة :

وهذا هو القسم الأول من هذه المنصوبات لمضمرات عامة ، لكن هذا القسم أكثر تخصيصا وتقنينا من لاحقه ، لأن منصوبه يأتي مصاحبًا لحروف معينة أو في أساليبَ مختصة ، فيتحدد بوجوده مصاحبا لها ، أو من مكوناتها ، ويتضح ذلك في الأقوال التالية :

ـ القول : من أنت زيدا ؟

وضابطه : استفهام عن شيء ما ، ثم يُذكرُ عقب المسئول به والمسئول عنه ما يتوقعه ، أو يريده أو يأمله السائل ، وذلك قبل إنهاء التنغيمِ الدالِّ على الاستفهام ، وينطق الاسمُ اللاحق بركني الاستفهام منصوبًا ، يذكر



سيبويه[١] فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا ، ولكنه كثر في كلامهم ، واستعمل ، واستغنوا عن إظهاره .

وبعضُهم يرفع الاسم ، وهو قليلٌ ، كأنه قيل : من أنت ، كلامك أو ذكرك زيد ، ويحبذُ سيبويه النصبَ ، ويقللُ من وجه الرفع ، ويعلل ذلك بأن إعمال الفعل أحسنُ من أن يكون خبر المصدر ليس له .

ـ القول : ألا رجلَ ، إما زيدًا وإما عسرًا .

بنصب كل من (زيد وعمر) ، ويفسر نصب كل من الاسمين على أساس معنى المفعولية ، فيذكر سيبويه[٢] : لأنه حين قال : ألا رجلَ ، فهو متمن شيئا يسأله ويريده ، فكأنه قال : اللهم اجعله زيدًا أو عمرًا ، أو وفق لي زيدا أو عمرا ، ويجوز أن يظهر الفعلُ المضمر .

ويمكن أن تلحقَ بهما الأقوال : أما أنت ذا نفر[٣] ، ألا ماء ولو باردًا ، الناس مجزيُّون بأعمالهم ، إن خيرًا فخيرًا ، وإن شرًا فشرًا[٤] .

ويتضح فيما سبق من أقوال أن التعليلَ للعلامةِ الإعرابية المنصوص عليها ينبع من العلاقةِ المعنوية بين الاسمِ المنصوبِ وما سبق من وحداتٍ لغوية ، ويبدو ذلك في إضمار فعلٍ وفاعل ، والعلاقة بينهما وبينَ الاسم المنصوب هي علاقةُ المفعولية في الاسم المنصوب ، وهذا امتدادٌ لما ذكر في التعبيرات السابقة لهذه المجموعة من التعبيرات .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٩٢.
(٢) الكتاب ١ ـ ٢٨٦ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٢٩٣ .
(٤) الكتاب ١ ـ ٢٦٩ ، و١ ، ٢٥٨ .



ب ــ منصوبات عامة لمضمرات يحددها المعنى :

هذا هو القسمُ الثاني من المنصوبات التي تكون لمضمرات عامة ، إلا أن هذه المنصوبات تكون أسماء تلفظ منصوبة ولا يذكر معها ما ينصبها ، ولا يحددُها تركيبٌ معين ، أو حروفٌ معينة ، اللهم إلا ما تُفَسَّر على أساسه من العلاقات بينها وبين ما نقدره مضمرًا سابقا عليها ، كي نعللَ لعلامةِ النصب ، ونحددَ المعنى المستقيم .

وفي قول عام فإن هذا القسمَ تتنوعُ منصوباتُه ، كما أنه يصلح لأن يلتحقَ به أيُّ منصوبٍ مطابقٍ لما فيه معنى يحددُ النصب ، ويذكر منه تعبيرات عديدة ، منها على سبيل المثال لا الحصر :

ـ هذا ولا زعماتِكَ[1] ، أي ولا أتوهَّمُ زعماتك .

ـ قول ذي الرمة[2] :

ديا رميــة إذ مَــيٌّ مســاعفةٌ ولا يــرى مثلَهــا عُجْــمٌ ولا عــرب

ـ يا بني أسد أعورَ وذا ناب[3] ، وكأنه قيل : أتستقبلون أعورَ وذا ناب.

ـ أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ[4] ، لم ترد أن تكرره ، ولا تعرفه شيئًا ينكره، ولكنه شتم وسب .

فكأن القول : أشتمُ الفاسق ، أو أذمُّ ، أو أذكرُ .

(١) الكتاب ١ ـ ٢٨٠.
(٢) ديوانه ٣ ، الكتاب ١ ـ ٢٨٠ ، الكامل ٤٥٢ ، الخزانة ٣٧٨ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣٤٣ .
(٤) الكتاب ٢ ـ ٧٠ .



ـ الظباءَ على البقر[(١)] ، أي : خلِّ الظباءَ على البقر .

ـ القرطاسَ والله[(٢)] ، أي : يصيب القرطاس والله في مجمل تسديد سهم قِبَلَ القرطاس .

ـ قوله تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة:١٣٥][(٣)] ، أي نتبعْ والواقع أن الأمرَ يطول ، والأمثلةُ تتنوعُ بلا حدود ولا حصر ، حيث يجوز هذا النصبُ على إضمار فعلٍ وفاعلِه تبعًا للمعنى وواقعِ الحالِ المعنوي .

والفكرةُ المشتركةَ بين هذه الأمثلة وما قد يكون في مجموعتها تتمثل في الموقعِ الإعرابي ، وهو النصبُ ، والمعنى الذي يلحق بهذه الأسماءِ ، وهو المفعولية ، باحتساب إضمار فعلٍ وفاعلِه ، عندئذٍ تصح العلاقةُ بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى .

فإذا جازَ الرفعُ في هذه الأسماء فإن المعنى يوجَّه على أساسٍ آخرَ يحدده العلاقة بين هذه الأسماء ، وما يقدر مسبوقا عليها ، أو لاحقا بها من أسماء مضمرة ، فيكونُ الرفعُ على الابتدائية ، أو الرفعُ على البناء على الابتدائية ، وهو الخبريةُ ، فالعلامةُ الإعرابيةُ تدورُ دورانا صحيحًا موازيًا للمعنى الملتمَسِ في الاسم ، وما قد يكون عليه من علاقاتٍ معنويةِ بالوحدات اللغوية التي تكوِّنُ جُمْلَـتَه .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٢٥٦.
(٢) الكتاب ١ ـ ٢٥٧ ، المقتضب ٢ ـ ٣١٨ ، ٣ ـ ٢١٦ .
(٣) انظر : الكتاب ٢٥٧ ، المقتضب ٢ ـ ٣١٨ .

القضيــة الثالثـة

المعنــى والتبعيــة

يذكر سيبويه النعتَ والبدلَ والعطفَ وغيرها من التوابع وإن لم يسمِّ بعضها تحت عناوين تحمل كلمة مُجْرَى[1] ، وتحمل هذه الكلمةُ مدلولَ التابعيةِ في الإعراب ، أي أن الاسم المجرى من هذه الأنواع من التوابع يتبع الاسمَ المجرى عليه مما سبقه من منعوت أومبدل منه أو معطوف أو غير ذلك .

من هذا يمكن لنا أن نفهمَ أن التوابعَ بأنواعِها تتبع ما سبقها نحويا، أي : في الموقع الإعرابي دونَ العلامة الإعرابية .

وهذه التوابعُ تتبع ما قبلَها إعرابيا ، حيث المحافظة على العلاقة بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى، وسأضرب مثلا مما ذكره سيبويه في واحد منها، وهو النعت ، كي يتضح لنا الربطُ بين الجانبين ، يذكر سيبويه[2] (هذا باب مُجْرَى النعت على المنعوت ، والشريكِ على الشريك ، والبدلِ على المبدل منه ، وما أشبه ذلك ، فأما النعتُ الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجل ظريفٍ قبل ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت ، لأنهما كالاسمِ الواحدِ) .

---

(١) انظر : الكتاب ١ ـ ٤٢١ ، ١ ـ ٤٣٧ ، ١ ـ ٤٣٩ ، ٢ ـ ١٨ .
(٢) الكتاب : ١ ـ ٤٢١ ، ٤٢٢ .



ومنه يتضح أن سيبويه قد علل لجرِّ النعت وجريانِه إعرابيا على المنعوت بأنهما كالاسمِ الواحد ، فلما كان الأولُ مجرورًا ، والثاني من الأول ، أو هو هو ، أخذ موقعَه الإعرابي ، ويفسر سيبويه كونهما كالاسمِ الواحد بأنك لم ترد الواحد من الرجال الذين كلُّ واحدٍ منهم رجلٍ ، وإنما أردت الواحدَ من الرجالِ الذين كلُّ واحد منهم ظريف .

وبهذا تكون العلاقةُ قائمةً بين الإعرابِ والمعنى ممَّثّلا ذلك في التوابع التي هي كمتبوعاتها في المعنى وبالتالي في الإعراب .

وأما قولُ سيبويه[١] :«ومن النعتِ أيضًا، مررت برجل أيِّما رجل، فأيما نعت للرجلِ في كماله وبذِّه غيرَه ، كأنه قال : مررت برجلٍ كامل ، ومنه مررت برجل حسبك من رجل ، فهذا نعت للرجل بإحسابِه إياك من كلِّ رجل» ، ثم يقول بعد ذكر عدة أمثلة :«فهذا كلُّه على معنى واحدٍ ، وما كان منه يجرى فيه الإعرابُ فصار نعتًا لأوله جرى على أوله» .

ويتضحُ مما سبق أن سيبويه يحدد النعتَ على أساسِ المعنى ، فهو في المثالِ الأولِ بمعنى : رجل كامل ، فأصبحت (أيما) لهذا المعنى نعتًا لكلمة (رجل) ، ويذكر المبرد أن (أي) بعد النكرة صفة ، وبعد المعرفة حالٌ ، كما أنه يجوز المخالفةُ بين الموصوف والمضاف إليه (أي) لفظا إذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجاريةٍ أيِّما أَمَةٍ وأيتما أمة[٢] .

فلأنهما كان على معنى واحد ، أصبحا في إعرابٍ واحد .



(١) الكتاب ١ ـ ٤٢٢ .

(٢) المقتضب ٤ ـ ٢٨٥ .





وفي مجمل هذه القضية أنبه إلى تفسير بعض التعبيرات التي تؤكد الالتزامَ بفكرة العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى مع تمثل التوابع ، وذلك من خلال القضايا الفرعية الآتية :





أ ــ نعت (أي) في النداء

إذا نودى على كلمة (أي) فإنه يلزمها أن تخصَّص وتحدَّدَ من أية جهة هي ، وإلى أي نوع تُـوَجَّه ، حينئذ يلزمها اسمٌ بعدها ، يذكر سيبويه في موقعه الإعرابي والمعنى الذي يأخذه قوله[١] :«هذا بابٌ لا يكون الوصفُ المفردُ فيه إلا رفعا ، ولا يقع في موقعه غير المفرد ، وذلك قولك : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان ويا أيها المرأتان ، فأي ههنا فيما زعم الخليل ـ رحمه الله ـ كقولك يا هذا ، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفًا لهذا» .

فالموقعُ الإعرابي لـ «الرجل» هو الوصفيةُ ، حيث ينزل (أي) منزلة (هذا) في مثل هذا الموضع من النداء،وهو مُبْهَمٌ يلزمُه التفسيرُ والتوضيحُ، فكأن المنادى (أي) وما بعده مما فسره من (الرجل) وغيره صارا بمنزلة اسمٍ واحد ، وهذه هي ماهية الصفة .

أما تعليل سيبويه للرفع فيظهر في قوله في نفس الموضع : وإنما صار وصفُهُ لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك لا تستطيع أن تقول : يا أي ، ولا يأيها وتسكت، لأنه مبهمٌ يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت : يا رجل .

فالفكرةُ في الوصفية لكلمة (الرجل) تنطلق من أنها تفسيرٌ وتوضيحٌ لأي ، فأصبحتا ككلمة واحدة ، لذا كانت وصفًا لها .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٨٨ .



ويلاحظ من قراءتنا عنوان هذا الباب أمران :

أولهما : ما ذكر من الموقع الإعرابي لمثل كلمة (الرجل) ، وهو الرفع للوصفية أو النعت ، ذلك لأنه المنادَى حقيقة .

ثانيهما : أنه لا يقع في هذا الموقع غيرُ المفرد ، ومقصود سيبويه بالمفرد هو الاسمُ الذي لا يضاف ولا يشبه بالمضاف ، وما يزال النحاةُ يتواترون على هذا المصطلح بالرغم مما فيه من التباسٍ، ثم يصرح بعد ذلك بأن الأسماء التي يوصف بها في هذا الموضع تكون بالألف واللام ، وتحليلُ بعض النحاة[١] لذلك أن الأصل أنهم أرادوا نداء (الرجل) ، ولما لمْ يجمع بين أداة النداء والألف واللام في هذا الموضع ، وكرهوا نزعهما وتغيير اللفظ ، فأدخلوا (أي) وصلة إلى نداء (الرجل) وهو على مبناه ، ثم جعلوا (أي) الاسم المنادى ، و(الرجل) نعتٌ له ، وألحقوا بها (ها) للدلالة على خروجها مما كانت عليه في الكلام ، وعوضا عما حذف منها ، وهو ما يجب أن تضافَ إليه .

وعلينا أن نتنبهَ إلى أن سيبويه يعلل للرفع ، فيربط بين العلامة الإعرابية ممثلةً في الموقع الإعرابي ، وبين المعنى ممثَّلًا في الوصفية ، وهو في ذات الموقع يعلل لم كان الرفع ؟

---

(١) انظر : المقتضب ٤ ـ ٢١٦ ، هامش الكتاب ٢ ـ ١٨٨ ، ١٨٩ المفصل ٣٩٥ ، التسهيل ١٨١ .





ب ــ النعت بين الحقيقة والمجاز وعلاقته بالإعراب

تحدد العلاقةُ الإعرابية المعنى وتقننه تقنينًا دقيقًا ، ويتضحُ هذا من احتساب النعت بين حقيقته المعنويةِ في ظاهر لفظه ، والمفهوم مما يدلُّ عليه من معنى ظاهر ، وبين المجازيةِ المفهومةِ من هذا المعنى ، وتبعًا لذلك تتغير العلامةُ الإعرابيةُ ، إمَّا بالتبعيةِ لما قبل النعتِ المجازي ، وإما بالتزام الابتداءِ للنعت في ظاهر معناه ، ويبدو ذلك في التعبيرات التالية :

ـ القول[1] : مررت بسرجٍ خَزٌّ صُفَّتُه ، ومثله : مررت بصحيفة طين خاتمها ، ومررت برجلٍ فضَةٌ حِلْيةُ سيفه .

ـ القول[2] : مررت بدابة أسدٌ أبوها .

ـ القول[3] : مررت بحيةٍ ذراعٌ طولُـها، ومثله: مررت برجل مائةٌ إبله.

في الأقوال السابقة تحدد العلامةُ الإعرابيةُ بحسب ما يفهم من مدلول هذه الأقوال ، والمفهومُ هنا يختلفُ بين المدلول الحقيقي والمدلول المجازي لا غيره فإذا دل اللفظ على حقيقة ظاهره البنيوي فإن الرفعَ هو وجهُ الكلام ، ويعلل سيبويه لذلك في قوله :« وإنما كان الرفعُ في هذا أحسنَ من قِبَلِ أنه ليس بصفة ، لو قلت : له خاتم حديد أو هذا خاتم طين ، كان

(١) الكتاب ٢ ـ ٢٣ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٢٩ .
(٣) الكتاب ٢ ـ ٢٨ .



قبيحا ، وإنما الكلام أن تقولَ : هذا خاتمٌ حديدٍ ، وصُفَّةُ خز ، وخاتمٌ من حديد ، وصُفَّةٌ من خَزٍّ ، فكذلك هذا وما أشبهه» .

ويذكر بعضُ النحاة(١) أن هذه جواهرَ لا يجوز النعت بها ، والوضوح في هذه الفكرة يمكن أن يتمَّ إذا استذكرنا أن النعتَ إنما هو وصفٌ ، والوصفُ يحمل معنى الوصفية ، والوصفية معنى يمكن أن يقترنَ باسم ذات أو معنى ، كما أن الوصفيةَ يمكن أن يتحسَّسَ في مدلولها الموصوفُ والصفةُ معا ، وليس كذلك اسمُ الذات أو المعنى ، من هنا فإنه لا يوصف اسم الذات أو المعنى بأي منهما ، ولكن يوصف بما يمكنُ أن يدلَّ على أي منهما إلى جانب صفة فيه ، وأسماءُ الذوات والمعاني هي ما تسمى بالجواهر التي ذكرت بعد الموصوفات مبتدءات،وجملتها هي التي تدل على الوصفية للاسم المذكور قبلها .

أما إذا دل اللفظُ على المعنى المجازي فيه فإنه يجوز لك فيه الإتباع ، لأنك حينئذ وضعت الاسمَ الجوهرَ موضعَ ما يدل عليه من صفة يوصف بها الاسمُ المذكورُ قبله ، فصار الجوهرُ الدالُّ على صفة فيه نعتا تابعا .

ويمكن فهمُ ذلك في قول سيبويه(٢) :«كما تقول:مررت برجلٍ أسدٍ أبوه (بجر أسد) ، إذا كنت تريد أن تجعلَه شديدا ، ومررت برجلٍ مثلِ الأسد أبوه ، (بجر مثل) ، إذا كنت تشبهه ومثل ذلك مررت برجل رجل أبوه ، إذا أردت معنى أنه كامل»، فكأن الاسمَ الجوهرَ لم يستخدم هنا في حقيقة

(١) المقتضب ٣ـ٢٥٨ ، هامش الكتاب ٢ ـ ٢٣ ، شرح لمفصل ٣ ـ ٤٩ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٢٩ .



معناه الظاهري الدال عليه صيغته البنيوية ، وإنما استخدم صفة ، حيث دل على الصفة المشهور بها، فالأسد الموصوف به يدل على صفة الشجاعة، والخز صفته يدل على اللينِ والنعومة ، وهكذا يمكن تحسسُ الصفات التي تدل عليها الجواهرُ الموضوعةُ موضعَ الصفة التابعة نحويا .

فإذا لم تُـفْهَم هذه المعاني الدالة على الوصفية وجب الرفع ، فتقول : مررت برجلٍ رجلٌ أبوه (بالرفع) ، تريد رجلا واحدا لا أكثر من ذلك .

ويذكر الزمخشري أن سيبويه يستضعف النعت بذلك[1] ، هذا يُعلَّلُ بخلاف ما إذا قيل :

ـ ما رأيت رجلا أبغضَ إليه الشر منه إليه ، ومثل :

ـ ما رأيت أحدًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينيه[2] .

حيث يفضل الأب على الاسمِ في (من) ، أما في الثاني فلا تريد أن تفضلَ الكُحْلَ على الاسم الذي في (من) ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثلَه ، ولكن يفهم منه أن للكحل ها هنا عملًا وهيئةً ليست له في غيره من المواضع ، ويكون المفهومُ ما رأيت رجلًا عاملًا في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد[3] .

(١) انظر : المفصل ١١٤ ، شرح المفصل ٣ ـ ٤٩ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٣١ .
(٣) انظر في ذلك : المقتضب ٣ ـ ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، شرح التصريح ١ ـ ١٠٦ ، ١٠٧ .

جـ ـ النعت بين التقدير اللفظي والإعراب

يوحى هذا العنوانُ بأنه لا يشارُ به إلى العلاقةِ المعنوية ، لكن النعتيةَ ـ كما اتضح لنا ـ معنى ، ويوجِّهُ الإعرابُ تبعًا للتقدير اللفظي الذي يستوجب التقديرَ المعنويَّ ، فيغير من احتسابِ الموقع الإعرابي ، فتتغير العلامةُ الإعرابيةُ لكل ذلك .

وذلك قولُك : مررت برجل معه صقر صائد به[١] ، والقضية تتمثل في الوحدةِ اللغويةِ (صائد) ، فقد تحملها على الرجل فتجعلها وصفا معنويا ولفظيا ، حيث إنك لم تقدر شيئًا محذوفًا قبلها، فكان لابد من حملها على الرجلِ وتبعيتها له إعرابيا فتجرها .

وقد تحملها ـ كما يقول سيبويه على الإخبار ، فتنصبها ويفسر السيرافي الإخبارَ لدى سيبويه بأنه الحالية[٢] ، ذلك أنك حملتها على الضمير في معه.

فالعلامةُ الإعرابيةُ تعود إلى احتساب التقدير اللفظي للاسم المحمول، ويمكن توضيحُ هذه القضية إذا أدركنا أن القولَ :(معه صقر) صفة أولى للرجل، والقول (صائد) صفة ثانية في حالتين تتغير لهما العلامةُ الإعرابية:

الأولى : أن تصفَ بها الرجلَ وهو نكرةٌ ، وهي الأخرى نكرةٌ ، فتحمل على التبعية له .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٤٩ .

(٢) هامش الكتاب ٢ ـ ٤٩ .





الثانية :أن تصفَ بها الضميرَ العائدَ على الرجل في (معه)،وهو معرفة، وهي نكرةٌ، فتحمل على الحالية، فتنصب لذلك، حيث لا يوصف بالنكرة معرفة ، كما أنك تكون قد أوجدتَ علاقةً بين القول (صائد) ، و(معه) ، وكما يذكر فإن شبه الجملة أشبه بالجملة الفعلية .

وعلينا أن ندركَ أن القول (صائد) عندما يتعلق برجل علاقة مباشرة فهي وصفٌ مباشرٌ له ، حيث وصفت الرجل بأنه صائد ، أما إذا ربطتها بالقول (معه صقر) ، فأنت لا تصف الرجلَ وصفًا مباشرا ، وإنما تبين هيئتَه في حال وجودِ الصقر معه ، وإن كانت الحالُ صفة ؛ فهي صفةٌ لموصوفها مرتبطا بمعنى آخر ، وليست صفةً له بمفرده[(١)] .

(١) انظر : المقتضب ٣ ـ ٢٦١ .



د ـ النعت بين التقدير المعنوي والإعراب

وإن كنا نتوهمُ أنه لا يوجد هناك فرقٌ بين هذا الفرع من القضية وسابقه ؛ فإنه يمكن أن نلحظ هذا الفرق إذا ما تنبهنا إلى أن السابق يعود إلى احتساب ما يكون موضعَ العلاقة مع الوحدة اللغوية موضعَ القضية ، أما في هذا الموضع فإننا نلحظُ أن العلاقة الإعرابية تتغير تبعا للتقدير المعنوي الذي يستوجب التقديرَ اللفظي ، فموضعُ الانطلاق سابقا هو التقدير اللفظي إلى التقدير المعنوي ، أما موضع الانطلاق هنا فهو التقدير المعنوي إلى التقدير اللفظي ، وذلك قولك : الحمدُ له الحميد ، الحمد لله أهل الملك[1] .

فلك في : الحميد ، وأهل ثلاثة أوجه إعرابية :

أولا : أن تحملها على ما قبلها للوصفية .

ثانيا : أن تقطعها عما قبلَها على سبيلِ الإخبار ، فتحملها على مبتدأ مقدر يعود على الموصوف فيكون الرفع .

ثالثا : أن تقطعَها عما قبلَها على سبيل التعظيمِ والمدح ، فتقدر جملةً فعليةً ، الممدوحُ فيها منصوبٌ على المفعولية فتنتصب .

(١) الكتاب ٢ ـ ٦٢ .





مع التنبيه إلى أن معنى المدح والتعظيم يتغيرُ تبعا لمعنى الجملة ، ونحن نلحظ أن العلامةَ الإعرابيةَ تتغيرتبعا للتقدير المعنوي ، الذي يستتبع تقديرَ الحمل على النعتية ، أو الابتدائية أو المفعولية .



هـ ـ النعت ومراعاة التقدير المعنوي للمنعوت

لا يقدر النعتُ جريا على العلاقة المعنوية بينه وبين ما ينعته ، وإنما يتجاوز هذا التقدير إلى احتساب العلاقة المعنوية بين المنعوت وجملته ، وذلك إذا اتحدت النعوت لفظا ومعنى ، وتعددت المنعوتات لفظا ، يتضح ذلك في قول سيبويه[(١)] :«وإن شئت نصبت على الشتم ، وذلك قولك : اصنع ما شاء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين ، وإن شاء ابتدأ ، ولا سبيلَ إلى الصفةِ في هذا» .

فالعلاقةُ المعنويةُ بين الموصوفين وما سبقهما اختلفت ، حيث العلاقة في الموصوف الأول (أباك) علاقةُ المفعولية ، وفي الموصوف الثاني (أخوك) علاقة الفاعلية ، أما الصفتان فقد جمعتا في لفظ واحد متأخر ، وهو (الفاسقين)، ولا يصح لنا أن نجرىَ هذه صفة للاسمين المختلفة علاقتُهما معنويا ، لأنه ـ كما يَذكر سيبويه ـ لا سبيل إلى أن يكون بعضُ الاسم على إعراب ، وبعضُه على إعراب آخر .

لهذا جاز لنا أن نقطعَ بين الموصوفين وصفتِهما ، فتعرب الصفةُ لذلك على وجهين فقط[(٢)] .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٥٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ ـ ٣١٤ ، ٣١٥ ، شرح التصريح ٢ ـ ١١٤ ، ١١٥ .



أولهما : الرفعُ على الحمل على الابتدائية فتكون خبرًا لمحذوف يجمع بين الموصوفين .

ثانيهما : النصب على المفعولية فتكون مفعولًا به لجملة فعلية محذوفة تسند إلى المتحدث .



القضية الرابعة

الخلاف الإعرابي والمعنى

تسايرُ فكرةُ الخلاف الإعرابي والمعنى ، فكرة البحث ، حيث يرتبط الخلاف الإعرابي للكلمة الواحدة بالخلاف المعنوي ، أو بالعلاقة المعنوية بينها وبين ما يجاورها من وحدات لغوية ، لذلك فإننا نلمس في هذه القضية أن الكلمةَ الواحدةَ ربما تغيرت إعرابيا فتغيرت علامتُها الإعرابية، وبذلك يتغير مدلُولُـها أو المفهومُ منها فيتغير مدلولُ ما ترتبط به من كلمات في جملتها فالمفهومُ أو المدلول يستنتج من المنطوق .

فالعلاقةُ قائمةٌ بين المعنى والعلامة الإعرابية ، ويدور المعنى مع دوران العلامة الإعرابية .

ويتضح ذلك من خلال دراسةِ الجوانبِ الخلافيةِ الآتية :

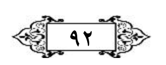
أ ــ الفعل المضارع بين الجزم والرفع :

يختلف الفعلُ إعرابيًّا بين الجزم والرفع وهو لذلك يختلف علاقته الدلالية بما يرتبط به من جملة ويتضح ذلك في الأساليب الآتية :

١ ـ الفعلُ المضارعُ الواقعُ جوابا لإنشاءٍ سابقٍ عليه قد يجزم وقد يرفع ، ويعلل سيبويه لذلك في قوله[١] : وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم

(١) الكتاب ٣ـ ٩٢ ، ٩٦ .





جواب (إن تأتني) بإن تأتني ، لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن) غير مستغنية عن (آتك) .

ثم يقول : إن شئت رفعت على ألا تجعله معلقا بالأول، ولكنك تبتدئه، وتجعل الأولَ مستغنيًا عنه ، كأنه يقول ، أئتني أنا آتيك .

ففكرةُ جزمِ الفعل ورفعِه تتوقف على العلاقة المعنوية بين الفعل موضعِ الخلاف الإعرابي وما قبله ، فإن ربطته بما قبله وجعلته غير مستغن عنه معنويا ، بل هو مترتب عليه جزاء ونتيجة وجوابا ، فهو مجزوم ، وإن لم تعلقْه عليه وتربطه به ولم تجعله نتيجةً له وجوابًا ، بل تبتدئ به جملة غير مرتبطة على سابقتها معنويا ، فهو مرفوع .

فالفرقُ بين القول: قم يدعُوك، والقول: قم يدعْك، يتمثلُ في جانبين :

أولهما : الجانب النحوي : حيث يرفع الفعل (يدعو) في الجملة الأولى، ويجزم في الثانية .

ثانيهما : الجانب المعنوي : وهو مترتبٌ على الجانب النحوي ، لهذا فإن المدلولَ يفهم من المنطوق أو الملفوظ به ، ويعلل سيبويه للرفع بأنك لم تردْ أن تجعلَ دعاءً بعد قيامه ، ويكون القيامُ سببا له ، ولكنك أردت : قم إنه يدعوك[١] .

وعلى هذا فإن أردت دعاءً بعد قيامه ، أن يكون نتيجة وجوابا لقيامه فلابد أنك جازم .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٨ ، وانظر : المفصل ٢٥٣.



٢ ـ الفعل المضارع الواقع بعد معنى الأمر والنهي ، نحو : حسبك ، وكفيك ، وشرعك ، وأشباهها ، تقول : حسبك ينم الناس[١] .

إذن ليست القضيةُ قضيةَ إعراب وصفِيٍّ فقط كما يدعى الكثيرون ، ولكنه إعرابٌ يفهم منه المعنى ، أو يدل عليه ، فسبب جزم المضارع في (ينم) ، لأنه جواب ونتيجة وجزاء لما فيه معنى الأمر والنهي ، فالمعنى هو الذي يرتبط بالإعراب لا غير .

فإذا لم يكن جزاء فإنك ترفع كما هو واضح في القول :

٣ ـ ما تدوم لي أدومُ لك[٢]، فالفعل صلة لما، فلا يكون في المعنى جزاء، وإنما هو بمثابة الإخبار المحض ، والفعل المضارع لا يتأثر إعرابيا بالمعنى الإخباري ، عن المبتدأ .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٠٢ .

(٢) الكتاب ٣ ـ ٣٨ .





ب ـ الفعل المضارع بين النصب والرفع

يختلفُ الفعل المضارعُ بين النصبِ والرفع ، وبينهما تتغير العلاقةُ الدلاليةُ بينه وبين ما سبقه ، ويمكن فهم ذلك من قول سيبويه[١] :«اعلم ما انتُصِبَ في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) ، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ ، أو مبنى على المبتدأ ، أو موضع اسم مما سوى ذلك».

فالخلافُ في الفعل يؤدي إلى خلافٍ في العلاقةِ الدلاليةِ ، حيث يرفع إذا أشرك الأول في زمنه وحكمه ، أو جعلته في موضع ابتداء ، فيكون بمثابة الجملةِ القائمةِ بذاتها ، أو يكون مبنيا على المبتدأِ المحذوف .

لكنه ينصب إذا كانت العلاقةُ بينه وبين ما سبقه علاقةً مستقبليةً ، فزمن الفعل المنصوب مستقبلي بالنسبة لزمن الفعل السابق عليه .

كما يعلل سيبويه[٢] لوجوبِ الرفع في هذه القضية عندما يقع الفعل المضارع بعد أسلوبٍ خبري ، وسماه بالواجب ، ومثل له بقوله : إنه عندنا فيحدثنا ، وسوف آتيه فأحدثه ، هذا لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الر فعُ ، فوجوب الأفعال يوجب الرفع ، حيث تشرك بين المرفوع وما سبقه زمنيا ، أو إن شئت جعلته منقطعا عما قبله فجعلته ابتدائيا .

ومثل ذلك ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن) ، وإن شئت رفعت على الوجهين السابقين .

(١) الكتاب ٣ ـ ٨٧ .

(٢) الكتاب ٣ ـ ٨٥ .



جـ ـ الفعل المضارع بين الجزم والنصب والرفع

قد يجزم الفعلُ المضارعُ وقد ينصب ، وقد يرفعُ وهو في موضع واحد ، ويعلل الجزمُ والنصبُ والرفعُ تعليلا معنويا ، ويمكن ضربُ أمثلة لذلك بالتراكيب التالية :

١ ـ المضارع بين المجزومين ، يقع الفعلُ المضارعُ بين مجزومي أدوات الشرطِ الجازمة في صورتين :

الصورة الأولى : ألا يُسبقَ الفعلُ المتوسطُ بحرف مشاركة ، فيجوز فيه الجزمُ والرفعُ، ويبرر سيبويه لكلٍّ من الإعرابين ، فيذكر[١] :«وسألته: هل يكون إن تأتنا تسألْنا نعطك ؟ (ذلك بالجزم) فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثلَ الأولى ، لأن الأولَ الفعل الآخر تفسيرٌ له ، وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلَطِ والنسيان ، ثم يتدارك كلامهَ» .

فالمعنى هو المبررُ للجزم ، أو بمعنى أصح ، الجزم يوجه المعنى على أساس البدلية، ولذلك كانت العلاقةُ بين العلامة الإعرابية والمعنى قائمةً.

أما الرفعُ فيكون في قول سيبويه[٢] :«فأما ما يرتفعُ بينهما فقولك : إن تأتني تسألُني أعطك ، وإن تأتني تمشي أمشِ معك ، وذلك لأنك أردت أن تقولَ:إن تأتني سائلًا يكن ذلك ، وإن تأتني ماشيا فعلت ، وهنا يوجه الرفع المعنى إلى الحالية» .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ٨٧ .

(٢) الكتاب ٣ ـ ٨٥ .





فإذا انجزم الفعل المتوسط الذي يكون بلا عاطفٍ فهو بَدَلٌ مما سبقه، وإذا ارتفع فهو حالٌ مما سبقه(١) .

الصورة الثانية : أن يُسبقَ الفعلُ المتوسطُ بحرف مشاركة ، ونحن في هذا أمامَ قول سيبويه(٢) : «واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكنْ إلا جزمًا لأنه ليس مما ينصب ، وليس يحسنُ الابتداء لأن ما قبله لم ينقطعْ، وكذلك الفاءُ والواو وأو إذا لم ترد بهن النصب، فإذا انقضى الكلامُ ثم جئت بثم فإن شئْت جزمْت وإن شئْت رفعْت، وكذلك، والواوُ والفاءُ ، قال الله تعالى : ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ﴿١١١﴾﴾ [آل عمران] ، وقال تبارك وتعالى : ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمۡثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد]، إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو؛ ومن الفقرةالسابقة لسيبويه نجد أن العلاقةَ بين الإعرابِ والمعنى تتأكد إلى حدٍّ كبير ، فالحرفُ العاطفُ يوجه العلامةَ الإعرابيةَ والمعنَى ، كما يتحدد المعنى تبعا لكيفية النطق ، وهو الإعراب ، ذلك على النحو التالي :

١ ـ إذا وقع الفعلُ المتوسطُ بعد العاطف (ثم) فلا يكون إلا الجزم ، حيث لا ينصب هذا العاطفُ ما بعده، فهو يشرك ما بعده مع ما قبله فقط، فإذا كان الفعلُ بعد انتهاء جملتي الشرط والجواب وعطف بواسطة العاطف (ثم) على فعل جملة الجواب ، جاز الجزمُ على الإشراك ، والرفعُ

(١) انظر : المفصل ٢٥٣ ، شرح المفصل ٧ ـ ٥٣ ، ٥٤ .
(٢) الكتاب ٣ ـ ٨٩ ، ٩٠ .



على سبيل الابتداء ، فالعاطف (ثم) لا يضمر بعده (أن) ، ولا يدخله من المعاني ما يدخل في الفاء ، وليس معناه معنى الواو ، ولكنه يشرك ويبتدأ به[(١)] .

وفي حال توسط الفعل لا يصحُّ إلا الجزمُ لأنه لا يصح إلا الإشراك ، أما الرفع فهو على سبيل الحالية ، ولا تكون الحاليةُ بواسطة (ثم) لانعدام الاشتراك الزمني ، وفي الحالية اشتراكٌ زمني ، ولا ينصب (ثم) ما بعده .

٢ ـ إذا وقع الفعل المتوسط بعد الواو والفاء وأو وما أشبههن يجزم للاشتراك مع فعل الشرط ، وينصب كذلك على إضمار (أن) ، ولا يرفع ، يقول سيبويه[(٢)] : ولا يجوز في ذا الفعل الرفع ، وإنما كان الرفعُ في قوله : متى تأته تعشو ، لأنه في موضع عاشٍ ، كأنه قال: متى تأته عاشيًا ، ولو قلت : متى تأته وعاشيًا كان مُحالًا، فإنما أمرهن أن يشركن بين الأول والآخر .

وفي حال حديثه عن النصب يذكر أن الجزم هو الوجه ، ويربط بين كونه أجدرَ وبين المعنى ، لأن المنصوبَ يحمل معنى المجزوم فيما يراد من الحديث .

أما إذا كان الفعلُ المضارعُ معطوفًا على فعل جملة جواب الشرط جاز فيه الجزم على الإشراك، والنصبُ على إضمار (أن)، والرفع على الابتدائية.

وفي كل هذه الأحوال تتضح العلاقةُ بين العلامةِ الإعرابية والمعنى .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ٨٩ .
(٢) الكتاب ٣ ـ ٨٨ .





٣ ـ القول: كتبت إليه أن لا تقول ذاك[١]، يجوز في الفعل (تقول) الرفع والنصب والجزم ، ويوجه كل من المواقع الإعرابية الثلاثة المعنى ، فإذا جُزِمَ الفعلُ فهو على سبيل النهي الذي سماه سيبويه بالأمر ، وإذا نصب فعلى قولك : لئلا يقولَ ذاك ، أي أنه يحمل معنى التعليل وأما الرفعْ فعلى قولك : لأنك لا تقولُ ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك ، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره .

(١) الكتاب ٣ ـ ١٦٦ .



د ـ الاستثنــاء

يربط في كتاب سيبويه بين المستثنى في كل أحوالِـهِ الإعرابية المتنوعةِ وبين المعنى ، ويمكن لنا استيضاحُ ذلك في القضايا الفرعية التالية .

١ ـ المستثنى المنصوب :

قضية نصب المستثنى ترتبط بالمعنى حيث يخالف المستثنى المستثنى منه في المعنى ، ولهذا فإنه يأخذ حكمَ النصب ، العلاقة بين النصب والمخالفة المعنوية علاقة اصطلاحية ، مع التنبيه إلى أن النحاةَ أرجعوا المستثنى إلى المفعول به ، حيث يجعلون (إلا) بمعنى (أستثنى) ، ولكن سيبويه يذكر : «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره فعمل فيه ما قبله»[١] .

وهذه الفكرةُ هي أساسُ النصب في المستثنى ، فعندما ذكِرَتْ لغتان في نوع من أنواع المستثنى في القول : ما فيها أحد إلا حمار[٢] ، لغة أهل الحجاز بنصب المستثنى، ولغة بني تميم وهو الرفعُ، اختار سيبويه النصبَ، وعلل ذلك بأن المستثنى ليس من نوع الأول ، مما يؤكد اطراد فكرته في قضية إعراب المستثنى وتناسُبِها مع المعنى،وهو في الحالية يعلل لكل اتجاه، فيعلل لكل اتجاه .

(١) الكتاب ٢ ـ ٣٣٠ ، وانظر : المقتضب ٤ ـ ٤٠١ .





فيعلل لأهل الحجاز بأنهم كرهوا أن الآخرَ من الأول فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى (لكن) وعمل فيه ما قبله .

ويعلل لبني تميم بأنهم أرادوا : ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر (أحد) توكيدا لأن يجعله أن ليس فيها آدمي .

وهو بين هذه وتلك يربط بين المعنى والاتجاه الإعرابي .





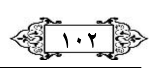
٢ ـ المستثنى البدل

قد تتنوع العلامةُ الإعرابةُ للمستثنى في تركيب معين ، وهو أن يُذكرَ المستثنى منه منفيا ثم يؤكد بالمستثنى، فتختلف العلامةُ الإعرابيةُ للمستثنى تبعا في ذلك المستثنى منه على أنه بدلٌ منه ، كأن يقال : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررت بأحد إلا زيدٍ ، وما رأيت أحدا إلا زيدًا ، وكأنك قلت : ما أتاني إلا زيدٌ ، وما مررت إلا بزيدٍ ، وما رأيت إلا زيدًا[1] ، وبهذا التعليل المعنوي كان المستثنى بدلا من المستثنى منه ، فتبعه في إعرابه .

وقد تختلف العلامةُ الإعرابيةُ للمستثنى منه ، ولكنهما يتفقان في العلاقة المعنوية التي تحددُ الموقعَ الإعرابي ، وذلك قولُك ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ (بالرفع) ، وما رأيت من أحد إلا زيدًا ، (بالنصب) ، فالرفع أو النصب على موضع الاسم المستثنى منه ، حيث تجعل (من) توكيدا ، ولكن العلاقة المعنوية للمستثنى منه (من أحد) في الجملة الأولى علاقةُ الفاعلية فيكون موضوعه الرفع ، وفي الجملة الثانية علاقة المفعولية فيكون موضعُه النصب، لذا كان رفع المستثنى أو نصبه على أساس علاقة البدلية بينه وبين المستثنى منه في موضعه الإعرابي ، ويذكر سيبويه في هذا الموضع «وإنما يَمْنعُك أن تحملَ الكلام على (من) أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد» .

(١) الكتاب ٢ ـ ٣١١ .





فلما كان كذلك حمله على الموضع فجعله بدلًا منه ، كأنه قال : ما أتاني أحدٌ إلا فلان ، لأن معنى : ما أتاني أحدٌ ، وما أتاني من أحد واحد[(١)] ، ونهج هذا النحاة[(٢)] ، فالإعراب يوجه المعنى ، وإن شئت المبادلةَ بين الطرفين ، فكلاهما مرتبطٌ بالآخر .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٣١٥ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ ـ ٤٠٥ ، ٤٢٠ ، المفصل ٦٨ ، شرح المفصل ٢ ـ ٨٦ ، شرح التصريح ١ ـ ٣٥٠ وما بعدها .





٣ ـ المستثنى ذو الموقع الإعرابي في جملته

قد يكون المستثنى بمنزلته قبل أن تُلْحِقَ به (إلا) ، فهو أن تُدْخِلَ الاسمَ في شيءٍ تُنْفِي عنه ما سواه ، وذلك القول : ما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيت إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد[١] ، ويعلل سيبويه لذلك بما يلي :

ـ الأسماء المستثناه تجرى مُجْرَاها قبل دخول (إلا) لأنها محمولةٌ على ما قبلها قبل دخول (إلا) .

ـ دخلت (إلا) لتوجبَ الأفعالَ لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها .

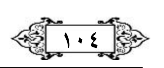
ـ لم يشغل ما قبلها عنها بعد أن دخلتها (إلا) ، فلم تتغيرْ عن حالها الإعرابي .

لذا كانت موضوعةً على موقعها الإعرابي قبل دخول (إلا) .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٣١٠ .





٤ ـ المستثنى المتقدم

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإنه ينصب ، فيقال : ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صديق، ويعلل لذلك بأن المستثنى إنما وجه أن يكون بدلًا ولا يكون بدلًا منه ، لأن الاستثناء إنما حدُّه أن تتداركَ بعد ما تنفي فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حمله على وجهٍ قد يجوز لو أخرت الصفة وكان هذا الوجه أمثلَ من أن يحمله الكلام على وجهه(١) .

فالمخالفةُ في الترتيب بين المستثنى والمستثنى منه جعلهم ينصبون المستثنى في حال التقديم ، لأن حقه البدلية ، وهي تأتي بتناسق المبدل منه فالبدل .

(١) الكتاب ٢ ـ ٣٣٥ .



٥ ـ إعمال (إذن) وإهمالها

مما يدل على ارتباط العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى في هذا الفرع من هذه الفكرة قضية إعمالِ (إذن) وإهمالِـها ، وتتركز الفكرةُ كما تفهم من كتاب سيبويه في[١] :

ـ إذا كانت (إذن) ابتدائيةً ، أي : في صدر جملة ، وهي غير مرتبطة بما بعدها كجزء أساسي مكون لجملته فهي عاملة فيما بعدها من مضارع بالنصب ، ويكون معناها حينئذ مفيدًا للجواب ، فيقال : إذن أجيئَك ، وإذن آتيكَ ، بالنصب .

ـ إذا كانت بين فعلٍ وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه ، فإنها تلغى ، لا تنصب، فيقال: أنا إذن آتيك ، إن تأتني إذن آتك ، والمعنى موجَّهٌ

بالعلامة الإعرابية للفعل الذي يلي (إذن) ، فإذا كان منصوبًا فإنه يكون منقطعا من الكلامِ الأول ، ويمثل جملةً قائمةً بذاته يرتبط بما قبله جوابيًّا فقط ، أما إذا كان مرفوعا أومجزوما فإنه مرتبطٌ بما قبله معنويا ، حيث يمثل جزءًا من الجملة السابقة عليه[٢] .

(١) الكتاب ٣ ـ ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
(٢) انظر في ذلك : المقتضب ٢ ـ ١٣٠٧ ، شرح المفصل ٧ ـ ١٦ ، شرح التصريح ٢ ـ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .



و ـ حــتى

ما يحدد معنى (حتى) والعلاقة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها هو كيفيةُ نطقِ ما يليها من فعلٍ مضارعٍ ، ذلك على التوضيح الآتي[(١)] :

ـ إذا رفعْتَ ما بعد (حتى) فهذا دليل على معنى اتصال ما بعدَها بما قبلَهَا معنويًّا،أوتناسقه زمنيا مع ما قبلها، نحو: سرت فأدخلُها (بالرفع)، أي : سرت وأنا الآن في حال دخول ، فتدل على حدثٍ وقع وهو مستمر في حال الحديث ، ثم يحدث حدثٌ مترتبٌ عليه ، ومتناسقٌ معه في حال الحديث ، أو أن يدلَّ على حدث يقع للتمهيد لحدث يحدث أثناء الحديث ، فيقال : لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أمنع ، فالضابط المعنوي لإهمال (حتى) هو حالية زمن ما بعدها من فعل مضارع .

ـ إذا نصبْتَ ما بعد (حتى) دل ذلك على أنه غايةٌ لما قبلها ، فيقول : سرت حتى أدخلَها (بالنصب) ، فكأنك قلت : سرت إلى أن أدخلَها .

أو أن يكونَ ما قبلها قد حدث وأما ما بعدها لم يحدثْ بعد ، نحو : كلمته حتى يأمر لي بشيء ويبدو أن المعنيين يشتركان في معنى الغائية ، ولكن المؤكدَ أن سبب نصبها أن زمنَهَا مستقبلي بالنسبة لما قبلَها ولزمن الحديثِ كذلك ، وكل ما فيه معنى يكون منصوبًا عدا ما يلحق أو يسبق بما وضع للاستقبال بخاصة[(٢)] .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٧ ، ١٨ ، ١٩ .

(٢) الجملة العربية ١٧٩ ، ١٨٠ .





ز ــ أسماء بين الخلاف النحوي والمعنى

ويعنى بهذا الفرع من البحث اختلافُ بعض الأسماء بين الرفع والنصب ، وكل منهما يحدد العلاقة المعنوية بينها وبين ما سبقها وقد درست هذه في قضيتي الرفع والنصب .





القضية الخامسة

الخلاف الدلالي والإعراب

من القضايا التي يربط فيها بين العلامة إعرابية والمعنى قضيةُ الخلاف الدلالي وأثره في التوجيهِ الإعرابي ، حيث يتغير الإعراب بالتغيير الدلالي المفهومِ من كلمةٍ واحدة ، أي يرتبط الإعرابُ بتحديد العلاقة الدلاليةِ المفهومة من جملتين ترتبطان ببعضهما ، ويمكن الإلفاتُ إلى هذا الجانبِ من الدراسةِ عن طريق الإلفاتِ إلى القضايا الفرعية الآتية :

أ ــ العلاقةُ الدلاليةُ بين جملتين :

للعلافة الدلالية بين جملتين مرتبطتين معنويا أثرٌ في الإعرابِ الواجبِ أثرُهُ في النطق ، كما يساير المعنى المفهوم من علاقتها ببعضها ، ويبدو ذلك في :

١ ـ القول : لا تدنُ من الأسد يأكلك[1] .

العلامة الإعرابية للفعل (يأكل) المترتب على عدم الدنو من الأسد ، تحدَّدُ عن طريق الفهم الدلالي للعلاقة بينهما ، فيكون قبيحًا إن جزمت ، لأنك لا تريد أن تجعل التباعد من الأسد سببًا لأكله ، لأن الفعل المجزوم جوابُ للنهي السابق عليه ، أو نتيجة لإحداثه ، وليس من المعقول أن

(١) الكتاب ٣ ـ ٩٧ .



يترتبَ أكلُ الأسد له على عدم الدنو منه ، ولكنك إن رفعْتَ فهو حَسَنٌ ، وكأنك قلت : لاتدن منه فإنه يأكلك ، ولذلك فإن سيبويه يذكر أن إدخالَ الفاء هنا حسن ، وذلك قولُك : لا تدنُ منه فيأكلك ، فالعلاقةُ الإعرابيةُ يحددها الدلالةُ المفهومة .

وقد تناقل النحاةُ ذلك كذلك[١] .

٢ ـ القول : لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن[٢] .

العلاقة الدلالية بين عدم أكل السمك وشرب اللبن يحدد العلامةَ الإعرابيةَ التي تضبط نطق الفعل (يشرب) ، وتبعا لذلك يتحدد مدلولُ الحرف (الواو) ، ذلك على النحو الآتي[٣] :

ـ إذا أردت نهيًا عن الثاني كما نهيت عن الأول جزمت الثاني كما جزمت الأولَ ، حيث جعلت الواو هنا للإشراك .

ـ إذا أردت النهيَ عن الفعل الأول وحده ، وأبحْتَ الفعلَ الثاني ، تكون قد قطعْتَ معنويا بين الاثنين ، والقطعُ المعنوي يستوجبُ القطعَ النحوي، فتكون الواو للابتداء أو الاستئناف ، ويرتفع الفعل الذي يليها .

ـ إذا أردت عدم الجمع بين الفعلين حدثيا ، وفي ذات الوقت لا تنهي عن أكلِ السمكِ على حدة ، وشرب اللبن على حدة ، كانت الواوُ للمعية والمصاحبة ، حيث تفيد عدم معية الحدثين ، وحينئذ تنصب الفعل الثاني .

---

(١) ارجع إلى : المقتضب ٢ ـ ٨٣ ، ١٣٥ ، المفصل ٢٥٣ .
(٢) الكتاب ٣ ـ ٤٢ .
(٣) انظر:في هذه القضية المقتضب ٢ ـ ٢٤،المقرب ١ ـ ٢٦٨،وشرح التصريح ٢ ـ ٢٤١، الجملة العربية ١٨٥ .





ـ فالمعنى يحدد دلالةَ الواو ، كما يحدد الضبطَ الإعرابي للفعل بعدها ، ويمكن لنا أن نستحضر المفعولَ معه ، وواو المصاحبة بين الاسمين المتلازمين والواو الاستئنافية ، والابتدائية ، والمشاركة .



ب ـ العلاقة الدلالية بين الجملة والكلمة

تحدد العلاقةُ الدلاليةُ بين جملة ما والكلمةِ التي تليها العلامةَ الإعرابية لهذه الكلمة ، وتتنوع علامتُها الإعرابية تبعا لما يمكن أن تحتملَهُ من هذه العلاقةِ الدلالية ، ويمكن أن يدلل على ذلك بالأساليب الآتية :

١ ـ له صوتٌ حسن .

يرفع الاسم الثاني (صوت) لأنك إنما أردت الوصفَ ، إذ القولُ : له صوت حسن ، ولكنك أتيت بالثاني تأكيدا للأول ، ولذلك فإن سيبويه يذكر أن الرفعَ في هذا أحسن[١] ، ويلاحظ أن (صوت) الثانية هي (صوت) الأولى .

٢ ـ له صوتٌ صوت حمارٍ .

إذا رفعت الاسم الثاني (صوت) ، فأنت تخبر عما استقر فيه قبل رؤيته وقبل سمعه منه ، فهذا ذم ، والذم أن تخبرَ بما استقر فيه . ولاتخبر بأنَّ أقبحَ شيء كان منه صوت الحمار في حال لقائه[٢] ، وإذا نصبْت فإنما تخبر أنك مررت به وهو في حال تصويت صوت حمار ، ويلاحظ أن صوتَ الحمار هنا ليس بالصوت الأول .

(١) الكتاب ١ ـ ٣٦٣ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٣٦٢ .





٣ ـ هذا صوت صوت حمار[١] .

(صوت) الثانية تكون مرفوعةً ، لأنها هي الصوت الأول ، حيث سمعت نهيقا ، فقلت ذلك ، وإن شبهت رفَعْت ، لأن الأول لم يذكر له فاعل يفعله ، وإنما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيت عليه شيئا هو هو .

٤ ـ عليه نوح نوح الحمام[٢] .

(نوح) الثانية يجب فيها الرفعُ ، لأن فاعل النوح الأولى غير مذكور ، فكأنه مثل الأسلوب الأول .

ثم يعود سيبويه فيذكر أن الرفعَ في هذا وفي (عليه) أحسن ، لأنك لا تريد أن تقولَ مررت بهذه الأسماء تفعل فعلا ، ولكنك جعلت (عليه) موضعا للنوح ، (وهذا) مبني عليه نفسه ، ولو نصبت كان وجهًا لأنه إذا قال : هذا صوت أو هذا نوح ، فقد علم أن مع النوح والصوت فاعلين ، فحمله على المعنى .

٥ ـ لهن نوح نوح الحمام[٣] .

فالنوحُ الأول له فاعله ، وهو الهاء في (لهن) ، لذا جاز النصب في النوح الثاني .

٦ ـ له يد يد الثور ، وله رأس رأس الحمار[٤] .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٦٥ .
(٢) الموضع السابق .
(٣) الكتاب ١ ـ ٣٦٦ .
(٤) الموضع السابق





يجب الرفع في (يد) الثانية ، و(رأس) الثانية ، لأنه لا يتوهم على الرجل أنه يصنعُ يدًا ولا رجلا وليس بفعل .

٧ ـ صوته صوت حمار .

لأن هذا ابتداء وما بنى على الابتداء فهو بمنزلة الابتداء ، لذا وجب الرفعُ في (صوت) الثانية .





جـ ـ الخلاف الدلالي للأفعال

قد تختلف دلالةُ فعل ما ، فيختلف المفهومُ منه ، ويختلف ما يتطلبه من كلمات بين واحدة أو اثنين أو أكثر أو أقل، وأضرب أمثلة لذلك بالأفعال:

دعـا : فقد يكون بمعنى التسمية فيحتاج إلى مفعولين ينصبهما، فيقال : دعوته زيدًا،وقد يكون بمعنى الدعاء إلى أمرٍ ما لم يجاوز مفعولا واحدا(١) .

علـم : قد يكون بمعنى (عرفت) ، لا تريد به إلا علم الأول ، فلا يَتَعدى إلا إلى واحد(٢) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْاْ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة:٦٥] ، وقال سبحانه : ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [الأنفال:٦٠] .

وقد يكون من العلمية فيتعدى إلى اثنين ، تقول : علمت زيدًا الظريف، وعلم عبد الله زيدًا أخاك .

وقد يكون من العلمية .

رأى : إما بمعنى : لرؤية العين فتتعدى إلى واحدٍ ، نحو : رأيتُ عليًّا ، أو بمعنى :(علمت) فتتعدى إلى اثنين ، ومن ذلك قولُ الأعمى : رأيت زيدًا الصالحَ(٣) .

---

(١) الكتاب ١ ـ ٣٧ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٤٠ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٤٠ .



وجـد : إما بمعنى : وجدان الضالة فتتعدى إلى واحد ، وإما بمعنى علمت فيتعدى إلى اثنين[١] ، ومن ذلك الكثيرُ .

وتتضح هذه القضيةُ معنويًّا في أفعالِ القلوب ، حيث يلزم الفعلُ ، أو يتعدى إلى واحد ، أو يتعدى إلى اثنين تبعا لما يراد به من معنى ، وقد تختلف صيغتُه البنيويةُ فيستلزم ثلاثةَ منصوباتٍ ، فتتباين العلاقةُ المعنويةُ بينه وبين ما بعده ، وبها تتباين العلاقةُ الإعرابيةُ لما بعده[٢] .

---

(١) الموضع السابق .
(٢) انظر ذلك : الجملة العربية ٢١٨ وما بعدها .



د ــ الخلاف الدلالي لبعض الأدوات

تؤثر الأدواتُ النحويةُ فيما بعدها تأثيرًا نحويًا ، أو لا تؤثر ، تبعا للدلالة التي تفهم منها ، وهي بين هذا التأثيرِ وعدمِه لتعطى دليلًا قويا على مدى العلاقة بين العلامةِ الإعرابية والمعنى ، وقد درست بعضها في ثنايا دراسة القضايا السابقة ، ومنها : حتى ، وإذن ، وسأعرض ذلك في شيء من الإيجاز للتنبيه وليس للشرح والتفصيل.

أن

ترد (أن) في كتاب سيبويه على أربعة معان وهي مع كل معنى لها أثرٌ إعرابي أو بلا أثرٍ ، ذلك على النحو الآتي :

أن الزائـــدة :

وسماها سيبويه (لغوا)[(١)]، وهذه لا تؤثرُ إعرابيا ، فخروجها من الكلامِ كدخولها فيه ، ومثل لها بالأقوال : لما أن جَاءُ وأَذَهَبْتُ ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك ، ويجعل سيبويه (أن) بمثل هذا المعنى مثل اللام في جواب (لو) [(٢)] ، ويستشهد بقول المسيب بن علي[(٣)] :

فأقســم أن لــو التقينــا وأنــتم   لكان لكـم يـوم مـن الشرـ مظلـم

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٥٢ .   (٢) انظر : الكتاب ٣ ـ ١٠٧ .
(٣) الكتاب ٣ ـ ١٠٧ ، ابن يعيش ٩ ـ ٩٤ ، شرح شواهد المغني ٤٠ .



أن المفسـرة :

تكون (أن) بمنزلة (أي) [١] ، وهي بذلك لا تؤثر إعرابيا ، ويمثل لها بقوله تعالى : ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟﴾ [ص:٦] ، وقوله تعالى : ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:١١٧] .

ويلاحظ أنها :

- تُسبقُ بجملة فيها معنى القولِ دُونَ حُرُوفِهِ .
- يتأخرُ عنها جملةٌ .
- لا تُقْتَرَنُ بجار .

أن المصـدرية :

وهذه تنصبُ الفعلَ المضارعَ الذي يليها ، لأنها تجعلُهُ للاستقبال[٢] ، وتكونُ مع ما يليها من فعل بمنزلةِ مصدرٍ[٣] ، ويمثل سيبويه لها بالقول : أن تأتِيَنِي خيرٌ لك ، وقولِهِ تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٨٤] ، فإذا كانت (أن) بهذا المعنى المصدري فهي ناصبةٌ للفعلِ المضارعِ .

أن المخففة :

وهي مخففَةٌ من الثقيلة ، تدخل على الجملةِ الاسميةِ فتعمل عملَ الثقيلة من نصبِ اسمها ، فهي عاملةٌ في الاسم .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٥٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر : المقتضب ١ ـ ٤٩ و ٢ ـ ٣٦١ ، ٣٦٢.
(٢) انظر : الجملة العربية ١٦٩ . (٣) الكتاب ٣ ـ ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١١٩ .





وهكذا نلمس مدى ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى ممثلًا ذلك في الخلاف الدلالي للحرف (أن) .



إنْ

من الأدوات التي تختلف دلاليا في علاقتها بما يليها ، وهي بين هذا الخلافِ الدلالي إما أن تؤثرَ إعرابيا في الاسمِ أو الفعلِ ، أو لا تؤثر في أي منهما ، ذلك على النحو الآتي :

إن الزائــدة :

وهي لغو كما يذكر سيبويه(١) ، في نحو : ما إنْ يفعل ، وفي قول المعلوط بن بدل القريعي(٢) :

وَرَجِّ الفَتَى للخير ما إنْ رَأيْتَه عـلى السِّـنِّ خَـيْرًا لا يـزال يزيـدُ

وهذه غير مؤثرة إعرابيا .

إن النافيــة :

ومعناها يدل على النفي فهي بمعنى (ما)(٣) ، وتصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما ، ثم يستشهد سيبويه بقول فروة بن مسبك(٤) :

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٤٢١ ، ٣ ـ ١٥٣ ، ٤ ـ ٢٢٠ ، ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ٤ ـ ٢٢٢ ، الخصائصَ ١ ـ ١١٠ ، المقرب ١٧ ، شرح المفصل ٨ ـ ١٣٠ ، الهمع ١ ـ ١٢٥ .

(٣) الكتاب ٣ ـ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٤) الكتاب ٣ ـ ١٥٣ ، المقتضب ١ ـ ٥١ ، ٢ ـ ٣٦٤ ، الخصائص ٣ ـ ١٠٨، الخزانة ٢ ـ ١٢١.



وما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكن مَنَـــا يَانَــا ودَوْلَـــةُ آخرينـــا

إن الشرطيـــة :

وهذه فيها معنى الشرط ، حيثُ تستوجبُ جملتين حدثيتين متناسقتين زمنيا ، ومتعلقتين حدثيا ببعضهما ، وهي لذلك تجزم الفعلين إن كانا مضارعين ، مع التحفظ على أقوال النحاة في جازم الفعل الثاني ، فغاية ما أريد توضيحه هنا هو الربط بين معنى (إن) الشرطي وجزمِها للمضارع [(١)] .

إن المخففـــة :

هي مخففة من (إن) الثقيلة ، وحينئذ يكثر عدم إعمالها ، وللربط بين التركيب البنائي للجملة التي بها (إن) المخففة وعدم إلباسه بما فيه (إن) النافية يذكر سيبويه أنه يلزم (إن) المخففة من الثقيلة وجودُ اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها[(٢)] ، ويمثل لها بقوله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾﴾ [الطارق] ، إنما هي : لعليها حافظ ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [يس:] ، إنما هي : لجميع ، وما لغو .

وقد يُنْصبُ بها الاسمُ ، ويستشهد لذلك بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود:١١١] ، ويعلل لذلك بقوله : «وذلك لأن الحرفَ بمنزلةِ الفعلِ ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير

(١) انظر:الكتاب ١ ـ ١٣٤ ، ٣ ـ ٥٦ ، ٤ ـ ٢٢٠ ، وانظر:المقتضب ٢ ـ ٤٦ ، ٤٧، ٣٦٢.
(٢) الكتاب ٢ ـ ١٣٩ .



عمل (لَـمْ يَكُ) ، (ولم أُبَلْ) حين حذف ، وأما أكثرهُم فأدخَلُوها في حرفِ الابتداء حين حذفوا ، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)» .

وبهذا تتضح العلاقةُ بين العلامةِ الإعرابية والمعنى من خلالِ الخلافِ الدلاليِّ للأداة (إن) .

أو

تذكر (أو) في كتابِ سيبويه[(١)] إما :

للاختيار :

وهي بذلك عاطفةٌ لما بعدها على ما قبلَهَا إعرابيا[(٢)] ، لأنه لا تعمل إلا أحد ما تقع (أو) بينها من كلمات .

بمعنى (إلا أن) :

وحينئذ يقع بعدها فعلٌ مضارعٌ يكون منصوبًا[(٣)] ، ويستشهد بقول امرئ القيس[(٤)] :

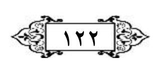
فقلتُ لـه لاتَبْـكِ عَيْنُـكَ إنـما نحـاولُ مُلْكًـا أو نَمُـوتَ فَنُعْـذَرَ

وقد يرفع،وسيبويه حينئذ يوجه الرفعَ على أساسٍ معنوي،وهو الإشراك

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٤٠ .
(٢) الكتاب ٣ ـ ١٦٩ ، ١٧٩ ، ١٨٧ .
(٣) الكتاب ٣ ـ ٤٧ .
(٤) ديوانه ٦٦ ، الكتاب ٣ ـ ٤٧ ، الخصائص ١ ـ ٢٦٣ ، الخزانة ٣ ـ ٦٠١ .





بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول ، يعني : أو نحنُ ممن يموت .

وقد أضاف المبرد معنى (حتى يكون) لـ(أو) الناصبة[١] ، فالحرف (أو) بالخلاف الدلالي في علاقته بما بعده يؤثر في العلامة الإعرابية .

ويذكر المبرد عبارة :«كل جملة تصلح فيه (حتى) و(إلا أن) فالنصب فيه جائزٌ جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع»[٢] ، وفيها يتضح العلاقةُ القائمةُ بين اللفظ بمعناه وإعرابه .

(١) انظر : المقتضب ٢ـ ٢٧ ، ٣ـ ٣٠٦ .
(٢) المقتضب ٢ـ ٢٨ .



أي

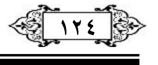
في الخلاف الدلالي لـ (أي) خلافٌ في أثرها الإعرابي ، أو عدم أثرها ، حيث تأتي (أي) على الأوجه الآتية :

(أي) الاستفهامية والموصولة والنكرة [(١)] : وهذه لها موقعُها الإعرابي الخاص الذي يترتب على علاقتها بالوحدات اللغوية الأخرى (الكلمات) المكونة لجملتها ، وبذلك تكون في موقع رفعٍ أو نصبٍ أو جر ، ثم هي لا تؤثرُ في غيرها مما يسبقها أو يلحق بها إلا من تأثير المبتدأِ في الخبر ، أو غير ذلك ، كما هو واضح في (أي) النكرة الموصوفة بعد أداةِ النداءِ ،أو في أسلوبِ الاختصاص .

(أي الشرطية) [(٢)] : وهذه ؛ وإن كان لها موقعُها الإعرابي كذلك الذي يترتب على علاقتها بما بعدها ، إلا أنها لها الصدارةُ ، وهي أسماء الشرط الجازمة للمضارع تربط بين جملتين حدثيتين يرتبطان ببعضهما ويَتَنَاسقان زمنيا .

سائر أسماء الشرط : مثل (أي) و(إن) سائر أسماء الشرط التي تختلف دلالاتُها بين الشرطية وغيرها ، ومن هذه الأسماء :

(١) الكتاب ٢ ـ ٣٩٨ ، ٣ ـ ٦٩ ، ٢ ـ ٥٧ ، ١٠٦ ، ١٨٨ ، ٢١٢ .
(٢) الكتاب ١ ـ ١٣٦ ، ٣ ـ ٥٦ .



(مَنْ) بين الاستفهامية والموصولة والشرطية والموصُوفة من قبيل النكرة[١] .

(متى) بين الاستفهامية والشرطية[٢] .

(أين) بين الاستفهامية والشرطية[٣] .

إلى غير ذلك .

(ما) بين الاستفهامية والتعجبية ، والمعرفة التامة ، والموصولة ، والنكرة الموصوفة، والشرطية، والزائدة، والعوضية، والكافة، والمركبة مع غيرها ، والمصدرية ، والنافية[٤] .

(١) الكتاب ٤ـ ٢٢٨ ، ٢٣٣ ، ٢ـ ١٠٥ ، ٣ـ ٦٩ ، ٣ـ ٥٦ ، ٦٩ ، ٢ـ ١٠٥ ، ١٠٨ .
(٢) الكتاب ١ ـ ٢١٧ ، ٤ ـ ٢٣٣ ، ٣ـ ٥٩ ، ٧٨ .
(٣) الكتاب ١ ـ ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٤ ـ ٢٣٣ ، ٣ـ ٥٦ .
(٤) الكتاب ١ ـ ١٢٧، ١ ـ ٧٣ ، ٣ـ ١٥٦ ، ٢ـ ١٠٥ ، ١٠٦ ، ٣ـ ٥٦ ، ٥٧ ، ١ ـ ١٦١، ٢٤٣ ، ١ ـ ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢ـ ١٣٨ ، ٤١٨ ، ٣ـ ٥٧ ، ٤ ـ ٢٢١ .



حتــى

تتضح العلاقةُ بين العلامةِ الإعرابية والمعنى في كتاب سيبويه في شرحه للكلمة (حتى) ، حيثُ يذكر أن (حتى) تَنْصِبُ على وجهين[١] ، فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخُلَها، كأنك قلت : سرتُ إلى أن أدخُلَها . وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان ، والدخولُ لك لم يكنْ ، وذلك إذا جاءت مثل (كي) .

كما يذكر أن (حتى) ترفعُ الفعلَ بعدها على وجهين: تقول: سرت حتى أدخلُها ، تعني أنه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء ، إذا قلت : سرت فأدخُلُها ، وأما الوجه الآخر ، فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ، ويكون الدخول وما أشبهه الآن .

وهنا يربط سيبويه بين أثر (حتى) الإعرابي وهو النصب وبين إفادتها الغاية، فإن لم يكن معناها الغاية فإنك ترفع ما بعدها ، وذلك في قوله : وتقول : كنت سرت حتى أدخلُها ، (بالرفع) ، إذا لم تجعل الدخولَ غايةً .

فما يفهم من كلام سيبويه هو أن ما بعد (حتى) تحدد علامتُه الإعرابية تبعا للمعنى الذي تؤديه ، فإذا كان ما بعدها متصلًا بما قبلها زمنيا في حال حديثك فإنها غيرُ عاملة ، فما هي إلا عاطفة لا تؤثر إعرابيا ، أما إذا كان ما بعدها مستقبلي الزمن بالنسبة لما قبلها فإنه يُنْصَب[٢] ، وهنا تتضح العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى .

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٧ .

(٢) الجملة العربية ٧٩ ، ١٨٠ .



الفـــاء

ترد الفاءُ على معانٍ تؤثر فيما بعدها إعرابيا أو لا تؤثرُ ، وغاية المعنى التي تأتي عليها الفاءُ كما جاء في كتاب سيبويه هي :

ـ الفاء الجوابية أو الجزائية :

وهي التي تأتي في معنى الجواب أو الجزاء أو النتيجة ، وهذه لا تؤثرُ إعرابيا ، لأنها بمثابة الحروف الجوابية غير المؤثرة إعرابيا(١) ، وهذه تكون في الخبر أو ما بعده ، وفي جملة جواب الشرط ، وبعد (أما) ملازمة لها .

ـ الفاء العاطفة(٢) :

وهذه تشركُ ما بعدها فيما قبلها حكمًا ومعنى ، إلا أنها تعطى التراخي الزمني، وهي لا تؤثر إعرابيا بذاتها، إلا أن ما بعدها يتبع ما قبلَها إعرابيا، لأنهما مشتركان معنويا .

ـ الفاء السببية(٣) :

تفيد التعليل ، فما قبلها سببٌ لما بعدها ، وما بعدها مستقبليُّ الزمن بالنسبة لما قبلها ، لذا ينصب ما يليها من فعل مضارع ، ويجب أن تسبقَ بطلب أو نفي .

فمعنى الفاء هو الذي يتحكم إعرابيا فيما بعدها فيؤثرُ في علامته الإعرابية أو لا يؤثر .

---

(١) الكتاب ١ ـ ١٣٨ ، ١٤٠ ، ٣ ـ ١٠٢٠ ، ٣ ـ ٦٣ ، ٦٤ ، ٤ ـ ٢٣٥ .
(٢) ٤ ـ ٢١٧ .
(٣) ٣ ـ ٣٣ ، ٣٦ .



الـــلام

تتعدد معاني اللامِ في اللغةِ العربية إلى درجة اختصاصها بمؤلف كامل، وربطا بين دلالات اللام والأثر الإعرابي لها توضيحا للعلاقة بين المعنى والعلامة الإعرابية نجد أن اللامَ إما أن تدخل على الأسماء فتختص بها ، وتؤدي دلالاتٍ خاصةً بذاتها ، وإما أن تدخلَ على الأفعالُ فتختصُّ بها ، وتؤدي دلالاتٍ خاصةً بذاتها ، وإما أن تدخل على كلٍّ منهما وهي في أدائها دلالة إنما تخدم غيرها تمييزا وتفريقا ، أو تأكيدا أو تعليقا أو غير ذلك من المعاني التي لا تخدم المعنى الأساسي ، وهي بين هذه الأقسام الثلاثة تؤثر إعرابيا أو لا تؤثرُ ، ذلك على النحو الآتي :

اللام المختصة بالأسماء

إذا دخلت اللامُ على الأسماء واختصتِ بها ، فهي تحمل دلالاتٍ خاصةً وداخلةً في المعنى الأساسي للجملة كمعاني :

الإضافة(١) : وهي الملكية .

والتعليل(٢) : مبنيا العلاقة السببية بين مكونات الجملة أو الجمل المترابطة .

وتكون اللام فيها مكسورة .

---

(١) الكتاب ٤ ـ ٢١٧ .

(٢) الكتاب ٣ ـ ٧ .





أو معاني :

الاستغاثة[١] : حيث تسبق المستغاث به لامٌ مفتوحة ، والمستغاث له لامٌ مكسورة .

والتعجب[٢] : فيسبق التعجب منه على صورة المنادى لامٌ مفتوحةٌ ، وهي بين هذه المعاني واختصاصها بالاسم تؤثر إعرابيا ، حيث تجر ما يليها من أسماء .

اللام المختصة بالأفعال

إذا دخلت اللام على الأفعال واختصت بها فهي تحمل دلالاتٍ خاصةً تكون جزءا أساسيا من المعنى العام ، وحينئذ نلحظ أن اللام تؤثر إعرابيا في الفعل ، ولأن الفعل المضارع هو الذي يتأثر إعرابيا من بين الأفعالِ ، لذا فإننا نلحظ أن هذه اللامات تختص بالفعل المضارع وهو في كل أحواله يفيد الزمن المستقبلي ، لكن المعنى يختلف على النحو الآتي :

اللام الناصبة للمضارع :

نجد أن اللامَ التي تنصب الفعلَ المضارعَ تحملُ معنى التعليل[٣] ، بالرغم من أن النحاة[٤] فصَّلوا القولَ والأنواعَ فيها من مفيدةٍ للتعليل ، وأخرى للجحود ، وأخرى للعاقبة ، وأخرى زائدة ، إلا أنها جميعا يُلمسُ

---

(١) الكتاب ٢ ـ ٢١٥ ، ٢١٦ .
(٢) الكتاب ٢ ـ ٢١٧ ، ٢١٩ .
(٣) الكتاب ٣ ـ ٧ .
(٤) انظر : معاني الحروف ٥٦، المفصل ٣٢٨، الجنى الداني ١١٥، مغني اللبيب ١ ـ ١٦٣، التسهيل ٢٣٣ .



فيها معنى التعليل ، فإذا كانت لامُ الجحود تُسبقُ بكون منفي ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال:٣٣] فعدم الكونية يكون سببًا لما بعدها من حدث غير مرضي عنه ، ومنصوب فعله المضارع ، أما لامُ العاقبة التي تكون بين معنيين شبه متناقضين ، حيثُ يكون الثاني نتيجةً وعاقبةً غيرَ متوقعة للأول ، كما في قوله تعالى : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص:٨]. فالتناقضُ المعنوي وعدمُ التناسق بين المعنيين يستوجبان كونَ اللام العاقبة والجزاء ، وليس التناقضُ المعنوي مقصودًا لذاته ، وفي المعنى الأول سبب لحدوث الثاني .

أما ما تسمى بالزائدة في نحو قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [النساء:٢٦] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾[الأحزاب:٣٣]،فواضح في المعنيين معنى التعليل والسبب فالإرادة تمنٍّ لشيء ما ، ونتيجته ما يكون بعد اللام ، فالإرادةُ سببٌ لما بعد اللام . وهكذا نلمسُ الربط الكاملَ بين المعنى الممثل في التعليل والسبب والعلامة الإعرابية المثلة في نصبِ الفعلِ المضارع .

اللام الجازمة للمضارع(١) :

قد تسبق اللام المكسورةُ في أثناء الابتداءِ بالحديثِ ، أو الصامتة المجردةِ من الحركات (الساكنة)في أثناء وصل الحديث الفعلَ المضارعَ وهي تجزمُه،

(١) الكتاب ٣ـ٨ ، ٣٥ .





وحينئذ يتحددْ مدلُولها إما :

للأمر : في نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [الطلاق:٧] .

وإما **للمعاني البلاغيةِ** التي يخرجُ إليها الأمرُ ، كالدعاءِ والاستعطاف والاسترحام ـ إلى غير ذلك . فالمضارعُ المسبوقُ بالسابقةِ اللام إذا ما كان مجزوما فهو للأمر أو لمعانيه البلاغية ، وإذا كان منصوبًا فهو للتعليل ، أو للمعاني المتفرعة منه كالجحود والعاقبة أو الصيرورة، وهكذا نلمس الربط الوثيق بين العلامة الإعرابية والمعنى .

اللام غير المختصة :

وهي سائر أنواع اللام التي لا تختص بالاسم ولا تختص بالفعل ، بل تلحق بالاسم والفعل على السواء ، وهي بذلك لا تؤدي دلالةً معينةً خاصةً بذاتها ، وإنما تكون لخدمة معنى سابقٍ عليها أو لا حقٍ بها ، أي : توضيحه وتمييزه من غيره ، ويبدو ذلك جليا في :

اللامِ الفارقةِ(١) : التي يُـفَّرق بها بين (إن) النافية ، و(إن) المخففة من الثقيلة ، وسماها سيبويه بعد ذلك لامَ التأكيد(٢) .

ولام الابتداء(٣)، وهي التي تكون في موضع ابتداء،أو يصلح للابتداء.

اللام الزائدة : في نحو : لا أبا لك ، حيثُ يذكرُ سيبويه(٤) : «وقال الخليلُ ـ رحمه اللهُ ـ : هومثل لا أبا لك ، قد علم أنه لو لم يجيءْ بحرف

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٣٩ .

(٢) الكتاب ٣ ـ ٦٥ .

(٣) الكتاب ٤ ـ ٢٣٣ .

(٤) الكتاب ٢ ـ ٢٠٦ ، وانظر : ٢ ـ ٢٧٨ .



الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : «يا تيم تيم عدي» .

لام القسم : وتقع في جوابِ القسم(١) كما تقع دليلًا على جوابِ الشرط(٢) ، وتقع في أول الكلام دليلًا على نية اليمين(٣) ، ـ كما يذكر سيبويه ـ .

لام الخبر(٤) : تكون في أخبار (إن) المكسورةِ الهمزة المشددةِ النون ، ولها شروط تختص بمجيئها(٥) .

لام التعليق : وهي التي تعلق عملَ ما قبلها من أفعال فلا يظهر فيما أتت فيه من جملة ، ويعلل سيبويه لذلك بقوله : «أشهدُ إنه لمنطلقٌ ، فأشهد بمنزلة قوله : والله إنه لذاهبٌ ، و(إنَّ) غيرُ عاملةٍ (أشهد) ، لأن هذه اللامَ لا تلحق أبدا إلا في الابتداء»(٦) فيها . وهذه اللام لا يُؤْتَى بها إلا مع الأفعال القلبية ، فلا تجوز مع كل فعل .

ملحوظة :

مثلُ هذه اللاماتِ السابقةِ غير المختصة بالاسم ولا بالفعل ، وهي لا تحمل معنى في ذاتها يكونُ جزءًا من المعنى الأساسي ، بل يؤتى بها لتقوية

---

(١) الكتاب ٣ ـ ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٤ ٢١٧ .
(٢) الكتاب ٣ ـ ٦٦ .
(٣) الكتاب ٣ ـ ١٠٦ ، ١٠٧ .
(٤) الكتاب ٢ ـ ١٣٢ ، ١٣٤ .
(٥) انظر : الجملة العربية ١٣٣ ، ١٣٨ .
(٦) الكتاب ٣ ـ ١٤٦ ، وانظر : ١ ـ ١٤٩ ، ٢٣٦ ، ٣ ـ ١٥١ .





معنى التِأكيد أو لأغراضٍ لفظية يقصد بها توضيح كلمة أخرى هامة في التركيب المعنوي للجملة، مثل هذه لا تؤثرُ إعرابيا حيث لا أثر لها مقصود معنويا : وهنا تتضح العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى .



الــواو

تأتي الواوُ في اللغة العربية من خلال كتاب سيبويه في عدة معانٍ يكون لكل معنى صلة بالأثر الإعرابي لها ، ذلك على النحو الآتي :

واو القسم :

تذكر مع اللفظ المقسم به ، فتجرُّه ، حيث يذكر سيبويه : والواو التي تكون للقسمِ بمنزلة الباء ، وذلك قولك : (واللهِ لا أفعلُ) [١] .

واو العطف :

وهي للمشاركة ، حيث تشركُ ما بعدها مع ما قبلها معنويا وإعرابيا ، فالعلاقةُ قائمةٌ بين ما سبقها وما لحق بها، علاقة معنوية ، وبالتالي إعرابيةٌ ، ويذكر سيبويه :«فالواو التي في قولك : مررتُ بعمرو وزيد ، وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما ، وليس فيه دليلٌ على أن أحَدَهُما قبل الآخر»[٢] .

واو المعية :

تكون بمعنى (مع) ، وتفيد المصاحبةَ وما بعدها منصوب ، سواء أكان فعلًا ، أم اسمًا ، والفعلُ المضارعُ منصوبٌ ، كما يذكر سيبويه ، بـ(أَنْ) مضمرة[٣]، أما الاسمُ فهو منصوبٌ على المفعولية[٤] .

---

(١) الكتاب ٤ ـ ٢١٧ .
(٢) الكتاب ٤ ـ ٢١٦ .
(٣) الكتاب ٣ ـ ٤١ ، ٤٦ ، ٨٨ .
(٤) الكتاب ١ ـ ٢٩٨ .



نلحظ أن ما بعد الواو يقع بين حالات وجوب النصب ، ووجوب الرفع ، وامتناعِ كل منهما،وترجيحِ لأحدهما ، وكل حالة من الحالات الخمس محكومةٌ بضوابط معنويةٍ تحددها ، ذلك على النحو الآتي الموجز :

وجوب النصب :

يجب النصب ويمتنع العطف لمانع معنوي ، حيث لا يجوز إشراكُ ما بعد الواوِ مع ما قبلها في الحكم، نحو: سار محمدٌ والنيلَ. أو لمانع لفظي، نحو: مازلتُ وَزَيْدًا ، حيث يجب الفصل بالضمير المنفصل لو أردت العطف .

وجوب العطف :

يجب العطفُ ، ويمتنع النصبُ ، فيما إذا :

- لم تسبق الواوُ بجملة .
- كان هناك مشاركةٌ حدثيةٌ وزمنية .
- إذا لم تكن الواو تفيد المعيةَ ، كأن يختلفَ حدثان زمنيا .

امتناع النصب والعطف :

يمتنع إعراب ما بعد (الواو) على النصب أو العطف إذا لم يكن إشراكٌ معنوي بين ما بعدها مع ما قبلها ، وإذا احتاج ما بعدها إلى عامل ضرورة ينصبه .

ترجيح العطف أو النصب :

إذا كان في أحدهما ضعف لفظي أومعنوي ، فإنه يجوز ، ولكن يرجح الآخر .



بين كل المواضع الخمسة السابقة تتضح العلاقةُ القائمةُ بين العلامةِ الإعرابيةِ والمعنى،حيث تعيَّنُ الواو دلاليا، فتعيَّنُ علامةُ ما بعدها إعرابيا، إما للجر لأنها للقسم، أو للنصب لأنها للمعية ، أو للتابعيةِ لأنها للعطف ، أو الإشراك .

وبدراسة هذه الأدواتِ النحوية دراسةً موجزةً يتضح لنا اطرادُ قضية العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى ، وتتيح لنا هذه الدراسة تعميم هذه الفكرة في سائرِ الأدواتِ النحوية في اللغة العربية ، حيث اتضح لنا أن الأداةَ إذا كانت ذاتَ معنى أساسي في التكوين المعنوي العام المقصود بالجملة المنشأة فإنها يكون لها أثرُها الإعرابي من رفع ونصب وجر وجزم وتابعية ، وإن لم تكن ذاتَ أثر معنوي أساسي في التكوين المعنوي العام للجملةِ ، بل يؤتي بها لتوضيح كلمة أخرى ، كما لمسنا في معاني التعليقِ والابتداء والقسم والتأكيد وغيرها فهي غيرُ مؤثرة إعرابيا ، لأنها لا تختص بمعنى قائمٍ بذاته أساسيٍّ في المعنى العام للجملة المنشأة المقصودة ،

وفي هذه الفكرة علاقة قوية بين العلامة الإعرابية والمعنى .





القضية السادسة

الإعراب ومعنى المحذوف

أنوه إلى العلاقةِ القائمةِ بين العلامةِ الإعرابية للاسم الذي يقدَّرُ له محذوف ، ومعنى هذا المحذوف ، حيث تراعى العلاقةُ المعنويةُ بينهما ، وعلى أساس هذه العلاقةِ يكون إعرابُ الظاهر ، من موضع الرفع أو النصب ، وقد درست هذه القضية في مواضعَ أخرى من هذا المبحث ، وإنما أردت تجميعًا موجزا لها في هذا الموضع ، كي نستطيع تَفهم العلاقة بين العلامة الإعرابية والمعنى من خلال العلاقة بين ما هو مظهرٌ ومحذوفٌ يُقَدَّر ، ويمكن إيجاز ذلك فيما يأتي :

ـ **التحذير** : يقدر له الفعل (احذر) ، وفيه فاعلُهُ المضمر الذي يعود إلى المخاطب ، والعلاقة بين المحذر منه الظاهر ، وبين المحذوفين علاقةُ المفعولية ، لذا فإن المظهرْ ينصب .

ـ الإغراء : كالتحذير ، إلا أن الفعل المحذوف يقدر بـ (الزم) .

ـ **الاختصاص** : حيث يقدر الفعلُ (أخص) ، وفيه فاعلُه المضمرُ الذي يعود إلى المتحدث ، وتكون العلاقة بين المخصوص أو المختص وبين المحذوفين علاقةُ المفعولية ، لذا فهو ينصبُ .

ـ **المفعول المطلق** : يقدر له فعلٌ محذوف من جنس المفعول المطلق صوتيا،والعلاقةُ بينه وبين الفعل المقدر علاقةُ المفعولية المطلقة ، لذا فهو ينصب .





ـ **النداء** : حيث يجعل النحاةُ المنادى مسبوقًا بفعل يقدر بـ (أدعو) أو غيرِه، ففيه فعلٌ مضمرٌ[1] معه فاعلهُ المقدر ، والعلاقةُ بين المنادى والمحذوف الذي يقدَّرُ علاقةُ المفعولية ، لذا فإنه يُنْصَبُ ، أو يكون في محل نصب .

ـ **منصوبات لمضمرات عامة** : وقد سبق ذكرها في قضية : النصب والمعنى .

ـ **المبتدأ المضمر** : قد سبق دراسته من خلال قضية : الرفع والمعنى .

---

(١) الكتاب ٢ ـ ١٨٢ .



(خاتمـــة)

يرتبط النحوُ بالمعنى ارتباطًا وثيقا ، فالنحوُ لا يُطَبَّقُ قاعديا إلا من خلال المعنى ، كما أن المعنى لا يُفْهَمُ فكريًّا إلا من خلال النحو ، وقد راعى سيبويه في كتابه في عرضه للقواعد النحوية هذه الفكرةَ ويتضح ذلك من خلال الجوانبِ الستة الآتية :

ـ قضية الرفع والمعنى حيث يُقْرَن الرفعُ بمعنى الفاعلية والابتدائية وما هو مبني على الابتدائية ، وتؤول المرفوعات على تقدير مضمرات تساير هذه المعاني كرفع خبر لحذف المبتدأ ، والحمل على موضع (إن) واسمها .

ـ قضية النصبِ والمعنى : حيث ترتبط المنصوباتُ بمعنى المفعولية والحالية والتمييز ، ويتمثل ذلك من دراسة المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ، وما بعد المقادير ، والحاليةَ وما في معناها ، والحذف في معنى المفعولية، والتحذير، والإغراء والنداء، والاختصاص، والمنصوب على التعجب ، وتلك المنصوبات التي تؤول لمضمرات يتضح فيها معنى المفعولية ، والكلمات التي تنطق بين النصب وغيره وهي أثناء نصبها تؤول بمعنى من المعاني التي تنصب لها الأسماء .

ـ قضية المعنى والتبعية ، حيث تتبع التوابع من نعت ، وتأكيد وعطف، وبدل متبوعاتها لإجرائها عليها ، أو بأنها كالاسم الواحد ، لهذا تبعا بعضها نحويا، ويتضح ذلك من دراسةِ النعت، والعلاقةِ المعنوية بينه وبين

منعوته ، ونعتِ (أي) في النداء والنعت بين الحقيقة والمجاز وعلاقة ذلك بالعلامةِ الإعرابيةِ والنعت بين التقدير اللفظي والإعراب ، والنعتِ بين التقدير المعنوي والإعراب ، والنعتِ ومراعاة التقدير المعنوي للمنعوت .

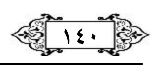
ـ قضية الخلاف الإعرابي والمعنى، حيث يدور المعنى مع دوران العلامةِ الإعرابيةِ ، ويتضح هذا من خلال ذكر أسماء أو أفعال يصحُّ لها أكثرُ من علامةٍ إعرابية ، وتوجِّهُ العلامةُ الإعرابيةُ المعنى حينئذ ، من نحو : الفعل المضارع بين علاماتٍ إعرابيةٍ مختلفة في جملةٍ واحدة ، أو ما يلحق به من إعمال (إذن) ، وإهمالها ، وحتى ، والمستثنى بأحوالِه الإعرابيةِ وعلاقاتهِ المعنويةِ بما يسبقه حينئذ .

ـ الخلاف الدلالي والإعراب ، حيث تدور العلامةُ الإعرابيةُ مع دوران المعنى المقصود ، ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التي تتغير فيها العلامةُ الإعرابيةُ للفعل أو الاسم تبعا للمعنى المستهدف نحو : لا تأكل السمك ، وتشرب اللبن، لا تدن من الأسد يأكلك .. إلخ، وكذلك العلاقة الدلالية بين الجملة والكلمة ، والخلاف الدلالي لبعض الأدوات : كالواو والفاء وحتى واللام وكي ... إلى غيرها ، والخلاف الدلالي للفعل ، نحو دعا وعلم .. إلى غيرها .

ـ الإعراب ومعنى المحذوف ، حيث تُبْنَى العلامةُ الإعرابيةُ للظاهر تبعا للعلاقات المعنويةُ بينه وبين ما يقدُّرُ من محذوف ، ويتضح ذلك في معاني الإغراء ، والتحذير ، والاختصاص ، والنداء ، والمبنى على مبتدأ مضمر ... إلى غيرها .







والواقع أن موضوعَ البحث متشعبٌ إلى حد كبير ، ويستلزم بسطَ الأجنحة على الموضوعات النحوية متكاملةً ومتداخلةً كما يحتاج إلى جهدٍ عميق ، ولا يكتفي بمثل هذا البحثِ المتواضعِ ، لكنه بداية لأبحاثٍ أخرى متتالية ـ إن شاء الله ـ تستكمل الفكرة ، وتوضحها في إطار علم اللغة العام ، هادفين من ذلك السير نحو نظرية لغوية عربية .

وألفت النظرَّ مرةً أخرى إلى أن ما جاء بهذا البحث توجيهٌ وإلفاتٌ إلى دراسةٍ تُسْتَكْملُ في أبحاثٍ مقبلةٍ ـ إن شاء الله ـ وليست حصرًا لكل القضايا النحوية التي تندرج في فكرته .

والله هو الموفق

دكتور/إبراهيم إبراهيم بركات



مصادر البحث

الكتاب ، لسيبويه ، خمسة أجزاء ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون القاهرة ، ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ .

أهم مراجع البحث

ـ الأزهية في علم الحروف : للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ .

ـ الأشباه والنظائر في النحو : للسيوطي ، حيدر آباد ، الدكن بالهند ، ١٣٥٩هـ .

ـ الاشتقاق : لابن دريد ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٥٨م.

ـ الأصمعيات:للأصمعي،تحقيق أحمد شاكر وآخر، القاهرة ، ١٩٥٦م.

ـ الأصوات اللغوية : د . إبراهيم أنيس ـ القاهرة ١٩٥٠م .

ـ الأصوات في النحو : لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسين الفتلي ، بغداد ١٩٧٣م .

ـ إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، تحقيق إبراهيم الإبياري ، القاهرة ١٩٦٣م .

ـ الاقتراح : للسيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، القاهرة ١٩٧٦ .

ـ الأمالي : للزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٣٨٢هـ .





ـ الأمالي : للقالي ، القاهرة ١٣٢٤هـ .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٩٥٣م .

ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : القاهرة ١٩٤٩م .

ـ الإيضاح في علل النحو : للزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩م .

ـ البيان في غريب إعراب القرآن: للأنباري ، تحقيق د . طه عبد الحميد، القاهرة ١٩٧٠م .

ـ التبيان في إعراب القرآن : للعكبري ، تحقيق على البجاري ، القاهرة ١٩٧٦م .

ـ التذكير والتأنيث في اللغة: د. رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٦٧م.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ١٩٦٧م .

ـ التطور النحوي للغة العربية : لبرجشتراسر ، تعليق د . رمضان عبد التواب ، القاهرة ١٩٨٢م .

ـ الجامع الصغير في النحو : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د . أحمد الهرميل ، القاهرة ١٩٨٠ .



- الجملة الخبرية في نثر الجاحظ ، د . إبراهيم بركات ، رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٩م .

- الجملة العربية : د . إبراهيم بركات ، القاهرة ١٩٨٢ .

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة وآخر ، دمشق ١٩٧٣م .

- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية ، القاهرة .

- خزانة الأدب ، عبد القاهر البغدادي ، بولاق ١٢٩٩هـ .

- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة ١٩٥٢م ـ ١٩٥٦م .

- ديوان الهذليين : القاهرة ١٩٤٥م ـ ١٩٥٠م .

- الرد على النحاة : لابن مضاء ، القاهرة ١٩٤٧م .

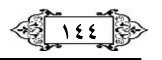
- رسائل في اللغة : تحقيق د . إبراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٤م .

- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق أحمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥م .

- سر صناعة الإعراب : لابن جنى ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين القاهرة ١٩٥٤م .

- شرح أبيات سيبويه : لابن السيرافي ، تحقيق د . محمد على سلطاني ، دمشق ١٩٧٦م .





- شرح أشعار الهذليين : للسكري ، تحقيق عبد الستار فراج ، القاهرة ١٩٦٥م .

- شرح الأشموني على الألفية : القاهرة ١٩٥٥م .

- شرح التصريح : للأزهري ، القاهرة ، ١٣٢٥هـ .

- شرح شافية ابن الحاجب : للاستراباذي ، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين ، القاهرة ١٣٥٦هـ .

- شرح شذور الذهب : لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٩٤٢م .

- شرح الشواهد للشنتمري ـ على هامش كتاب سيبويه ـ بولاق ، ١٣١٦، ١٣١٧هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة ١٩٤٥م .

- شرح المفصل ، لابن يعيش : القاهرة (د . ت) .

- شواذ القرآن : لابن خالويه ، القاهرة ١٩٣٤م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٧م .

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : محمد عبد العزيز النجار ، القاهرة ١٩٧٣م .



- العيني : شرح الشواهد الكبرى على هامش خزانة الأدب ، البغدادي بولاق ١٢٩٩هـ .

الفاضل للمبرد : تحقيق عبد الزيز الميمني ، القاهرة ١٩٥٦م .

- القاموس المحيط : للفيروزابادي ، القاهرة ١٩١٣م .

- القلب والإبدال : لابن السكيت ، تحقيق ففنر ، بيروت ١٩٠٣م .

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد : تحقيق محمد أبو الفضل وآخر ، القاهرة ١٩٥٦م .

- لسان العرب : لابن منظور ، بولاق ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ .

- اللغة العربية معناها ومبناها : د . تمام حسان ، القاهرة ١٩٧٣م .

- مبادئ اللغة : للإسكافي ، القاهرة ١٣٢٥هـ .

- مجالس ثعلب : تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٦٠م .

- المدخل إلى علم اللغة : د . محمود حجازي ، القاهرة ١٩٧٦م .

- المذكر والمؤنث : للفراء ، تحقيق د . رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٧٥م .

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي ، تحقيق محمدأبو الفضل وآخر ، القاهرة ١٩٥٨م .

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، بيروت ١٩٧٣م .



ـ المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم : للجواليقي تحقيق أحمد شاكر ، القاهرة ١٣٦١هـ .

ـ مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب : لابن هشام المصري ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة (د.ت) .

ـ المفصل : للزمخشري ، القاهرة ١٣٢٣هـ .

ـ المفضليات : تحقيق أحمد شاكر وآخر ، القاهرة (د.ت) .

ـ المقتضب : لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٩٦٣م ـ ١٩٦٨م .

ـ المقرب : لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر ، بغداد ١٩٧١م ـ ١٩٧٢م .

ـ الممتع في التصريف : لابن عصفور ، تحقيق د . فخر الدين قباوة ، حلب ١٩٧٠م .

ـ النحو المصفى : د . محمد عيد ، القاهرة ١٩٧٥م .

ـ همع الهوامع : للسيوطي ، بيروت (د.ت) .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
	٢٥













